فلسطين
العدد الخامس والتسعون - يونيو 2021

سلوان
شواهد الزمان أقوى من التهويد والاستيطان

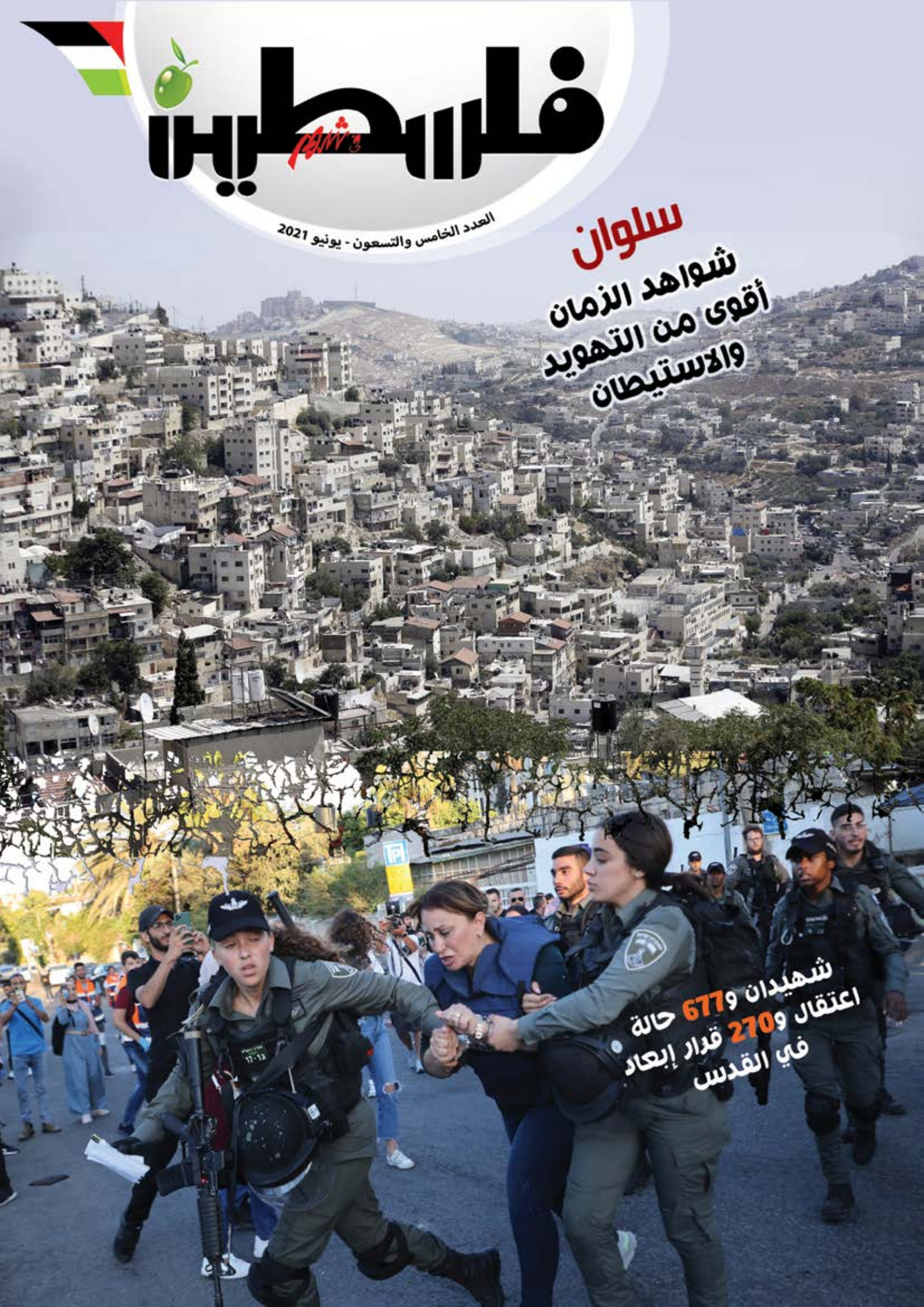

شهيدان و677 حالة اعتقال و270 قرار إبعاد في القدس

الجولان السوري المحتل

عملت سلطات الاحتلال إسرائيلية منذ احتلالها لأرض الجولان السوري على استغلال موارده الطبيعية وتسخيرها في تنمية وبناء اقتصادها، على حساب عيش ورفاه ومستقبل أبنائه الواقعين تحت الاحتلال، وبرغم تهجير أغلب أهالي الجولان وبناء عشرات المستوطنات المتناثرة على تلاله، إلا أن ذلك لم يعد يقنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتوقف عن مصادرة مزيد من الأرض وبناء مزيد من المستوطنات وجلب المزيد من المستوطنين، حيث شهد العالم خلال العامين الماضيين نشاطا إسرائيليا محموما ومتسارعاً في البناء الاستيطاني والعمل الكبير على استنزاف المزيد من ثروات الجولان الطبيعية.

وقد جاء قرار الإدارة الأمريكية السابقة بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان في مارس 2019 داعما لتلك العمليات الاستيطانية المنتهكة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وإعطاء الضوء الأخضر لسلطات الاحتلال الإسرائيلي بالانطلاق بسرعة أكبر في تغيير ملامح الجولان وإتمام سيطرتها عليه وتهويده وتغيير ملامحه الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

إن ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل يعد بمعنى الكلمة تطهيرا عرقياً باستخدام أساليب متعددة (إدارية، عسكرية، ترهيبية، إعلامية) لطرد ما تبقى من أهله السوريين، من خلال طرق عدة كمصادرة الأراضي وتجريفها، وعمليات الهدم ومنع التوسع العمراني الطبيعي، وإهمال القرى العربية وعدم ترميم بنيتها التحتية والشح الشديد في تقديم الخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء والتعليم، وتقييد استخدام السوريين لأراضيهم ومنعهم من الوصول إليها وتحديد حصة المياه المخصصة للمزارعين السوريين على نحو مجحف وقيامها بالاعتقالات الإدارية وإجراء محاكمات صورية بحق المعتقلين.

وفي المقابل تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن طريق ما يسمى بـ (المجلس الإقليمي للمستوطنات) بتشجيع الاستيطان وعمل دعايات ضخمة، تحت شعار "تعال الى الجولان" وتقديم منح مغرية للمستوطنين ومنح أراضي صادرتها من أصحابها الأصليين لبناء منازل تتراوح مساحتها من نصف دونم حتى دونم كامل للقادمين اليهود، وتقديم قروض ميسرة، ودعم المشاريع الاقتصادية لهم وإعفائهم من الضرائب، ودعم المزارعين منهم، كما تعمل على توسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة، وتطوير البنى التحتية ومياه الشرب ومياه الزراعة للمستوطنات وتقوية محطات الكهرباء البديلة، وشقّ طرقات رئيسة وفرعية فيما بين المستوطنات، ودعم القطاع السياحي لجذب السياح اليهود والأجانب، حيث تمّ انشاء نقاط سياحية في كل مناطق الجولان خاصة على خط وقف إطلاق النار على جانب الحدود، وإقامة مزيد من الفنادق والبرك والمجمعات المائية، وتحويل العديد من الأراضي المصادرة من أصحابها السوريين إلى حدائق ومنتزهات ومناطق جذب سياحي للمستوطنين.

ومن أمثلة تلك المشاريع الاستيطانية الضخمة مشروع التوربينات الهوائية الذي تهدف من خلاله سلطات الاحتلال الاسرائيلي إلى فرض سياسة الأمر الواقع وتحويل الجولان السوري إلى "أرض الطاقات المتجدّدة" في إسرائيل وبما يوفر آلاف الوظائف للمستوطنين الجدد وإقامة منشآت سياحية واقتصادية تعمل

فلسطين
مجلة شهرية تصدر عن
قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة
(جامعة الدول العربية)

رئيس التحرير
أ. د. سعيد أبو علي
مدير التحرير
د. دعاء الشريف
إخراج فني
محمد المتولي
للمقترحات و الآراء
02-25777217

الموقع الإلكتروني
www.lasportal.org
البريد الإلكتروني الخاص
بمجلة فلسطين في شهر
palestine.inmonth@las.int
طباعة وتنفيذ مطبعة
جامعة الدول العربية
المعادى

على جذب السياح اليهود والأجانب.

إن جامعة الدول العربية لم تدخر جهدا في التحذير من مغبة استمرار مثل تلك الأعمال العدوانية الإسرائيلية وتوضيح مدى خطرها على استقرار المنطقة والعالم، ومنذ اللحظة الأولى لاحتلال الجولان في العام 1967 ومرورا بإعلان إسرائيل ضمه في العام 1981 وفرض قوانينها وإدارتها عليه أصبح بند الجولان العربي السوري مطروحا على طاولة مجلس الجامعة بمستوياته المتعددة، حيث ناقشت قرارات مجلس جامعة الدول العربية كل ما يجري في الجولان السوري المحتل من انتهاكات وهدم وقمع وترهيب ومصادرة، بما فيها مشروع المرواح الهوائية الاستيطاني مؤخراً.

كما تؤكد كل قرارات مجلس الجامعة على ضرورة تضافر الجهود العربية والدولية من أجل تحرير الجولان وعلى إدانة ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات على ارضه، وطالبت بالانسحاب الفوري والكامل من أرضه، والتوقف السريع والعاجل عن الممارسات المتمثلة في الاستيلاء على موارده المائية واستغلال ثرواته الطبيعية، ودعوة المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن بضمان احترام إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية وللقانون الدولي وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

إن جامعة الدول العربية لتعبر على الدوام عن دعمها الكامل لأهالي الجولان السوري المحتل في كل المواقف التي مروا بها وتعمل على إبراز معاناتهم وشد أزرهم عبر عرض مظلمتهم في جميع بياناتها وتقاريرها ومناشداتها المستمرة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والمنظمات الدولية بتقديم الدعم لهم في نضالهم المستمر ضد الانتهاكات الإسرائيلية التي تستهدف أرضهم ووجودهم ومستقبل أبنائهم، والدعوة للوقوف بحزم وقوة ضد تلك المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية، وتحذيرها لسلطات الاحتلال من مغبة استمرار احتلالها للجولان واستنزاف ثرواته وتهجير أهله والدعوة إلى التوقف فوراً عن انتهاك القانون والقرارات الدولية ذات الصلة.

وإذا ما أعيد طرح موضوع الاعتراف الأمريكي بضم الجولان لإسرائيل لجهة التراجع عنه أو تأكيده، فإن الموقف الأمريكي كما الضم الإسرائيلي لا يغير من حقيقة أن الجولان أرض عربية سورية كانت في الأصل وستبقى إلى كذلك الأبد رغم الاحتلال العسكري الاستيطاني الاستعماري القسري، فالحق لن يكون الاَّ لأصحابه الشرعيين الأصليين وهو الحق المدعم بقوة القانون والشرعية الدولية والذي لن يتنازل العرب وفي مقدمتهم السوريون عن استعادته كما سائر الأراضي العربية المحتلة وفي القلب منها مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة الآتية وهذا هو منطق التاريخ.

أ. د. سعيد أبو علي
الأمين العام المساعد لشئون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية

صـ 4 قضايا العدد - سلوان - شواهد الزمان أقوى من التهويد والاستيطان
صـ 18 القدس في شهر
صـ 24 الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون
صـ 30 إسرائيليات
صـ 38 انتهاكات وعنصرية
صـ 47 الاستيطان والجدار
صـ 52 فلسطين والجامعة العربية
صـ 64 حكاية صورة - الكيمونو الياباني بلمسات فلسطينية.. تصاميم عريقة تواكب الحياة العصرية

بقلم: د. دعاء الشريف

سلوان
شواهد الزمان أقوى من التهويد والاستيطان

في حيّ بَطن الهوى، الواقع في قلب سلوان، تحدث كبرى عمليات التهجير التي يشهدها شرقيّ القدس في هذه الفترة.

حتى الآن تم تقديم دعاوى إخلاء ضدّ 81 أسرة فلسطينية تعيش في الحيّ منذ عشرات السنين. وفقًا لمسح أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن ذلك يعني 45% من مجموع الأسر يتهدّدها خطر سلّب بيوتها على أساس عرقيّ في المدينة.

فمنذ أن احتلت "إسرائيل"، تقدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للقدس الشرقية عام 1967 سياسة التهجير القسري والتطهير العرقي للفلسطينيين، وتعمل بشتّى الطرق على زيادة عدد المستوطنين اليهود وخفض عدد السكان الفلسطينيين وطردهم من ديارهم، من أجل خلق واقعٍ ديمغرافي وجغرافي من شأنه استباقَ أيّ محاولة مستقبلية

للحديث عن كون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية والحؤل دون ذلك. كما تصادر السلطات الإسرائيلية آلاف الدونمات من السكان الفلسطينيين، وبنت 12 حيًّا خصّصتها للمستوطنين اليهود فقط، وذلك في الأراضي المحتلة التي احتلتها "إسرائيل".

مكانة هذه الأحياء، من وجهة نظر القانون الدولي، لا تختلف عن مكانة المستوطنات في بقيّة أراضي الضفة الغربية.

إضافة إلى ما يُعانيه جميع سكّان القدس الشرقية من نقصٍ في المساكن والميزانيات والبنى التحتيَّة والخدمات، جندت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في السنوات الأخيرة ما تسمى "الجمعية الاستيطانيّة اليمنية المتطرفة" "عطِرت كوهَنيم" لطرد أُسر فلسطينية تُقيم في حيّ بطن الهوى، وتوطين المستوطنين اليهود مكانهم.

ثم شرّعنت محاكم الاحتلال هذا الواقع بجميع جوانبه، كما تُوفّر بذلك غطاءً قانونيًّا لعنف الدولة المنظّم والهادف لتحقيق غايةٍ مُخالفة للقانون: "الإزاحة القسريّة لسكان محميّين من منازلهم في أرضٍ محتلة".

لذلك خصصنا في قضية هذا العدد توثيق وتأريخ حي ومدينة سلوان العربية الكنعانية وتطهيرها من التهويد المكاني الذي تستخدمه سلطات الاحتلال الإسرائيلي كذريعة في طرد الفلسطينيين من ديارهم وتهويد المدينة بأكملها.

سلوان في التاريخ القديم اليبوسي 5000 عام ق.م

يعود تاريخ البقايا القديمة التي تم العثور عليها في موقع سلوان بمدينة القدس العربية إلى حوالي 5000 عام ق.م،

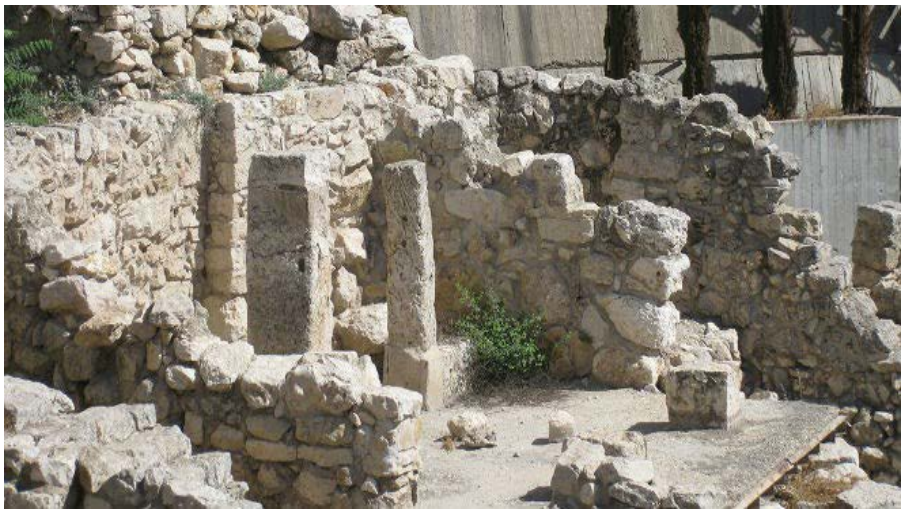

القلعة اليبوسية التي بنيت قبل حوالي 3800 سنة على مصب نهر جيحون

نفق سلوان يبوسي كنعاني يرجع للقرن18-17 ق.م ولم يُبنَ النفق في عهد الملك حزقيا كما تدعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وقد أثبت عالم الآثار الإسرائيلي "روني رايخ" من جامعة حيفا مع "أيلي شوكورون" من سلطة الآثار الإسرائيلية أن شبكة الأنفاق تعود للعصر البرونزي الأوسط، وتشهد على تطور الهيدرولوجية والمعارف الهندسية عند الكنعانيين، وتم نشر الدارسة على موقع سلطة الآثار الإسرائيلية باللغة العبرية عام 2001

ونستدل على ذلك بوجود مجتمعات صغيرة حول نبع جيحون، فقد حبت الطبيعة هذا الموقع شرقًا بنبع ماء غزير في وادي "قدرون" عُرف باسم "جيحون" (نبع العذراء)، وفي حوالي 3000 ق.م تطورت المجتمعات وتم بناء مدينة يبوس.

تُعتبر سلوان أهم موقع في مدينة يبوس القديمة وتنتسب هذه التسمية إلى قبيلة يبوس العربية وهي بطن من بطون الكنعانيون العرب الأوائل الذين نشأوا في صميم شبه الجزيرة العربية ثم هاجروا إلى فلسطين مع من هاجر من القبائل العربية التي انصهرت بسكان العرب الكنعانيين، ويعود إليهم الفضل في اختيار موقع القدس الحالي في الألفية الثالثة قبل الميلاد وأنشأوا عليها مدينة يبوس القدس الحالية وبذلك يعد اليبوسيون بناة القدس الأوائل وقد اختار اليبوسيون الرابية الجنوبية الشرقية من يبوس وبنوا عليها قلعة حصينة سُميت (حصن يبوس)، كما أطلق عليها قلعه صهيون، ويُعد الحصن أقدم بناء في مدينة يبوس ويُعرف الجبل الذي أُقيم عليه الحصن بالأكمة أو هضبة أوفل.

وقد حفر اليبوسيون نفقًا تحت الجبل لنقل المياه إلى داخل الحصن يمتد في نهايته الجنوبية لبركة (سلوان).

واليوم يقع هذا الجزء من القدس القديمة في حي وادي حلوة في سلوان، على منحدر جنوب الحرم الشريف، خارج أسوار المدينة القديمة.

يقع الموقع في "القدس الشرقية" - وهي منطقة واسعة تضم أجزاءً من 28 قرية وحي، احتلتها "إسرائيل" عام 1967.

في بداية الفتح الإسلامي

يُؤرخ التاريخ المحلي لسلوان إلى وصول الخليفة عمر بن الخطاب من الجزيرة العربية.

وفقًا لرواية أحد السكان عن القصة والتي تأثر بها اليونانيون بشدة، وكيف أن الخليفة دخل سيرًا على الأقدام بينما ركب خادمه جملاً وأعطوه مفتاح المدينة.

بعد ذلك، منح الخليفة الوادي لـ"خان سلونا"، وهو مجتمع زراعي من سكان الكهوف يعيشون في مقابر قديمة منحوتة في الصخور على طول التلال الشرقية.

في العهد الإسلامي، كان نبع سلوان (عين سلوان) من بين مصادر المياه الأربعة المقدسة في العالم، بجانب بئر زمزم في مكة، وعين فالوس في بيسان، وعين البقر في عكا.

وقد ورد ذكر "سلوان" من قِبَل الكاتب والرحالة العربي "شمس الدين المقدسي" في القرن العاشر حيث أشار في كتابه عام 985م إليها (كما ورد في طبعة لسترانج) أن "قرية سلوان هي على مشارف المدينة "القدس".

أسفل قرية عين سلوان (نبع سلوان) الماء الطيب الذي يسقي الجنائن الكبيرة التي أوقفها الخليفة عثمان بن عفان ليستفيد بها فقراء المدينة، وأدنى من ذلك بئر أيوب، ويقال: في ليلة عرفات، نزل ماء بئر زمزم في مكة تحت الأرض إلى ماء نبع سلوان، وأقام الناس هنا في ذلك المساء عيدًا".

يُفسر "موشيه جيل" تصريحات "شمس الدين المقدسي" المنشورة عام 985م، و"ناصر خسرو" المنشورة عام 1047م، و"ياقوت" المنشورة عام 1225م، على أن ما أطلقوا عليه نبع سلوان لا يمكن إلا أن يكون مصدرًا للمياه يقع على مسافة بعيدة جدًا جنوبًا، كما يُشير "خسرو" إلى أن النبع يبعد عن أسوار القدس مسافة 3 كيلو متر.

وهو ما قاد "موشيه جيل" إلى تحديد "نبع سلوان" هذا بما نعرفه اليوم باسم نبع أيوب، والذي لا يمكن تحديد موقعه

قرية سلوان تظهر على المنحدر الأيمن والمنطقة الموجودة على اليسار أسفل الجدار العثماني عام 1857

بالضبط في تلك الأيام، ولكنه على أي حال كان على بعد عدة كيلومترات من أسوار المدينة.

العهد العثماني

في عام 1596م، ظهرت عين سلوان في سجلات الضرائب العثمانية على أنها موجودة في حي القدس بلواء القدس، التي يبلغ عدد سكانها 60 أسرة، جميعهم مسلمون. دفعوا قيمة 35500 أكجة كضرائب، وذهبت جميع الإيرادات إلى الوقف.

في عام 1834م، أثناء تمرد واسع النطاق للفلاحين ضد إبراهيم باشا، تسلل آلاف الثوار إلى القدس عبر قنوات الصرف الصحي القديمة تحت الأرض المؤدية إلى الحقول الزراعية في قرية سلوان وفي عام 1838م سُجلت سلوان على أنها قرية مسلمة كجزء من قضاء الوادي شرقي القدس.

أما في عام 1883م، قد كتب أحد الرحالة "توماس سكينر" أن بساتين الزيتون بالقرب من سلوان كانت مكانًا لتجمع المسلمين أيام الجمعة.

أظهرت قائمة القرى العثمانية الرسمية والتي تعود إلى حوالي عام 1870 أن سلوان كان بها 92 منزلاً ويبلغ عدد سكانها 240 نسمة، على الرغم من أن التعداد السكاني حينها شمل الرجال فقط.

في عام 1883م، وصف "مسح غرب فلسطين" الذي قام به صندوق استكشاف فلسطين حي سلوان بأنه "قرية تطفو على حافة الجرف مبنية بشكلٍ سيء من الحجر، ويجلب مياهها من عين أم الدراج، وهناك العديد من الكهوف خلف المنازل التي يستخدمها السكان كإسطبلات".

في الكتب المنشورة بين عامي 1888-1911، يصف المسافرون وادي سلوان بأنه أرض خضراء ومزروعة بجانب القرية الحجرية التي على طول سطح التلال الشرقية.

كانت قرية سلوان تقع على المنحدر الشرقي لوادي قدرون، فوق مخرج نبع جيحون مقابل وادي حلوة. وكان القرويون يزرعون الأرض الصالحة للزراعة في وادي قدرون حيث كانوا يزرعون الخضروات ويبيعونها في القدس.

بالرغم من أن قرارات مجلس الأمن الدولي[1] تُؤكد على أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها "إسرائيل" لتغيير طابع ووضع القدس لاغية و باطلة، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي كعادته يتجاهل كل تلك القرارات ويزداد تعنتاً سواء على مستوى السلطات أو على مستوى المستوطنين الإسرائيليين الذي يكثفون جهودهم للسيطرة على ممتلكات

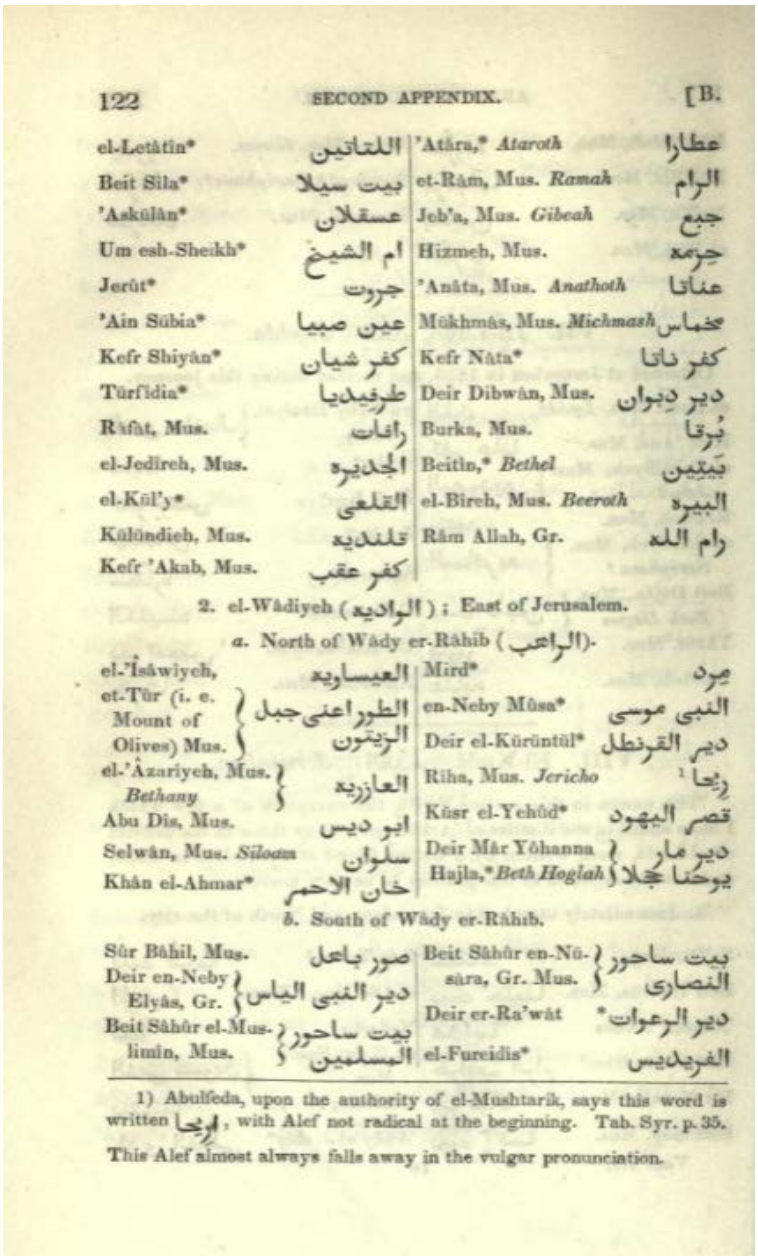

122 SECOND APPENDIX. [B.

el-Letâtîn*	اللتاتين	'Atâra,* *Ataroth*	عطارا
Beit Sîla*	بيت سيلا	et-Râm, Mus. *Ramah*	الرام
'Askûlân*	عسقلان	Jeb'a, Mus. *Gibeah*	جبع
Um esh-Sheikh*	ام الشيخ	Hizmeh, Mus.	حزمه
Jerût*	جروت	'Anâta, Mus. *Anathoth*	عناتا
'Ain Sûbia*	عين صوبيا	Mûkhmâs, Mus. *Michmash*	مخماس
Kefr Shiyân*	كفر شيان	Kefr Nâta*	كفر ناتا
Tûrîdia*	طوريديا	Deir Dibwân, Mus.	دير ديوان
Râfât, Mus.	رافات	Burka, Mus.	بُرقا
el-Jedîreh, Mus.	الجديره	Beitîn,* *Bethel*	بَيتين
el-Kûl'y*	القلعى	el-Bireh, Mus. *Beeroth*	البيره
Kûlûndieh, Mus.	قلنديه	Râm Allah, Gr.	رام الله
Kefr 'Akab, Mus.	كفر عقب		

2. el-Wâdiyeh (الواديه); East of Jerusalem.

a. North of Wâdy er-Râhib (الراهب).

el-'Îsâwiyeh,	العيساويه	Mird*	مرد
et-Tûr (i. e. Mount of Olives) Mus.	الطور اعنى جبل الزيتون	en-Neby Mûsa*	النبى موسى
		Deir el-Kürüntûl*	دير القرنطل
el-'Âzariyeh, Mus. *Bethany*	العازريه	Rîha, Mus. *Jericho*	ريحا[1]
Abu Dis, Mus.	ابو ديس	Kûsr el-Yehûd*	قصر اليهود
Selwân, Mus. *Siloam*	سلوان	Deir Mâr Yôhanna Hajla,* *Beth Hoglah*	دير مار يوحنا حجلا
Khân el-Ahmar*	خان الاحمر		

b. South of Wâdy er-Râhib.

Sûr Bâhil, Mus.	صور باهل	Beit Sâhûr en-Nûsâra, Gr. Mus.	بيت ساحور النصارى
Deir en-Neby Elyâs, Gr.	دير النبى الياس	Deir er-Ra'wât*	دير الرعوات*
Beit Sâhûr el-Muslimîn, Mus.	بيت ساحور المسلمين	el-Furcidis*	الفرديس

1) Abulfeda, upon the authority of el-Mushtarik, says this word is written ارجا, with Alef not radical at the beginning. Tab. Syr. p. 35. This Alef almost always falls away in the vulgar pronunciation.

أبحاث توراتية في فلسطين وجبل سيناء والبتراء العربية: مجلة أسفار عام 1838 – للكاتب روبنسون إدوارد - صفحة 122

الفلسطينيين داخل الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية.

مما أدى ذلك إلى فرض قيود على الأماكن العامة والنمو السكني وحرية التنقل للفلسطينيين.

كما أدى استيلاء المستوطنين على هذه العقارات إلى تفاقم البيئة القسرية التي يواجهها الفلسطينيون وزاد من خطر ترحيلهم قسراً. وتقع حالات الإخلاء في سياق الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية المحتلة والتوسيع اللاحق لولايتها المحلية لتشمل المنطقة التي احتلتها.

وتُشير عملية مسح أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى أن 180 أسرة فلسطينية على الأقل في القدس الشرقية قد رفعت دعاوى

Laufende Nummer SS	JL	Namen	Entfernung von Jerusalem	Häuserzahl
1	1	*silwān*	1	92
2	2	*el-ʿīsawīje*	1	30
3	3	*eṭ-ṭūr*	1	38
4	4	*rūḥā*	1	34
5	5	*el-ʿāzārīje*	1	35
6	6	*abu dīs*	1½	52
7	7	*ṣūr bāhir*	1	46
8	8 u. 8a	*bēt sāḥūr*	2	76
9	9	*bēt laḥm*	2	520
10	19	*bēt dschālā*	2	232

Summa der Dörfer 10; der Häuser, muslimische 384
nichtmuslimische 760
Summa 1144 (ich erhalte 1155).

مجلة الجمعية الألمانية الفلسطينية – منشورة من قِبَل الجمعية الألمانية لاستكشاف فلسطين والمعهد الإنجيلي الألماني للدراسات الكلاسيكية للأراضي المقدسة – عام 1878 – صفحة 124.

East Jerusalem Eviction Summary by Community

	Structures	Households	Palestinians (inc. Children)	
Beit Hanina	4	7	41	(19)
Beit Safafa	14	17	88	(50)
Sheikh Jarrah, Im Haroun	12	35	139	(54)
Sheikh Jarrah, Karm al Jaouni	9	23	97	(31)
Sheikh Jarrah	3	8	27	(7)
Silwan - Batn al Hawa	17	62	309	(164)
Silwan - Wadi Hilweh	3	5	24	(10)
Ras al 'Amud	1	2	12	(3)
Old City - Burj Laqlaq	1	3	6	(2)
Old City - Al Qirami	2	4	20	(9)
Old City - Aqbat as Saraya	1	6	24	(10)
Old City - Aqbat al Khaldiya	2	8	31	(13)
Total	**69**	**180**	**818**	**(372)**

ملخص إخلاء القدس الشرقية حسب المجتمع[2]

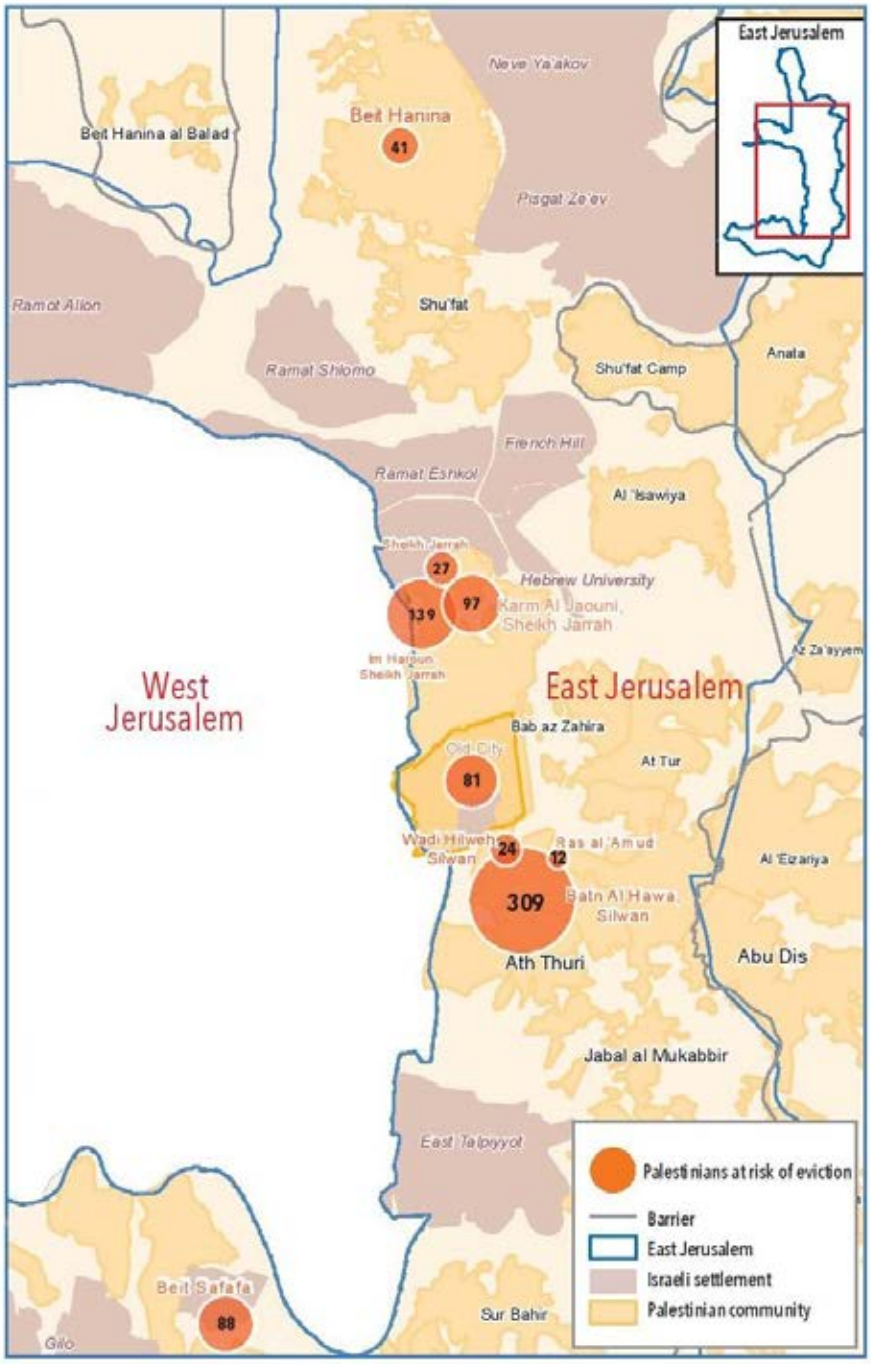

خريطة توضح الفلسطينيون المعرضون لخطر الطرد والتهجير القسري

إخلاء ضدهم، حيث تم رفع معظم هذه القضايا من قِبَل منظمات المستوطنين الإسرائيليين، بناءً على مطالبات الملكية، بالإضافة إلى مزاعم بأن السكان لم يعودوا "مستأجرين محميين".

ونتيجة لذلك، فإن 818 فلسطينيًا، من بينهم 372 طفلًا، معرضون لخطر التهجير.

خطة هيئة الآثار الإسرائيلية للتنقيب أسفل سلوان، وصولا إلى حائط البراق لتهويدها

قدمت سلطة الآثار الإسرائيلية يوم 28 مايو 2017 "خطة شاليم"[3] التي تهدف إلى إجراء حفريات واسعة تحت الأرض من سلوان إلى حائط البراق. حيث تتضمن الخطة حفر مناطق واسعة تحت المنازل السكنية في سلوان وتحت حائط البراق وأسوار المدينة القديمة، لتشكيل مسار واحد يجمع بين تلك المسارات فوق الأرض وتحتها.

الخطة سالفة الذكر ليست جديدة، لكن عرضها في اجتماع حكومي يُشير إلى نيّة سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تطبيقها خلال السنوات القليلة المقبلة.

سيؤدي إنشاء مدينة أثرية من سلوان إلى "وسترن وول بلازا"، وما بعده عبر أنفاق الحائط الغربي أسفل الحي الإسلامي، إلى توفير مساحة واحدة متجانسة من حيث المحتوى والرسائل التي يتم تسويقها لمئات الآلاف من الزوار، والغرض منه هو محو التاريخ المتعدد الثقافات الذي تتسم به مدينة القدس وفي سلوان وتدمير التراث "الإسلامي والمسيحي" والقضاء على التنوع الديني والعرقي الذي يخرج من تحت الأنقاض.

لا تحاول حكومة الاحتلال إخفاء الأهداف السياسية للمشروع، والتي تتمثل في استخدام الآثار لإثبات الحقائق على الأرض بما يعزز حالة السيادة الإسرائيلية على حوض القدس التاريخي.

ولهذا الهدف عُقد الاجتماع الحكومي الأسبوعي المشار إليه داخل أنفاق الحائط الغربي تحت الحي الإسلامي.

وقد تم تخصيصها لتطوير خطط مختلفة لتطوير السياحة في الجزء الجنوبي من المدينة القديمة: الحي اليهودي، وويسترن وول بلازا ، ومدينة داود.

لم يحاول المسؤولون الحكوميون إخفاء النوايا السياسية وراء تقدمهم الهائل في مشاريع السياحة الأثرية.

قالت وزيرة الثقافة "ميري ريجيف" في

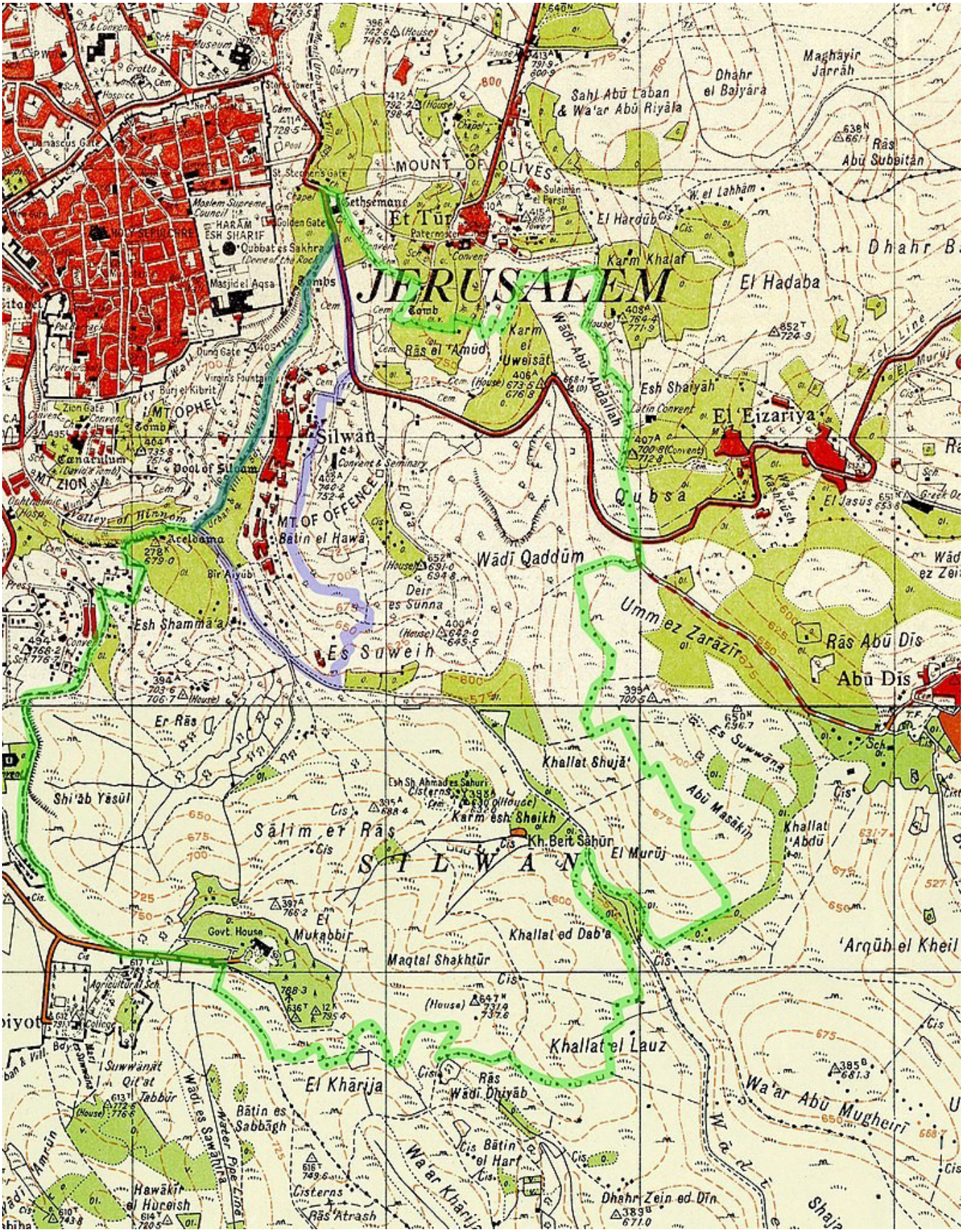

حدود قرية سلوان في 1943-1946 تظهر باللون الأخضر.
حدود سلوان عام 2020 حسب مخطط البلدية "الإسرائيلي" لتهويد القدس باللون الأزرق.

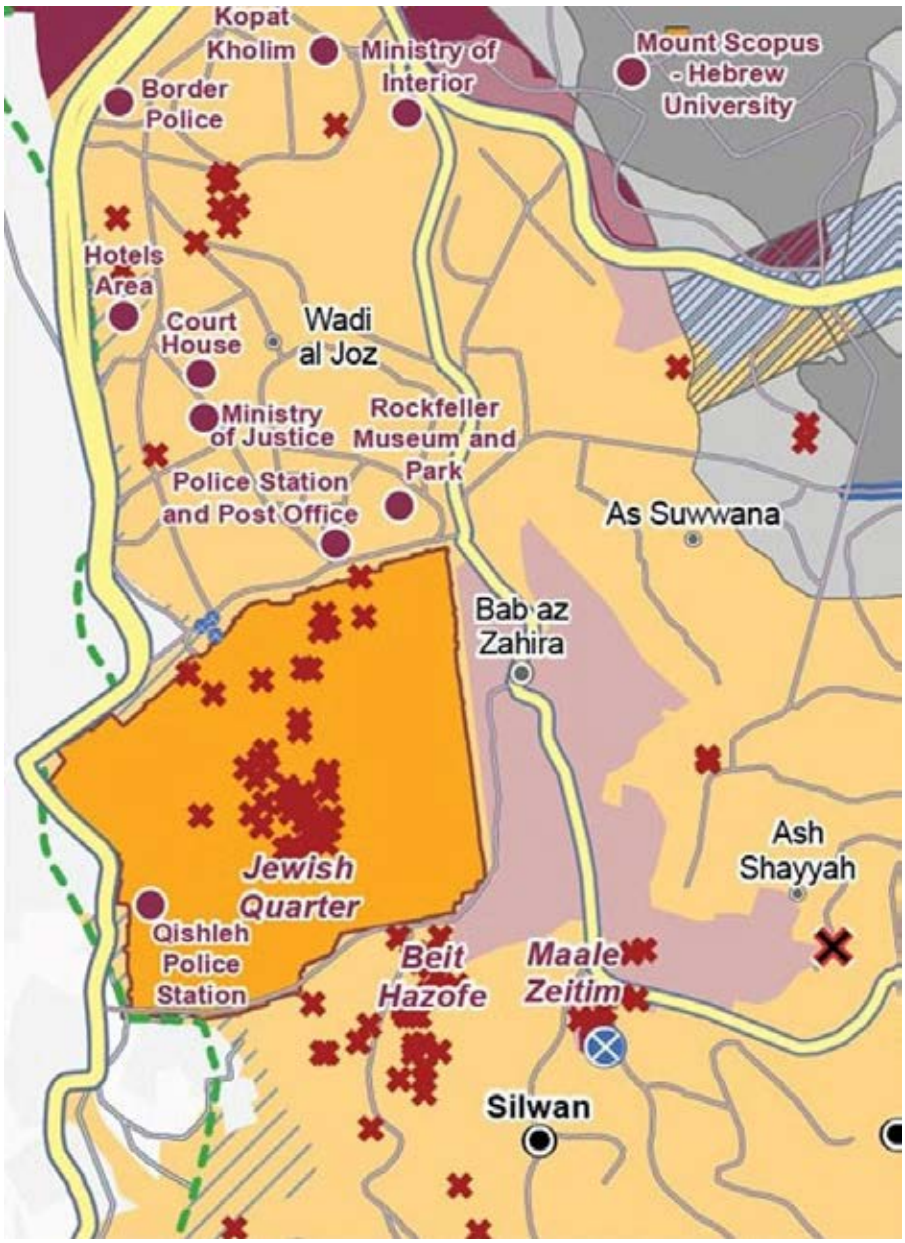

خريطة الأمم المتحدة لحلقة "المستوطنات الداخلية" الإسرائيلية (الصليب الأحمر) حول القدس. سلوان إلى الجنوب الشرقي من البلدة القديمة، ويحيط بها مستوطنات بيت هاتسوفيه ومعاليه هازيتيم عام 2018

تبريرها لهذه الخطة:
"هذه الحفريات تحيي العهد القديم وتقوي أعظم كوشان"(ملكية الحيازة).

كما قال بن غوريون:
"المنظمات التي تعمل جنباً إلى جنب معهم حيوية لعدة أسباب. بادئ ذي بدء، إنه أمر حيوي على المستوى التعليمي - من أجل مرونة المجتمع الإسرائيلي وهوية الجيل القادم. ثانياً، من الأهمية بمكان بالنسبة لليهود في الشتات، الذين يرتبطون بـ"إسرائيل" الحديثة من خلال القدس والتاريخ اليهودي الذي لا يزال حياً هنا. بالإضافة إلى ذلك، هذه الحجارة تخبر العالم، أفضل منا جميعًا، لمن تنتمي القدس. هذا له أهمية كبيرة بالنسبة للسياحة وكل ما يستلزمه الأمر".

تُقدم الخطة المقدمة في الاجتماع الحكومي أعمال تنقيب واسعة النطاق أسفل قرية سلوان، ورصف طريق سياحي سيؤدي إلى مركز كيدم، الذي سيتم بناؤه عند مدخل قرية سلوان، وسيستمر الطريق أسفل أسوار المدينة القديمة، وصولاً إلى حائط البراق، وسيتم حفر المنطقة الواقعة أسفل الحائط الغربي بالكامل، بالإضافة إلى إنشاء مستوى إضافي وفي منطقة الحائط الغربي، سيكون من الممكن المشي إلى أنفاق الحائط الغربي، في الشمال من الساحة وتنتهي في شارع فيا دولوروسا في الحي الإسلامي.

تدعى سلطة الآثار الإسرائيلية أن الحفريات تهدف إلى تعزيز روابط الشعب اليهودي بالقدس.

لكن ما لا يقولونه هو أن تعزيز هذه العلاقات يأتي على حساب العلاقات التاريخية للفلسطينيين والجماعات الأخرى بالمدينة وسيؤدي تنفيذ المشروع إلى إنشاء مدينة قديمة جديدة تتجاهل آلاف السنين من التاريخ ونسيج حياة الفلسطينيين الذين يعيشون حاليًا في سلوان، وفي مناطق أخرى من القدس الشرقية.

وترى حكومة الاحتلال الإسرائيلي أن هذه الخطوة أساسية لفرض سلطة الأمر الواقع على الأرض وتحديد الحكم المستقبلي لحوض القدس.

وفي الوقت الذي تستغل فيه الحكومة الإسرائيلية علم الآثار لتهويد مدينة القدس، تُطالب فيه بعض المنظمات هناك مثل منظمة "عمق شبيه"[4] للآثار بوقف الاستخدام المستمر لعلم الآثار كسلاح لتعزيز الأهداف السياسية الوطنية.

ويردون على هذه الخطة قائلين على موقعهم الرسمي:
"بقايا الماضي لم تكن تهدف لإثبات كوشان / ملكية من قِبَل دولة معينة. من مصلحتنا جميعًا احتضان وتمثيل العديد من الأمم والجماعات وعلاقاتها الثقافية والتاريخية والدينية بهذه

المدينة، التي لم تكن أبدًا "يهودية" أو "مسلمة"، فقط".

على الرغم من إعلان "البرنامج بالكامل" رسميًا في عام 2017، إلا أنه يعمل منذ عام 2005 بدعم حكومي كبير. فقد خصصت حكومة الاحتلال حتى الآن أكثر من مليار شيكل جديد لتنفيذ تلك الخطة التي تشمل حفريات ضخمة أسفل ساحة الحائط الغربي، وتطوير المواقع السياحية وممرات الأنفاق التي تم أنشائها مؤخرًا ومدها إلى أنفاق تحت الأرض في سلوان.

في وقت سابق من هذا العام، أعلنت الحكومة عن تخصيص حوالي 47 مليون شيكل[5] لحفريات في مدينة داود وما حولها لمدة عامين.

هذا المخصص يعادل 20 % من ميزانية الحفريات، وسوف يمول الحفريات في الأنفاق تحت منازل سكان سلوان، والممرات تحت الأرض بين مختلف مواقع الحفر وبين سلوان / مدينة داود والمدينة القديمة، والحفريات على سفوح جبل صهيون، وستجري الحفريات من قِبَل هيئة الآثار الإسرائيلية وجامعة تل أبيب.

في عام 2018، تم تسجيل مستويات قياسية من استثمارات حكومة الاحتلال الإسرائيلي في مشاريع السياحة الأثرية فيما يسمى "بالحوض التاريخي للقدس" كما تم العمل على مشاريع جديدة، مثل خط التلفريك من القدس الغربية إلى سلوان، بالإضافة إلى أعمال التهويد المستمرة بحجة التطوير من خلال إنشاء شبكة من المواقع السياحية التي تحول الحوض التاريخي في مدينة القدس من مدينة تاريخية متعددة الثقافات الإسلامية والمسيحية إلى سلسلة من مناطق جذب سياحي يهودي فقط.

فقد أصبحت أعمال التنقيب والتطوير في المواقع التاريخية للمدينة، بدوافعها القومية والدينية، سمّة أساسية لمشروع الاستيطان، مع انعكاسات بعيدة المدى على المفاوضات المستقبلية للسيادة في المنطقة. تتم هذه العملية من خلال تعزيز التعاون بين الحركة اليمينية للمستوطنات وحكومة الاحتلال الإسرائيلي مع مستويات قياسية من الاستثمار في الميزانية بالمشاريع التي تؤكد على تهويد المدينة التاريخية.

وضعت مبادرات السياحة الأثرية كاستراتيجية تهدف إلى تعزيز الأنماط المألوفة للمشروع الاستيطاني في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، مثل الاستيلاء على المنازل والمستوطنات الأيديولوجية في المناطق السكنية في سلوان والمدينة القديمة.

وتطلق سلطات الاحتلال الإسرائيلي العنان للمنظمات اليهودية والحركات الاستيطانية للعمل بحرية على تهويد المدينة المقدسة وتوفر لها الحماية الكاملة وتسخر إمكانيات الدولة وأجهزتها في دعم نشاطاتها ومن هذه الحركات جمعية "إلعاد"[6] الاستيطانية، التي تقوم إلى جانب مؤسسات أخرى متطرفة مثل "عطيرت كوهانيم" بالسعي لتنفيذ مخطط مدروس وممنهج لتهويد القدس وطمس طابعها العربي الإسلامي بالاستيلاء الكامل عليها بهدف استكمال المشروع التهويدي المعروف إسرائيلياً باسم "مدينة داوود" كجزء من تحقيق الأسطورة التلمودية، وبناء الهيكل الثالث المزعوم بكل مستلزماته ومرافقه على حساب المسجد الأقصى والمحيط القريب الملاصق للمسجد الأقصى والبلدة القديمة في القدس المحتلة، وتحت شعار "تطوير السياحة في القدس" بالتعاون بين "سلطة تطوير القدس" و"بلدية القدس" ينفذ مشروع الحوض المقدس.

في تسعينيّات القرن الماضي، طرحت بلديّة الاحتلال في القدس مشروع تهويد المنطقة التي يُسمّيها الاحتلال "الحوض المقدّس"، وهي تشمل البلدة القديمة بكاملها وأجزاء واسعة من الأحياء والضواحي المحيطة بها؛ حيّ الشيخ جراح ووادي الجوز في الشمال، ضاحية الطور في الشرق، وضاحية سلوان في الجنوب ويتضمّن مشروع التهويد هذا:

- إنشاء مدينةٍ أثريّة مطابقةٍ للوصف التوراتيّ "لأورشليم المقدّسة" أسفل المسجد الأقصى وفي ضاحية سلوان وأجزاء من الحيّ الإسلاميّ في البلدة القديمة.
- إحلال السكّان اليهود مكان أهالي المنطقة العرب الفلسطينيّين، بدءًا من المدينة القديمة ووصولاً إلى أحياء وادي الجوز والشيخ جراح والطور وسلوان ورأس العمود.

والحوض المقدس هو مخطط صهيوني يعد الأشد خطورة على المسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة بل وعلى القدس بآثارها وتاريخها منذ بدء الاحتلال إلى الآن؛ يهدف إلى ضم أكبر مساحة ممكنة من البلدة القديمة وما جاورها بمبررات وغطاء ديني من خلال تسمية مناطق مهمة أماكن مقدسة!! ليضمنوا بذلك سيادة ثابتة لهم فيها[7].

ولا تنحصر أهداف مشروع تهويد "الحوض المقدّس" على الأرض فحسب بل تشمل أيضاً التهويد الثقافيّ والسياسيّ والديمغرافيّ والدينيّ، وتتلخص في التالي:

- محو الهُويّة العربية لمدينة القدس واستبدالها بهويّة يهوديّة.
- ترحيل أكبر عدد من المقدسيّين إلى مناطق أبعد عن الحوض المقدّس والبلدة القديمة أو حتى ترحيلهم خارج مدينة القدس.
- عزل الحوض المقدّس عن الأحياء العربية الفلسطينية في مدينة القدس.
- استكمال مخطط التواصل الجغرافيّ

خريطة ضمن "ورقة عمل"[8] باسم "الحوض التاريخي المقدس" وقام بتحضيرها طاقم متعدد التخصصات من "معهد القدس للبحوث الإسرائيلية" في مؤتمر "هرتسليا" السادس 2006 وذلك ضمن جلسة خاصة تحت عنوان "القدس - عاصمة "إسرائيل" والشعب اليهودي"

بين البؤر الاستيطانيّة في البلدة القديمة ومحيطها وبين المستوطنات الموجودة على أطراف مدينة القدس، كمستوطنة التلّة الفرنسيّة في الشمال وكتلة (E1) الاستيطانيّة في الشرق، ومستوطنة تل بيوت الشرقيّة في الجنوب.

وفي عام 2018 سيطرت جمعية العاد في وادي حلوة بسلوان على العديد من المنازل، عبر الوادي وفي بطن الهوى مما سيؤدي إلى تشريد 700 فلسطيني وفقدان منازلهم[9]، وذلك في أعقاب قرار المحكمة العليا الإسرائيلية لنقل خمسة أفدنة لجمعية عطيرت كوهانيم[10].

بعد أن رفضت المحكمة التماساً قدمه 104 فلسطينيين في حي بالقدس الشرقية وأمرت بإخلاء المنازل وتسليمها لمجموعة عطيرت كوهانيم حيث ادعت المحكمة أن "عطيرت كوهانيم" يحق لها طرد السكان الفلسطينيين من المباني بالرغم من أنهم يقيمون فيها منذ زمن طويل.

يتضح لنا أن أهم إنجاز للمستوطنين خلال عام 2018 هو التعديل على متنزهات وطنية[11]، وهذا التعديل سمح لمنظمة إلعاد بمضاعفة عدد الوحدات الاستيطانية في حي سلوان، والجدير بالذكر أن منظمة "عيمق شافيه"[12] قد فحصت مكان التراث الثقافي والمواقع الأثرية في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وتابعت التطورات في هذا المجال على مدى العقد الماضي. وقد أشارت في تصريح رسمي لها على موقعها الإلكتروني بالقول:

"نحن عيمق شافيه، نشعر بالقلق إزاء التغييرات في إدارة المواقع الأثرية وسياسة التراث، وضعف الوجود الفلسطيني في الحوض التاريخي. تقوض هذه العمليات الحفاظ على تراث القدس المتعدد الثقافات وتقوض البنية التحتية الثقافية الكامنة وراء إمكانية تقسيم سيادة المدينة".

يمكن تقسيم المشاريع الأثرية السياحية في الحوض التاريخي إلى ثلاث فئات في عام 2018:

1. حفريات واسعة النطاق: كل من الحفريات الأثرية التقليدية والحفريات في الأنفاق تحت الأرض.
2. تطوير هذه المواقع للمعالم السياحية والاتصال بين المواقع المختلفة من خلال المعابر والمسارات فوق وتحت الأرض.
3. أشكال جديدة للنقل وإنشاء طرق جديدة، في المقام الأول مشروع

تلتقط صوراً لركام متجر تم هدمه في حي سلوان قرب القدس

التلفريك.

تطهير سلوان من الفلسطينيين

أجرت منظمة بتسيلم دراسة للحيّ وعيّنت العمليات التي تجري في حيّ بطن الهوى، وتفيد نتائج الدراسة، إلى أنّه قد جرى تقسيم الحي إلى نحو 50 قسيمة، تسعة منها نُقلت إلى "عطِرت كوهَنيم" وخمسة أخرى يسكنها المستوطنون بشكل فعليّ، وحتى الآن، قدّمت جمعية "عطِرت كوهَنيم" دعاوى إخلاء (معظمها كان في عام 2015) ضدّ 81 أسرة، تعيش جميعها في قسيمة رقم 96 الممتدّة على مساحة 2.6 دونم، في وسط الحي.

هذا، إضافة إلى عائلتين فلسطينيّتين تقيمان في قسيمة رقم 84، فرضت عليهما البلدية غرامات مالية وأصدرت أوامر هدم لقسم من مساكنهما، بحجّة دخول أراضٍ تملكها الجمعية الاستيطانية.

أعضاء جمعية "عطِرت كوهَنيم" الذين يملكون بشكل فعليّ ستّة من مباني الحيّ تشمل 27 وحدة سكنية، أقامت في معظمها سابقًا أسر فلسطينية.

يشكل طرد الفلسطينيين من المنازل التي أقاموا فيها منذ عشرات السنين، بادّعاء تطبيق القانون وملكية المنازل لليهود قبل حرب عام 1948، مأساة حقيقية لسكان الحي الذين سيجبرون على تكرار مأساة اللجوء مرة أخرى بعد طردهم عام 1948.

التوتر والعنف.. مجرى الحياة "الطبيعي"

دخول المستوطنين إلى الحيّ أدّى إلى تغييره: وكأنّما لا تكفي المشقّات التي يجلبها المستوطنون بمجيئهم قبل "الدعاوى القضائية، انتهاك الخصوصية، الضغط الاقتصادي، التحرّش اليومي بالسكان"، وبالتالي المواجهات التي تقع بين الشبان والمستوطنين، والتي تشمل رشق الحجارة، إذ يترافق مجيئهم إلى الحيّ بوجود قوّات الشرطة، قوّات حرس الحدود وحرّاس أمن خصوصيّين تعيّنهم وزارة الإسكان التابعة للاحتلال.

وأيضًا هؤلاء، جميعهم، يعاملون السكان الفلسطينيين بعنف، يهدّدونهم، ويعتقلون القاصرين ويعرقلون مجرى الحياة في الحيّ.

كلّما تعمّق وجود المستوطنين في حيّ بطن الهوى، ازداد يوميًّا عدد الفلسطينيين المتضرّرين من النظام الأمني الذي يقيمه المستوطنون، وإن لم

يُطرّدوا من منازلهم.

الهدف: "تهويد" القدس

المستوطنة التي تقوم جمعيّة "عطِرت كوهّنيم" على تطويرها في حيّ بطن الهوى، تشكّل جزءًا لا يتجزّأ من مساعي السلطات والجمعيات الاستيطانيّة لتهويد حوض البلدة القديمة - في الحيّ الإسلامي في قلب البلدة القديمة والأحياء الفلسطينية المحيطة بها.

حاليًّا، يعيش نحو 2800 مستوطن في نحو 140 مبنىً في قلب الأحياء الفلسطينية في البلدة القديمة ومحيطها – وهي منطقة يعيش فيها نحو مائة ألف فلسطيني.

وفقًا لمعطيات "شالوم عخشاف" و"عير عَميم"، حصلت قفزة من 2009 إلى 2016 بنسبة 70% في عدد المستوطنين الذين يعيشون في الأحياء الفلسطينية في البلدة القديمة في القدس.

كذلك، حصلت زيادة بنسبة 39% في عدد من مجمّعات البناء الجديدة لليهود في الأحياء الفلسطينية في شرقيّ القدس.

خلال هذه الفترة، جرى إخلاء 68 أسرة فلسطينية من منازلها في حيّ الشيخ جراح وسلوان والحيّ الإسلامي، منها 55 أسرة أخليت في العامين الماضيين.

ووفقًا لمعطيات الأمم المتحدة، رفع المستوطنون دعاوى إخلاء ضدّ ما لا يقلّ عن 180 أسرة فلسطينية في جميع أنحاء شرقيّ القدس، وغالبًا ما تستند هذه الدعاوى إلى ادّعاءات الملكية على المباني وفقدان المستأجرين الفلسطينيين مكانتهم كمستأجرين محميين. جرّاء هذه الدعاوى، يتعرّض 818 فلسطينيًا، بينهم 372 طفلاً، إلى خطر الطرد من منازلهم في أنحاء مدينة القدس.

نظر قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية بالتماس 104 من سكان سلوان ضد قرار الحارس العام 2002 بشأن "الإفراج" عن الأرض التي عاشوا عليها منذ عقود.

وقد تم "تحرير" الأرض من قبل ثلاثة أشخاص - جميعهم مقربون من منظمة مستوطنين عطيرت كوهانيم، التي تهدف إلى تهويد القدس الشرقية.

القاضي باراك إيريز، الذي كتب الحكم، يختصر دور المحكمة في فحص الأسئلة الفردية في مجال القانون الإداري، ويرسل السكان دون مزيد من اللغط لمواصلة نضالهم، رغم كل الصعاب، في الإجراءات المدنية التي رفعتها ضدهم عطيرت كوهانيم.
يقول القاضي باراك إيريز: "أن الوصي

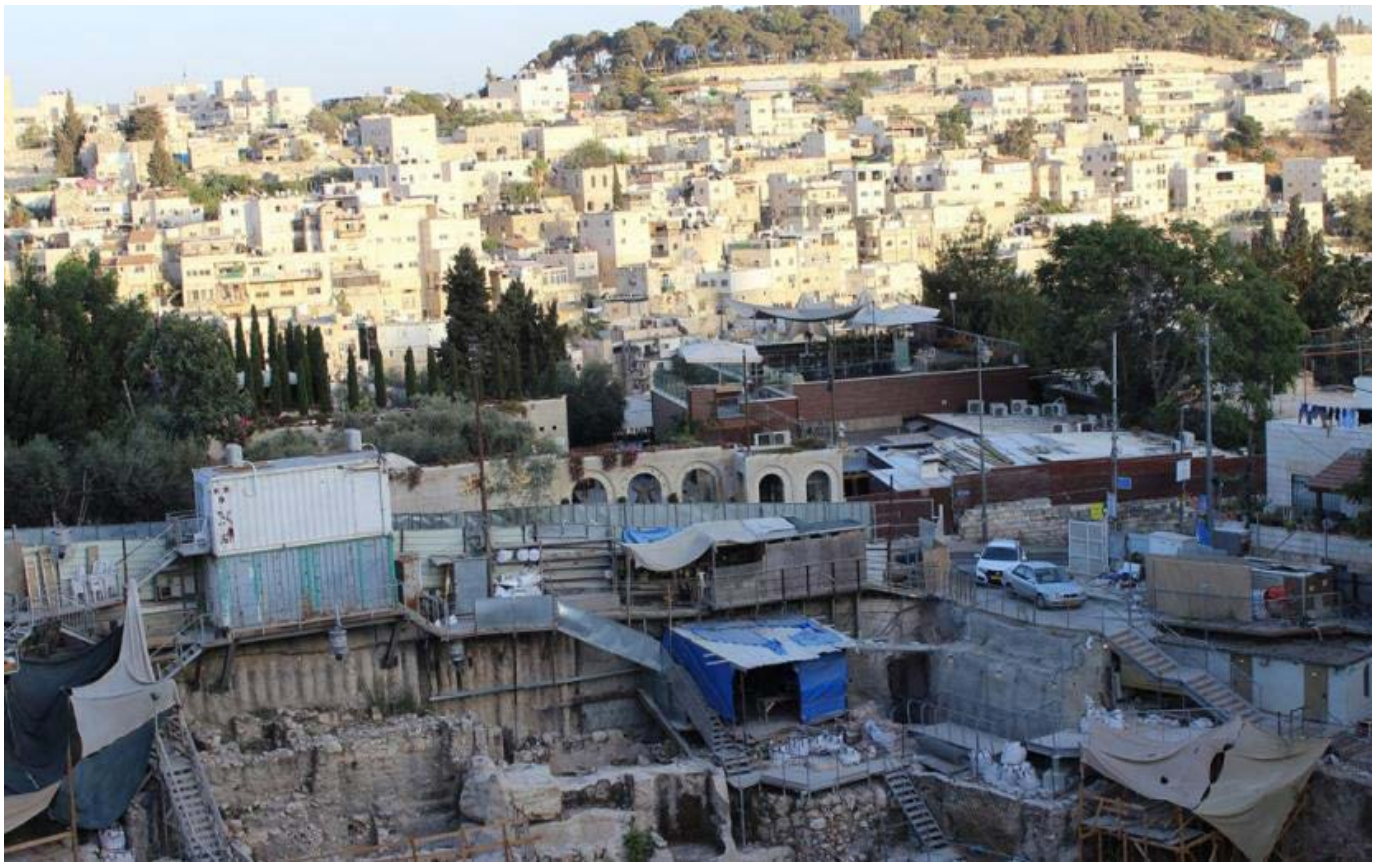

حفريات سلطات الاحتلال على مدخل بلدة سلوان لإكمال المشاريع الاستيطانية

منات من أهالي الحي تظاهروا أمام المحكمة المركزية الإسرائيلية

لديه "قرينة في نزاهة المدير" لم يستطع الملتمسون مناقضته، وأنه في الواقع ليس لديه سلطة تقديرية في ممارسة هذه السلطة.

تمت كتابة الحكم في عزلة، وكأن الأرض لم يتم "الإفراج عنها" من أيدي منظمة تهدف إلى طرد الفلسطينيين من منازلهم، وكأنها ليست نظامًا من القوانين، فهي تسمح لليهود فقط بالمطالبة بالممتلكات المهجورة في عام 1948 إلى عام 1967.

هذا الحكم يثبت مرة أخرى أن المحكمة العليا هي بمثابة ختم مطاطي لجميع أشكال انتهاك السلطات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين.

في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى النقص في المساكن والميزانيات والبنية التحتية والخدمات التي يعاني منها جميع سكان القدس الشرقية، حشدت الوزارات الحكومية المختلفة وبلدية القدس قدراتها لمساعدة مستوطنين عطيرت كوهانيم على طرد العائلات الفلسطينية التي تعيش في بطن الهوى وإسكان المستوطنين اليهود في مكانهم. حي بطن الهوى في قلب سلوان هو محور أكبر حركة ترحيل في السنوات الأخيرة في القدس الشرقية.

اعتبارًا من اليوم، تم رفع دعاوى إخلاء ضد عشرات العائلات الفلسطينية التي عاشت هناك منذ عقود.

وفقًا لمسح أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن 45 بالمائة من جميع العائلات المعرضة لخطر النزوح على أساس عرقي في المدينة.

ينقسم الحي إلى حوالي خمسين قطعة أرض، تم نقل تسعة منها إلى جمعية عطيرت كوهانيم، وخمسة منها يسكنها المستوطنون.
المستوطنة في بطن الهوى، التي روجت لها عطيرت كوهانيم، هي جزء لا يتجزأ من أنشطة السلطات وجمعيات المستوطنين لتهويد حوض البلدة القديمة - داخل حارة المسلمين في البلدة القديمة وفي محيط الفلسطينيين.

أحياء اليوم، يعيش حوالي 2800 مستوطن في حوالي 140 مبنى تقع في قلب الأحياء الفلسطينية داخل وحول البلدة القديمة - وهي منطقة يعيش فيها حوالي 100000 فلسطيني.

وفي ختام قضيتنا نؤكد على أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وخلال مخالفتها لكافة القوانين والمواثيق الدولية استغلت قوة علم الآثار وتنمية السياحة لإعادة تشكيل الهوية التاريخية للقدس وتهويديها من أجل السيادة في المدينة، وأنه وعلى مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، أصبح النشاط المتعلق بالمواقع التاريخية في القدس جزءًا رئيسيًا من المشروع الاستيطاني في الحوض التاريخي. هذه

العملية أصبحت ممكنة بفضل التعاون الوثيق بين عناصر المستوطنين من اليمين المتطرف إلى حكومة الاحتلال الإسرائيلي والتي تهدف إلى تعزيز مشاريع "المستوطنين" التقليدية والمألوفة في الأحياء الفلسطينية بالقدس الشرقية، مثل الاستيلاء على المنازل ودخول المستوطنين الإيديولوجيين إلى الأحياء السكنية في سلوان والبلدة القديمة.

هذه التغييرات تقوض فرص تحويل القدس إلى عاصمة لفلسطين. كما أنها تضر بتراث القدس المتعدد الثقافات خصوصاً في منطقة الحوض التاريخي، والذي يضم العديد من المواقع المقدسة والتاريخية الإسلامية والمسيحية.

Endnotes

1. قرارات مجلس الأمن 252 و267 و471 و476 و478.
2. التقرير النهائي للـ (OCHA) عن عمليات إخلاء المجتمعات في القدس الشرقية بتاريخ 1 نوفمبر 2016.
3. عيمق شافيه: بيان صحفي - خطة IAA للحفر تحت سلوان، وصولاً إلى Western Wall Plaza ، 29 مايو 2017.
4. عمق شبيه: منظّمة ناشطة من أجل حقوق الثقافة والتراث، وبهدف الحفاظ على المواقع الأثرية كممتلكات عامة تابعة لكل المجتمعات والشعوب. نناضل في المنظّمة ضد استعمال مواقع التراث والآثار كأداة سياسية في النزاع بين "إسرائيل" والفلسطينيين.
5. عيمق شافيه: حكومة "إسرائيل" تُوافق على مبلغ قياسي لعمليات التنقيب الأثرية في سلوان، 13 مايو 2018.
6. جمعية "العاد" هي حركة يهودية استيطانية متطرفة أنشأها في عام 1986 بشكل فردي مستوطن خرج من أحضان الحركة المتطرفة "عطيرت كوهانيم" يدعى "ديفيد باري" واسمها "إلعاد" مأخوذ من اختصار لثلاث كلمات بالعبرية معناها "إلى مدينة داوود" والمقصود بـ (مدينة داوود) هو ما تسميه "إسرائيل" بـ(الحوض المقدس) الذي يشمل المسجد الأقصى والبلدة القديمة وما حولها، تحديداً بلدتا سلوان والطور في القدس.
7. المعلومات عن ما تقوم به جمعية "العاد" من سرقة لممتلكات الفلسطينيين في مدينة القدس مأخوذة من تقرير بعنوان "جمهورية العاد" منشور بتاريخ 21 أبريل 2006 بجريدة هآرتس الاسرائيلية، وقد قام موقع "واللا" الإسرائيلي بإعادة نشر التقرير مرة أخرى على موقعه الإلكتروني بتاريخ 22 أبريل 2006 تحت عنوان: (העמותה שרוצה להשתלט על מזרח ירושלים) "الجمعية التي تريد أن تسيطر على القدس الشرقية".
8. ورقة العمل نُشرت على الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية بتاريخ 17 يناير 2006 قبل موعد المؤتمر وأبرز أعضاء الطاقم المشارك في إعداد الورقة الخبير في القانون الدولي البروفسور روت لبيدوت وأستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العبرية البروفسور يعقوف بار سيمان طوف.
9. جريدة هارتس الإسرائيلية، 30 ابريل 2019.
10. المحكمة العليا ترفض التماساً ضد إخلاء 700 من سكان القدس الشرقية، Times of Israel، 22، نوفمبر 2018.
11. تعديل قانون المتنزهات الوطنية في الكنيست بتاريخ 26 نوفمبر 2018: الغرض من القانون هو السماح بالبناء في المتنزهات الوطنية التي يقع فيها حي المغاربة، لكن في الواقع هذا قانون لموقع واحد فقط: حديقة مدينة داود الوطنية في حي سلوان. سيسمح القانون لشركة العاد بتشييد البناء السكني في الحي.
12. منظمة عميق شافيه: تعمل من أجل حقوق الثقافة والتراث والحفاظ على مواقع الآثار كممتلكات عامة تخص جميع المجتمعات والشعوب. وترى المنظمة أن علم الآثار وسيلة للجمع بين الشعوب والثقافات، وأن النتائج الأثرية لا يمكن أن تكون وسيلة لإثبات ملكية شعب أو شعب من أي دين على الفور.

صالح النتشة آخر ضحايا عنف الشرطة الإسرائيلية

افتتاحية جريدة "هآرتس"، 22/6/2021

صالح النتشة ابن العشرين عاماً من سكان القدس الشرقية، الذي يعاني إعاقة في قدميه، لم يتحرك بالسرعة المطلوبة، بحسب أحد عناصر الشرطة المتمركز بالقرب من بوابة نابلس بتاريخ 18 يونيو 2021.

رداً على ذلك، استل الشرطي هراوته وبدأ بضربه على قدميه عدة مرات. فما كان من النتشة إلاّ أن شتم الشرطي، الأمر الذي جعله يهجم ورفاقه عليه ويجرّونه إلى مركز الشرطة فوراً.

هناك تعرّض للضرب والرش برذاذ الفلفل والصعق بالكهرباء، وكُبّلت يداه بالأصفاد، واقتيد إلى التحقيق. بعد مرور وقت قصير أُطلق سراحه لعدم وجود أدلة ضده.

النتشة هو الضحية الأخيرة لعنف الشرطة الإسرائيلية غير المبرَّر حيال سكان القدس الشرقية. تحدث التقرير الذي نشرته "هآرتس" عن 8 حالات لشبان فلسطينيين اقتيدوا إلى مركز الشرطة في بوابة نابلس، حيث تعرضوا للضرب والإهانة.
يُضاف إلى هذا العنف إطلاق لا مبرر

له للرصاص المطاطي استهدف ظهر شابة فلسطينية وأصاب فلسطينياً في منزله، بالإضافة إلى الاستخدام المبالَغ فيه للصعق الكهربائي واستخدام القنابل الصوتية والمسيّلة للدموع، وهو ما أدى إلى جرح الكثيرين.

مؤخراً برز ضعف الشرطة: في معالجة ما حدث في ميرون، والتعامل مع الاحتجاج الفلسطيني الشعبي في القدس الشرقية، وفي الخضوع للحريديم في كل ما له علاقة بتطبيق إجراءات الوقاية من الكورونا، وفشلها في كبح العنف في المجتمع العربي. لكن كلما بدت الشرطة ضعيفة وتصرفت بصورة سيئة، كلما استخدم عناصرها المزيد من القوة على الأرض.

بتاريخ 21 يونيو 2021 جرى الحديث عن أن القائد العام للشرطة الكولونيل كوبي شبتاي قرر تخفيف الإجراءات التي تسمح للشرطة باستخدام الهراوات. الآن يستطيع ضابط صغير أن يأمر باستخدام الهراوات التي تحولت إلى سلاح منتشر، وكثيراً ما نرى الشرطة تستخدمها من دون ضرورة. الهراوة انضمت إلى سائر الأدوات التي تُستخدم من دون تمييز ضد الجمهور، وخصوصاً ضد الفلسطينيين على شكل عقوبة جماعية.

منذ بداية عملية "حارس الأسوار" تجمّع عدد كبير من الأدلة على عنف غير مبرَّر للشرطة، ومؤذٍ من خلال معاقبة أبرياء وإهانتهم، وهو ما يشجع على استمرار العنف. على الرغم من ذلك لم يبرز أي شخص في الشرطة لكبح هذا العنف.

— — — — — —

هدم المقدسي منزله بيده.. أبعاد اجتماعية وسياسية عميقة

إجبار المقدسي على هدم منزله بيده

بدعوى عدم الترخيص من بلدية القدس المحتلة هو رش الملح بسخاء فوق جراح من يعاني الأمرَّين صباح مساء في مدينة يجري تبديل ملامحها لخدمة المستوطنين.

أول قصة الهدم لمنازل المواطنين ومعالم المدينة بدأت في نكبة فلسطين عام 1948م، وعندما وقعت القدس تحت الاحتلال عام 1967م ازدادت عمليات هدم المنازل، لكن عام 2012 شهد تحولاً كبيراً في الظاهرة.

ترى لماذا تلجأ سلطات الاحتلال لإجبار المقدسي هدم منزله بيده؟ وما هي الآثار النفسية والاجتماعية والسياسية لاختفاء صور جرافات الاحتلال وهي تزيل الوجود الفلسطيني وتركه يدمر تعب العمر بيديه؟.

وتجبر سلطات الاحتلال المقدسيين الذين يحاولون استكمال بناء منازلهم أو إقامة منازل جديدة على هدمها، وتفرض عليهم في كثير من الأحيان غرامات مالية بعد فشل دعاوى قضائية محسومة مسبقاً لصالح بلدية القدس.
وتجري عمليات الهدم عامة في القدس المحتلة وفق أربع ذرائع، الأولى الهدم العسكري: وهو هدم البيوت بيد الجيش بدعوى حماية المستوطنات، والثانية هي الهدم العقابي: وهو هدم منازل العائلات الفلسطينية بيد الجيش عقب تنفيذ أبنائهم عمليات عسكرية، وثالثاً الهدم الإداري: الأكثر شيوعًا، بذريعة البناء دون ترخيص، ورابعاً الهدم القضائي: بقرار يصدر عن المحاكم الإسرائيلية.

الهدم العقابي

قبل أسابيع أجبرت سلطات الاحتلال المواطن جمال بكيرات على هدم منزله في صور باهر بيده وتوجت العدوان بفرض غرامة مالية كبيرة بدعوى تأخره في تنفيذ قرار الهدم.

يقول بكيرات: "المنزل غرفتان وصالة ومرافق يسكنها 5 أفراد الآن، هم أسرة ابني، ودعوى القرار: عدم الترخيص والواقع عجزنا الكامل عن استصدار ترخيص.. هدمته على نفقتي، ودفعت 4 آلاف شيكل غرامة تأخير".

وكان بكيرات الذي ورث الأرض والمبنى القديم عن والده، تحمل مخالفة

سابقة قيمتها 25 ألف شيكل في ذات القضية، ولكن على مبنى المنزل القديم قبل سنوات كقيمة غرامة يدفعها بالتقسيط من سنوات حتى الآن بواقع 500 شيكل شهرياً.

تشتت أسرة بكيرات بعد قرار الهدم، ولم يجد نجله مع زوجته وأطفاله مكاناً للإقامة إلا بالعودة مجدداً لحضانة والده في منزل آخر في القدس المحتلة.

وفي عام 2020 تكرر هدم المنازل بيد أصحابها بصورة غير مسبوقة، وكان من ضحاياها منزل المواطن ياسر عباسي في حي رأس العامود شرق القدس المحتلة.
أجبر الاحتلال عباسي على هدم منزله بيديه للمرة الثانية على نفقته، وذلك في إطار حملة مرتبة لصناعة خلل ديمغرافي يعزز تكثيف الوجود الاستيطاني في شرق القدس المحتلة.
وفضّلت عائلة حشمة في حي وادي قدوم تنفيذ قرار هدمها منزلها بيديها عام 2018م لسببين، الأول: عدم دفع غرامة باهظة إذا نفذت آليات الاحتلال الهدم، والثاني: محاولة إنقاذ شيء من مرافق وأضرار المنزل.

آثار اجتماعية

إجبار المقدسي على هدم منزله بيده، شكل مستحدث يطوّر فيه الاحتلال طريقته للنيل من معنويات وصمود الفلسطيني في القدس المحتلة.

يخالف الهدم الذاتي أو العقابي معاهدة جنيف الرابعة المادة (33) التي تنص على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي، ضد جريمة لم يرتكبها شخصياً"؛ الهدم العقابي يعارض النظام الأساسي لهذه المعاهدة والمادة (50) من "لائحة لاهاي". ويؤكد د. درداح الشاعر، أستاذ علم الاجتماع، أن ظاهرة إجبار المقدسي هدم منزله بيده ظاهرة غير أخلاقية تنافي الإنسانية لمكان عادةً ما يشكل حالة استقرار وحنين دائم؛ فالمنزل جزء من الوطن.

ويضيف: "البيت جزء من كيان الإنسان النفسي والبيولوجي، وهدمه محاولة لفصل الإنسان عن واقعه النفسي ما يدمر مأوى الأب ومستقبل أولاده، ويضيع ما جمعه طوال عمره".

ووفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، هدم الاحتلال 976 مبنى عام 2020، منها 30% في محافظة القدس بواقع 180 مبنى داخل أحياء القدس، وبلغت عدد عمليات الهدم الذاتي 89 عملية معظمها في القدس، كما أصدر الاحتلال عام 2020 أوامر بالهدم ووقف البناء والترميم لنحو 1,012 مبنى في الضفة والقدس بزيادة 45% عن عام 2019. ويرى الدكتور الشاعر، أن الهدم

العقابي أو الذاتي يهدم البناء البيولوجي والنفسي لشخص مقهور يعجز عن الدفاع، وأن هذا الإنسان يُعد من أول المحتاجين للمساعدة المادية والاجتماعية والاقتصادية، لأنه فقد كل شيء في حياته.

وفي الوقت الذي تهدم به سلطات الاحتلال المنازل الفلسطينية، وتضع العراقيل لإصدار تراخيص البناء، تصدّق على تراخيص بناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات "الإسرائيلية" المقامة على أراضي القدس، منتهكة القوانين والاتفاقيات الدولية.

أبعاد سياسية

الشكل الذي يجبر فيه الاحتلال المقدسي على هدم منزله بيده وهو صاغر، لم يأت عبثاً، بل يمضي وفق مخطط إسرائيلي لتكثيف الاستيطان، وتهويد القدس، وعدم الظهور بشكل المعتدي وهو يزيل الوجود الفلسطيني من القدس.

ويؤكد د. جمال عمرو الخبير في شؤون القدس والاستيطان، أن سياسة هدم المنازل بيد أصحابها سياسة قديمة رافقت احتلال القدس عام 1967، لكنها كانت بعدد قليل ولم تحظَ بتغطية إعلامية.

ويتابع: "وقع تحول كبير في هذه السياسة عام 2012، لاعب جديد في معادلة الصراع حضر هو مقاومة غزة التي تعرضت منازلها وسكانها لقصف وتدمير بالطائرات ترافق مع تدمير الوجود الفلسطيني في القدس حتى لا تكون المقاومة رافعة للقضية والقدس خاصّة".

تدمير الوجود الفلسطيني لحسم واقع سياسي في القدس المحتلة يمضي بأبعاد سياسية، فقد نال الاحتلال صك اعتراف أمريكي بالقدس عاصمة موحدة لكيانه، ويجري مؤخراً طرد الفلسطيني من القدس، ويرفض إقامة انتخابات فلسطينية على أرضها.

ويشكل المقدسيون 40 % من سكان القدس، يخصص لهم الاحتلال 10% من موازنة المدينة التي تذهب معظمها لـ 220 ألف مستوطن شرقي القدس، ضمن مستوطنات تلف المدينة وتعزلها عن الضفة الغربية المحتلة.

أدت سياسة التضييق الإسرائيلية لقرابة 78 % من المقدسيين ليتحولوا تحت خط الفقر، بينما يعيش 200 ألف فلسطيني في المدينة بدون شبكات مياه مناسبة.

ويقول د. عمرو: "إن عام 2012 شهد جرأة في عدوان الاحتلال على القدس وأهلها، تخلله هدم منازل وسحب بطاقات هوية ومنع إقامة وتنقل، وهو أمر مضى بتصاعد حتى عام 2021".

ويشير الخبير عمرو، أن الهدف السياسي لما يجري في القدس يكرره الاحتلال بذات النموذج مع بلدات عربية في أرض 48، مثل بلدة قلنسوة وأم الفحم والطيبة وكفر قاسم.

يتجنب الاحتلال الظهور بصورته النمطية وهو يدمر المنازل فيجبر الفلسطيني على هدم منزله بيده حتى لا يظهر بوجهه الحقيقي أمام الكاميرا التي أصبحت في جيب كل مواطن.

— — — — — —

انتهت مهلة الاحتلال.. 86 عائلة تواجه خطر التهجير في حي البستان

انتهت، بتاريخ 27 يونيو 2021، المهلة التي حددتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، لهدم منازل المقدسيين في حي البستان ببلدة سلوان في القدس المحتلة.

وكانت سلطات الاحتلال أمهلت عائلات الحي 21 يوماً انتهت بتاريخ 27 يونيو 2021، لهدم منازلهم أو أن تهدمها هي وتغرم السكان كلفة الهدم.

ويمتد حي البستان على 70 دونماً ويسكنه 1550 نسمة، ومنذ عام 2005 تسعى سلطات الاحتلال لهدمه بذريعة بناء حديقة قوميّة مكانه، إلا أن أُسر الحي ومن ورائهم المقدسيون خاضوا مواجهات مع قوات الاحتلال لمنع ذلك.

وتخشى 86 عائلة يبلغ عدد أفرادها 725، من تنفيذ قرارات الاحتلال بإخلائهم قسراً من منازلهم لصالح جمعية "عطيرات كوهانيم" الاستيطانية.

وفي نوفمبر 2004، قررت بلدية الاحتلال في القدس، هدم منازل المقدسيين في حي البستان بدعوى البناء دون ترخيص، ومطلع العام الذي تلاه بدأت بتوزيع أوامر هدم على سكان الحي، وقامت خلال العام نفسه بهدم بيوت تابعة لعائلتين فيه.

وإثر ضغوط دولية، وافقت بلدية الاحتلال عام 2006 على تعليق قرارات الهدم، لحين قيام السكان بـ"ترخيص" منازلهم، وعند قيامهم بتقديم مخطط هيكلي للحي رفض بادّعاء ضرورة الحفاظ على تلك المنطقة "مفتوحة".

وعام 2009 اقترحت بلدية الاحتلال إخلاء السكان من منازلهم طواعية إلى منطقة أخرى، إلا أنهم رفضوا ذلك بشكل قاطع، فقامت بلدية الاحتلال عام 2010، بتقديم مخطط جديد لإقامة متنزّه سياحيّ "حديقة الملك" في حي البستان، وأخطرت بهدم نحو 22 من المباني القائمة، على أن يجري النظر في مصير بقية المباني، وعادت في العام ذاته وأبلغت السكان بنيتها هدم الحي كاملاً.

ويواجه أبناء شعبنا في القدس المحتلة، ما يقارب 33 ألف قرار هدم، في المقابل

تسمح حكومة الاحتلال ببناء مئات آلاف الوحدات الاستيطانية.

انتهت بتاريخ 27 يونيو 2021 المهلة ويصبح قرار الهدم نافذاً، ما ينذر بمجزرة بحق حي فلسطيني كامل، إضافة لحي بطن الهوى القريب من البستان أيضاً، علماً أن حيي البستان وبطن الهوى لا يبعدان عن المسجد الأقصى سوى 300 متر.
يذكر أن سلطات الاحتلال تمنع الأهالي من البناء في 86% من مساحة سلوان، والبالغة 6540 دونمًا.

خلال مايو 2021.. شهيدان و677 حالة اعتقال و270 قرار إبعاد في القدس

شهدت مدينة القدس المحتلة في شهر مايو 2021، أحداثاً مشتعلة تدحرجت لتشمل معظم أحياء المدينة، بدأت في ساحة باب العامود وانتقلت إلى الشيخ جراح ثم تحولت إلى هبة لحماية الأقصى وإحباط اقتحامات المستوطنين.

وفي 16 مايو 2021 استشهد الشاب شاهر أبو خديجة، من بلدة كفر عقب، بعد تنفيذه عملية دهس لقوات الاحتلال المتمركزة عند مدخل "كرم الجاعوني"، في حي الشيخ جراح.

كما استشهد الفتى زهدي الطويل (17 عاماً)، من بلدة كفر عقب، بعد تنفيذه عملية طعن عند محطة "القطار الخفيف" في الشيخ جراح في 24 مايو 2021.

فقد تعرض 677 مقدسياً للاعتقال خلال شهر أيار بينهم: 116 قاصراً، منهم حوالي 20 حالة اعتقال لأطفال تتراوح أعمارهم بين "13-14 عاماً"، إضافة إلى 32 من الإناث، منهن 8 قاصرات.
وأن بين المعتقلين 6 من طلبة المدارس، اعتقلوا خلال توجههم إلى مدارسهم أو بعد انتهاء دوامهم المدرسي في طريق العودة إلى منازلهم.

وتوزعت الاعتقالات الميدانية، بين الأقصى وأبوابه 117 حالة اعتقال، باب العامود والمناطق القريبة منه 138، ومن حي الشيخ جراح بتسجيل 79 حالة اعتقال، كما سجلت مئات حالات الاعتقال من البلدات والأحياء المختلفة.

وضمن سياسة العقاب الجماعي ضد الأسرى/ والأسرى المحررين، قطعت سلطات الاحتلال حق "التأمين الوطني الصحي" عن 19 فلسطينياً وعائلاتهم، بينهم 3 أسرى في السجن وزوجة أسير فلسطيني، والبقية هم من الأسرى المحررين.

كما حولت سلطات الاحتلال خلال مايو 2021، 11 فلسطينياً للاعتقال الإداري بقرار من وزير الحرب الإسرائيلي، لفترة تتراوح بين 6-3 أشهر، ومن بينهم أسرى قطع عنهم التأمين الصحي.

الإبعادات

وخلال شهر مايو 2021 أصدرت سلطات الاحتلال أكثر من 270 قرار إبعاد منها إبعاد عن "الأقصى – القدس - البلدة القديمة - ومنع دخول الضفة الغربية - منطقة باب العامود والشوارع المحاذية لها"، ولفترات متفاوتة بين أسبوع حتى 6 أشهر، وصدرت القرارات من خلال المحاكم أو تمت بعد ساعات من التحقيق في المراكز المختلفة، خاصة في مركز القشلة في القدس القديمة ومركز شارع صلاح الدين.

وأبعدت سلطات الاحتلال العشرات من الشبان والفتيات الذين اعتقلوا من منطقة الشيخ جراح عن الحي، كما أبعدت عدداً من الشبان عن مناطق سكناهم "الطور، العيسوية، وجبل المكبر".

الشيخ جراح وباب العامود

وعلى مدار شهر مايو 2021، شهد حي الشيخ جراح تواجداً واعتصاماً يومياً، رفضاً لقرارات الإخلاء التي تهدد العشرات من السكان، وقوبلت الاعتصامات بقمع قوات الاحتلال بالضرب والقنابل الصوتية ورش الغاز والمياه العادمة والتفريق بفرق الخيالة، وتنفيذ الاعتقالات العشوائية، والإبعادات عن الحي، وصولاً إلى إغلاق مداخله بالسواتر والحواجز ثم وضع المكعبات الإسمنتية، ومنع الدخول إلا لسكان الحي.

إصابات

وخلال شهر مايو 2021، سجلت مئات الإصابات بين الفلسطينيين، وبحسب الطواقم الطبية المختلفة وخاصة الهلال الأحمر الفلسطيني – الذي أصدر بيانات يومية حول الإصابات في القدس، فتم تسجيل أكثر من 1000 إصابة نصفها نقلت إلى المستشفيات للعلاج، ووصفت العديد منها بالخطرة، وتركزت الإصابات في الوجه، الرأس، والصدر.

وسجلت في يومي السابع والعاشر من شهر مايو 2021 أعلى الإصابات، حيث سجلت أكثر من 600 إصابة.

ولم تسلم احتفالات المسيحيين بعيد الفصح من الاعتداءات الإسرائيلية، حيث تم الاعتداء على الرهبان وعلى عدد من الشبان خلال مسيرة سبت النور في البلدة القديمة بالضرب والدفع، خلال محاولتهم الوصول إلى كنيسة القيامة للمشاركة بالطقوس الدينية والاحتفالات الخاصة بالعيد.

ارتفاع عدد الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال إلى 520

أفاد مركز بحثي بتاريخ 23 يونيو 2021 بارتفاع أعداد الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال الإسرائيلي إلى 520 أسيراً، وذلك بعد إصدار عشرات القرارات الإدارية الجديدة.

وقال مدير مركز "فلسطين لدراسات الأسرى" رياض الأشقر، في بيان: "إن الاحتلال صعّد من سياسة العقاب الجماعي بحق الفلسطينيين، خلال الشهرين الأخيرين؛ باللجوء لمضاعفه إصدار أوامر الاعتقال الإداري بحق الأسرى، نتيجة تكثيف عمليات الاعتقال، والتي وصلت لأكثر من 4 آلاف حالة خلال الشهر الماضي والحالي".

وأضاف: "إن أعداد الأسرى الإداريين كانت بداية العام الجاري لا تتجاوز 380 أسيرًا، موزعين على عدة سجون، لكن أعدادهم ارتفعت بنسبة 30 في المائة عن تلك الفترة لتصل إلى 520 أسيرًا، غالبيتهم تم التجديد لهم لفترات أخرى".

وأوضح الأشقر أن أوامر الاعتقال الإداري طالت ولأول مرة شبانًا فلسطينيين من مدن الداخل، تم تحويل ثلاثة أسرى للاعتقال الإداري بتعليمات مباشرة من وزير حرب الاحتلال، وهم: ظافر جبارين من أم الفحم، وعيد حسونة من اللد، وبراء أبو شقرة من الناصرة، وهذا العدد مرشح للارتفاع.

وبيّن أن أوامر الاعتقال الإداري طالت النساء والأطفال، حيث لا يزال الاحتلال يعتقل أسيرتين تحت القانون الإداري، وهما الناشطتان: بشرى الطويل، وختام السعافين.

وأوضح الأشقر أن الأسرى يعكفون منذ مدة على تدارس اتخاذ خطوات نضالية تصعيدية قد تصل لحد الإضراب المفتوح عن الطعام؛ احتجاجًا على سياسة الاعتقال الإداري التعسفي التي تصاعدت في الشهور الأخيرة، وضاق الأسرى بها ذرعًا، حيث تستنزف أعمارهم دون حق.

وعدّ أن سياسة الاعتقال "أداة من أدوات العقاب الجماعي بحق الشعب الفلسطيني، يستخدمها الاحتلال بكثافة دون مراعاة

المحاذير التي وضعها القانون الدولي، والتي حدّت من استخدامه إلا في إطار ضيق، ما يعدّ استهتارًا بكل الأعراف والقوانين واستخفافًا بالمؤسسات الدولية".

كما بيّن الأشقر أن الاعتقال الإداري سياسة إجرامية الهدف منها استنزاف أعمار الفلسطينيين خلف القضبان دون سند قانوني، سوى الاعتبارات الأمنية التي يعتمد عليها ضباط جهاز المخابرات الذي يتولى إدارة هذا الملف، ويملي التعليمات للمحاكم الصورية بإصدار الأوامر الإدارية بناءً على "ملفات سرية" لا يسمح لأحد بالاطلاع عليها.

ودعا المجتمع الدولي ومؤسساته القانونية التي وضعت المحاذير والشروط عند استخدام مثل هذا النوع من الاعتقال أن تتدخل لوقف استنزاف أعمار الفلسطينيين دون تهمة، والضغط على الاحتلال لوقف الاعتقال الإداري التعسفي.

يشار إلى أن "الاعتقال الإداري" هو اعتقال بدون تهمة أو محاكمة، يعتمد على "ملف سري وأدلة سرية" لا يمكن للأسير أو محاميه الاطلاع عليها، لمدة تصل 6 أشهر، قابلة للتمديد.

ويقدر عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي بنحو 5300، منهم 520 معتقلاً إدارياً، وفق مؤسسات تعنى بشؤون الأسرى.

نادي الأسير يحمّل الاحتلال المسؤولية عن حياة الأسير المريض علي الحروب

حمّل نادي الأسير الفلسطيني، إدارة سجون الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسير علي الحروب (48 عامًا) من دورا/ الخليل، والذي يواجه تدهورًا مستمرًا في وضعه الصحي منذ عدة أشهر.

وأوضح نادي الأسير أنّ إدارة السجون تُماطل في متابعة وضعه الصحي، وتستمر بإعطاء وعودات بنقله إلى المستشفى منذ عدة أسابيع، حيث تُشكّل المماطلة إحدى أبرز أدوات سياسة الإهمال الطبي المتعمد، وأخطر السياسات التنكيلية التي تنفذها إدارة السجون بحقّ الأسرى المرضى.

ولفت نادي الأسير، إلى أن الحروب خضع في شهر أبريل 2021، لعملية جراحية خلالها تم استئصال ورم من صدره، وفي حينه تعرض لانتهاكات جسيمة خلال تواجده في المستشفى؛ حيث بقي مقيد القدمين إضافة إلى يده اليمنى.

ومؤخرًا بدأ يعاني من ظهور بقع زرقاء في جسده، تزداد مع مرور الوقت، ورغم المطالبات المستمرة بنقله إلى المستشفى، وإعطاء تشخيص دقيق للحالة الصحية له، إلا أن المماطلة هي الإجراء الوحيد التي تقوم به إدارة السجون.

علمًا أن الأسير الحروب كان قد تلقى ردًّا من إدارة السجون في شهر مايو 2021، أبلغته فيه أنّ هناك قرارًا بالبدء بإعطائه علاجاً كيماوياً، دون توضيحات دقيقة.

وأكّد نادي الأسير، أنّ ما يجري مع الأسير الحروب ينذر بمخاطر كبيرة على حياته، ويتطلب من جهات الاختصاص كافة بضرورة التحرّك العاجل، للضغط على إدارة سجون الاحتلال في توفير العلاج اللازم والمناسب له، والوقوف على تفاصيل وضعه الصحي بأسرع وقت.

مشيرًا إلى أن الحروب، كما المئات من الأسرى المرضى في سجون الاحتلال، يواجهون سياسة الإهمال الطبي "القتل البطيء"، وجملة من أدوات التّنكيل، التي تُشكل جزءًا من بنية السجون بما فيها من إجراءات تنكيلية لا نهاية لها، وتمتد سياسات التنكيل بحقهم داخل مستشفيات الاحتلال، وذلك بتحويلها إلى أداة تنكيل، خاصّة من خلال تقييد الأسير المريض بالسرير، واستخدام عربة "البوسطة" لنقله.

من الجدير ذكره أن الأسير الحروب بدأت تظهر معاناته الصحية قبل عامين، حيث ماطلت إدارة السجون في تشخيص الحالة الصحية له، وبدأ وضعه الصحي يتفاقم تدريجيًّا منذ عدة أشهر، إلى ما وصل إليه اليوم.

يُشار إلى أنه معتقل منذ عام 2010، وهو محكوم بالسّجن 25 عامًا، ويقبع في سجن "النقب".

عمداء الأسرى.. 78 قمرا يرقبون حريتهم

أفاد مركز فلسطين لدراسات الأسرى، بتاريخ 20 يونيو 2021، بارتفاع قائمة "عمداء الأسرى" (من أمضوا أكثر من 20 عامًا متواصلة في سجون الاحتلال) إلى (78)، بعد دخول ثلاثة أسرى جدد عامهم الـ21 على التوالي في الأسر.

وأوضح مدير المركز "رياض الأشقر" أن الأسرى الثلاثة، هم: إسماعيل داود حسين رداده، من بيت لحم، والأسير "محمد هاشم أحمد نواره" من رام الله، والمعتقلان منذ 19 يونيو 2001، و"ياسر محمد عبيد ربايعه" من القدس، المعتقل منذ 20 يونيو 2001.

وبيّن الأشقر أن الأسرى الثلاثة يقضون أحكاما بالسجن المؤبد مدى الحياة.

وأشار إلى أن قائمة عمداء الأسرى تضم (13) أسيرًا مضى على اعتقالهم أكثر من 30 عاماً أقدمهم الأسيران "كريم يونس" و"ماهر يونس" وهما معتقلان منذ عام 1983، و(34) أسيرًا تجاوزت فترة اعتقالهم 25 عاماً.

ولفت إلى أن من بين عمداء الأسرى، (25) أسيراً اعتقلوا قبل اتفاق أوسلو، الذي وقعته السلطة مع الاحتلال عام 1994، وهم من تبقى من الأسرى الذين اعتقلوا خلال سنوات الانتفاضة الأولى 1987 وما قبلها، وكان من المفترض إطلاق سراحهم جميعاً، ضمن الدفعة الرابعة من صفقة إحياء المفاوضات بين السلطة والاحتلال، أواخر عام 2013، إلا أن الاحتلال رفض الإفراج عنهم.

— — — — — —

كاميرات توثق اعتداء سجانين إسرائيليين على أسرى مكبلين

وثقت كاميرات المراقبة في سجن النقب الصحراوي حادثة اعتداء سجانين إسرائيليين على الأسرى في مارس 2019 بلكمات وعصي وركلات وهم مكبلون.

وبعد ذلك تم تجميع الأسرى وتكبيلهم وإلقاؤهم أرضاً في ساحة القسم، بين خيام السكن، حيث ضُربوا بالعصي.

وألقي قرابة 55 سجيناً فلسطينياً بالقوة على الأرض واحداً تلو الآخر، وسجلت الكاميرات الأمنية السجانين يلتفون حول الأسرى ويضربونهم بالهراوات ويركلونهم وهم مكبلون وأيديهم خلف ظهورهم.

وكان الأسرى ممنوعين من الحركة أو الكلام، وبقوا على هذا الحال ساعات طويلة، حسب صحيفة هآرتس.

وكان العشرات من الأسرى حاضرين في جناح أسرى حماس في ما أصبح من أعنف الأحداث التي شهدتها السجون الإسرائيلية على الإطلاق، كما وصفه مسؤول كبير في مصلحة السجون الإسرائيلية.

وجرى توثيق عشرة سجانين على الأقل وهم يضربون الأسرى، لكن الوحدة القطرية للتحقيقات مع السجانين

في الجرائم الخطيرة "لاهف 433"، لم تحقق سوى مع أربعة سجانين قبل أن تقرر إغلاق ملف التحقيق بذريعة "مجرم غير معروف".

وكانت الأجواء متوترة بين الأسرى والسجانين في حينه، على خلفية قرار سلطة السجون نصب أجهزة تكنولوجية بهدف منع محادثات يجريها الأسرى بهواتف نقالة. وأضافت الصحيفة: "توثيق الكاميرات لا يُظهر مواجهات. وفي هذا المكان شوهد ممارسة عنف شديد من جانب السجانين. وجرى نقل قرابة 15 أسيراً في المساء نفسه إلى مستشفى سوروكا، منهم اثنان في حالة خطيرة".

ونقلت الصحيفة عن أمير سلوم (26 عاماً)، من شعفاط وقضى أربع سنوات في القسم نفسه في سجن النقب، قوله: "قرروا نقلنا من القسم 4 إلى القسم 3. وفجأة، أثناء النقل، سمعنا أحداً ما يصرخ "طعن، طعن". وخلال عدة دقائق دخل سجانون من وحدة "متسادا" (وحدة خاصة تابعة لسلطة السجون) وبدأوا يطلقون علينا عيارات حديدية كهذه. وهربنا إلى أطراف القسم".

ولم ينته اعتداء السجانين بذلك، وإنما دخل إلى القسم سجانون من وحدة "كيتر"،

المسؤولة عن السيطرة على السجن في أعقاب مواجهات، وأكد الأسرى أن هؤلاء كانوا السجانين الأكثر عنفاً.

— — — — — —

اعتقال 3100 فلسطيني منهم 471 طفلا خلال شهر مايو 2021

كشف تقرير صادر عن مؤسسات الأسرى، أن شهر مايو 2021، شهد تصعيداً خطيراً في عمليات القمع والاعتداءات التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحقّ الشعب الفلسطينيّ في مختلف أنحاء الوطن، وتحديدًا مع شرارة الأحداث التي بدأت في باب العامود في القدس في 13 أبريل 2021، حيث بدأت قوات الاحتلال بمنع الفلسطينيين من التواجد في منطقة باب العامود، بالتزامن مع ما يحدث في حيّ الشيخ جرّاح من تهجير قسريّ وتطهير عرقيّ للفلسطينيين.

وتتابعت الأحداث، حيث تصاعدت المواجهة، لتُرصَد عمليات قمع واعتداءات واسعة، بما في ذلك من عمليات اعتقال كثيفة، طالت الفئات كافة، واستمرت في تصاعد خاصّة مع بدء العدوان الإسرائيليّ على غزّة، الذي استمر لـ11 يوماً، الأمر الذي دفع الشعب الفلسطينيّ في أماكن تواجده كافة إلى الخروج إلى الشوارع لمواجهة سياسات الاحتلال وانتهاكاته الجسيمة.

ووفقًا للمتابعات التي تمت خلال شهر مايو 2021 فإنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي، اعتقلت (3100) فلسطيني منهم (42) من النساء و(471) طفلًا، من مختلف المناطق ضمن حملات اعتقال عشوائية ومنظمة.

وتشير مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز معلومات وادي حلوة– القدس) في تقرير صدر عنها بتاريخ 13 يونيو 2021، إلى أن عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بلغ حتى نهاية مايو 2021 نحو (5300) أسير، منهم (40) أسيرة، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال القاصرين في سجون الاحتلال نحو (250) طفلًا كان منهم (81) طفلًا من الأراضي المحتلة عام 1948 ما زالوا معتقلين، وبلغ عدد المعتقلين الإداريين إلى نحو (520) معتقلاً.

— — — — — —

محكمة الاحتلال تقضي بسجن الطفل الفلسطيني "سند مقبل" 31 يوماً

أصدرت محكمة عسكرية تابعة للاحتلال

الإسرائيلي، حكماً بالسجن الفعلي 31 يوماً وغرامة مالية، بحق الطفل الفلسطيني سند مقبل (13 عاماً).

وقال "نادي الأسير" الفلسطيني (غير حكومي)، في بيان صحفي، بتاريخ 9 يونيو 2021: "إن محكمة "عوفر" العسكرية (غربي رام الله)، أصدرت حكماً بالسجن بحق "مقبل" شهرًا، بالإضافة لغرامة مالية ألفي شيكل (نحو 600 دولار)".

وتتهم الاحتلال الطفل "مقبل"، وهو من بلدة "بيت أُمّر" بالخليل، بإلقاء الحجارة على مركبات للمستوطنين على الشارع العام.

وكانت عائلة الطفل الأسير "مقبل" وأهالي الأسرى في مدينة الخليل اعتصموا أمام مقر الصليب الأحمر؛ للمطالبة بالإفراج عنه باعتباره أصغر أسير فلسطيني.

وأطلق ناشطون حملة (أنقذو الأسير سند مقبل)، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، للمطالبة بإنقاذه والإفراج عنه من سجون الاحتلال، ودعوا للتفاعل معها.

بعد 16 شهراً من العزل الانفرادي.. نقل الأسير أبو نواس إلى سجن "شطة"

قال نادي الأسير: "إنّ إدارة سجون الاحتلال نقلت الأسير ربيع أبو نواس (32 عامًا) إلى سجن "شطه" بعد أن عزلته انفرادياً لعام وأربعة أشهر".

وأوضح نادي الأسير في بيان، بتاريخ 5 يونيو 2021، أن نقل وإنهاء عزل الأسير أبو نواس جاء بعد جهود بذلها رفاقه الأسرى على مدار الفترة الماضية.

وأضاف أن الأسير أبو نواس وهو من بلدة سنجل بمحافظة رام الله، تعرض لعملية تنكّيل ممنهجة استمرت منذ شهر شباط عام 2020، بعد أن واجه الأسرى عملية قمع واسعة في سجن "عوفر"، خلالها اعتدت عليه قوّات القمع وأُصيب بجروح، ونُقل لاحقًا إلى العزل الانفرادي، وخلال فترة عزله لم تتمكّن عائلته من زيارته، حيث تحرم إدارة سجون الاحتلال الأسير المعزول من زيارة العائلة تلقائيًا.

يُشار إلى أنّ الأسير أبو نواس متزوج وأب لثلاث طفلات، وهو معتقل منذ شهر أكتوبر عام 2019، عندما نُقل للعزل كان موقوفًا، وكان من المفترض أن يصدر بحقّه حُكمًا لعدة شهور، إلا أنه وبعد ادعاء إدارة السجون بمواجهته لأحد السّجانين، تطلب سلطات الاحتلال اليوم الحكم عليه بالسّجن لسنوات.

يذكر أن سياسة العزل الانفرادي، تُشكّل إحدى أقسى وأخطر السياسات التّنكيلية التي تُمارس بحقّ الأسرى بمستوياتها المختلفة، حيث يتم احتجاز المعتقل لفترات طويلة منفرداً، في زنزانة معتمة ضيقة قذرة ومتسخة، تنبعث من جدرانها الرطوبة والعفونة على الدوام؛ وفيها حمام أرضي قديم، تخرج من فتحته في أغلب الأحيان الجرذان والقوارض؛ ما يسبب مضاعفات صحية ونفسية خطيرة على المعتقل، ومنذ مطلع العام 2020 صعّدت إدارة سجون الاحتلال من عمليات العزل الانفرادي بحقّ الأسرى.

إسرائيليات

اعتماد مجلس حقوق الإنسان الدولي إنشاء لجنة تحقيق دولية حول الانتهاكات المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

محمد مصطفى الحلو – مستشار بقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

اعتمد مجلس حقوق الإنسان الدولي بجنيف التابع للأمم المتحدة بتاريخ 27 مايو 2021 مشروع قرار بشأن "ضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وأراضي الـ48"، من بين ما تضمنه "إنشاء وعلى وجه السرعة لجنة تحقيق دولية مستقلة مستمرة، يعينها رئيس مجلس حقوق الإنسان، للتحقيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، في جميع الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وللقانون الدولي لحقوق الإنسان التي سبقت ومن 13

أبريل 2021، وجميع الأسباب الجذرية الكامنة وراء التوترات المتكررة وعدم الاستقرار وإطالة أمد النزاع، بما في ذلك التمييز المنهجي والقمع على أساس الهوية القومية أو العرقية أو العرقية أو الدينية".

تضمن القرار أيضاً "حث جميع الدول على الامتناع عن نقل الأسلحة عندما تُقيّم بوجود خطر واضح من احتمال استخدام هذه الأسلحة في ارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات أو تجاوزات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني".

ولقد تبنى مجلس حقوق الإنسان الدولي، المؤلف من 47 دولة عضو، هذا القرار الهام بموافقة 24 صوتاً، واعتراض 9، وامتناع 14 دولة عن التصويت.

وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي يشكل فيها مجلس حقوق الإنسان الدولي لجنة تحقيق بتفويض لا تحدد مدته مسبقاً، في حين أن جميع لجان التحقيق الأخرى كلجنة التحقيق حول سوريا مثلاً ينبغي تجديد مهمتها كل سنة.

ولا شك أن إصدار هذا القرار يعتبر إنجازاً يحسب للدبلوماسية الفلسطينية والعربية المنسقة، ويمكن وصف القرار بأنه تضمن لغة قوية تحتوي على إجراءات ذات طبيعة قضائية مثل قيام اللجنة بـ:

- إثبات الوقائع والظروف التي قد ترقى إلى مستوى الانتهاكات والتجاوزات والجرائم المرتكبة.
- جمع وتوحيد وتحليل الأدلة المتعلقة بهذه الانتهاكات والتجاوزات والجرائم المرتكبة، وتسجيل وحفظ جميع المعلومات والوثائق والأدلة بشكل منهجي، بما في ذلك المقابلات وشهادات الشهود ومواد الطب الشرعي، وفقاً لمعايير القانون الدولي، من أجل زيادة إمكانية قبولها في الإجراءات القانونية.
- توثيق المعلومات والأدلة ذات الصلة والتحقق منها من خلال المشاركة الميدانية والتعاون مع الكيانات القضائية وغيرها.
- تحديد المسؤولين، بهدف ضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات.

ولقد رحبت وزارة الخارجية الفلسطينية بالتصويت في مجلس حقوق الإنسان على قرار تشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وأراضي الـ 48.

وذكرت "الخارجية" في بيان صدر عنها إن 24 دولة تتسق مع مواقفها وتحترم واجباتها وذات ثقل وأغلبية أخلاقية كبيرة وتقف مع العدل والحق والمساءلة صوتت مع القرار، و9 دول انعزلت بتصويتها ضد القرار، وامتنعت 14 دولة عن التصويت.

وأعربت الخارجية عن شكرها لجميع

الدول التي دعمت مشروع القرار، وتلك التي قامت برعايته، وتقديمه ليصدر على هذا النحو وخاصة لتضمنه تشكيل لجنة دولية مستقلة ومستمرة للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني منذ 13 أبريل 2021، وكذلك في جميع الأسباب الجذرية الكامنة ورائها بما في ذلك التمييز المنهجي والقمع على أساس الهوية، وآلية المساءلة على الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية، وتحديد المسؤولين عنها.

وأضافت الخارجية الفلسطينية أن القرار يعكس إصرار المجتمع الدولي على المضي قدماً في مسار المساءلة والمحاسبة وتنفيذ القانون وحماية حقوق الإنسان الفلسطيني.

بالمقابل، استهجنت الخارجية مواقف الدول التي لم تدعم القرار، واعتبرتها "أقلية غير أخلاقية وتقف على الجانب الخاطئ من التاريخ، وتكيل بمكيالين، وتنافق وتدّعي التزامها بحقوق الإنسان، وتنحاز بتصويتها هذا لجرائم "إسرائيل" وتشجّعها"، وطالبتها بالتراجع عن هذا الموقف العدائي "كي لا تبقى خارج التاريخ، وكي لا يتم تذكرها كداعم للاستعمار ولنظام الفصل العنصري".

بدوره، وصف مندوب فلسطين في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف سفير دولة فلسطين لدى سويسرا إبراهيم خريشة، قرار مجلس حقوق الإنسان لصالح تشكيل لجنة تحقيق دولية في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية بالقرار المهم، كونه سيحقق في الانتهاكات الإسرائيلية المُرتكبة بحق شعبنا في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يشمل القدس والداخل المحتل.

وفي حديث لإذاعة "صوت فلسطين"، ذكر أن القرار تطرق لأول مرة الى التمييز الممنهج الذي تتبعه حكومة الاحتلال على أساس العرق، والدين والانتماء، وأن القرار يعتبر مساراً جديداً سيعزز من إشكالية جلب المجرمين إلى العدالة في المستقبل. وأضاف السفير خريشة أن الشعب الفلسطيني منذ 73 عاماً يعاني من نظام فصل عنصري، إضافة إلى ما يقوم به المستوطنون من انتهاكات في الضفة الغربية والقدس، وأكد على أن ما حصل مطلع شهر مايو من اعتداءات على المصلين المسيحيين في كنيسة القيامة ومنعهم من الاحتفال بعيد الفصح، ومن ثم الاعتداء على المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك، وما يحدث من انتهاكات في حي الشيخ جراح وبلدة سلوان تثبت أن "إسرائيل" ليست كما تدّعي أو تروّج بأنها البلد الوحيد الديمقراطي في المنطقة، بل دولة قمع واحتلال.

واستنكر السفير خريشة، ما جاء على لسان الكثير من ممثلي الدول حول "حق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها"، قائلا: "ما هو حقنا نحن الشعب الفلسطيني الذين نقع تحت الاحتلال، فالقانون الدولي ضمن لنا حقنا في النضال، الكل يتحدث عن حق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها ولا أحد يتحدث عن ممارساتها البشعة". وأضاف أن "الأحداث الأخيرة أرسلت رسالة للعالم مفادها أن الشعب الفلسطيني موحد في الضفة وغزة والداخل، وعسى أن تكون هذه رسالة للقوى الفاعلة في

العالم للاعتراف بدولة فلسطينية كي يمارس شعبنا حقه في تقرير المصير"، خاتماً بالقول: "نرجو أن نعمل جميعًا للحفاظ على المنظومة القانونية الدولية، فـ"إسرائيل" تستفرد بكم جميعاً، لأنها خارج القانون".

ولقد رحبت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتصويت مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المُتحدة لصالح قرار تشكيل لجنة دولية مُستقلة للتحقيق في الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بحق أبناء الشعب الفلسطيني، خاصة في ضوء تصعيد الاحتلال من عدوانه عبر التطهير العرقي في حيي الشيخ جراح، وسلوان، والعدوان على قطاع غزة، ومُعاقبة مرتكبي هذه الجرائم وداعميهم، باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وأكد الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة سعيد أبو علي، في تصريح صحفي، أن تبني هذا القرار يُعبّر عن وقوف غالبية الدول إلى جانب الشعب الفلسطيني، في نضاله العادل، ودعم حقوقه المشروعة، وتعكس حالة الغضب واستياء المُجتمع الدولي من تردّي حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المُحتلة جراء استمرار "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) في الإمعان في جرائمها وانتهاكاتها في كافة الأراضي الفلسطينية المُحتلة، بما في ذلك القدس، وقطاع غزة، خاصة في ضوء تصاعد وتيرة العدوان.

وقال، إن هذا القرار يشير إلى عزم المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته تجاه ما يواجهه الشعب الفلسطيني من مجازر والمضي قُدُماً في مساءلة ومحاسبة المسؤولين الإسرائيليين عنها، وتنفيذ القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحماية حقوق الإنسان الفلسطيني ضد مرتكبي جرائم الحرب.

وأضاف أيضاً أن القرار يشير إلى العزم على محاسبة ومحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن تلك الجرائم وردع منظومة الاحتلال الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي، وعدم السكوت عن الظلم، وصولاً إلى إنفاذ العدالة الدولية، لوقف العدوان الإسرائيلي المتواصل بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وبما يُفضي إلى إنهاء الاحتلال، وتجسيد الدولة الفلسطينية المُستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران يونيو عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وأعرب السفير أبو علي، عن تقديره للدول التي وقفت في صفّ العدالة الدولية والحق الفلسطيني، وأعلنت صراحة عبر بياناتها عن شجبها وإدانتها للاحتلال ومُمارساته العُنصرية، وعكست الدول بتصويتها لصالح القرار رفضها للظلم والعدوان الإسرائيلي المُستمر على الشعب الفلسطيني. وبهذا الصدد، طالب الدول التي امتنعت أو صوتت ضد القرار أن تُراجع مواقفها، وأن تقف إلى جانب القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وأن تكون عاملاً مُساعداً على تحقيق العدالة.

كما طالب بسرعة تشكيل اللجنة وبضرورة توفير كافة سبل الدعم لإنجاح عملها، وأن تضغط الدول والأطراف الدولية الفاعلة على "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) للالتزام بعدم عرقلة عملها، والانصياع لمبادئ القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، واحترام إرادة المُجتمع الدولي.

وبدورها، أكدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ترحيبها بأي جهود تساهم في إعادة الحقوق إلى أصحابها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأشادت المنظمة، بقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة بشأن الأعمال العدائية والقتالية في الأراضي الفلسطينية،

خاصة في ضوء التصعيد عبر التطهير العرقي في حيّي الشيخ جراح، وسلوان، ومُعاقبة مرتكبي هذه الجرائم وداعميهم، باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وكانت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "ميشيل باشيليت"، قد ذكرت خلال افتتاح الجلسة الخاصة "إن الضربات الإسرائيلية على غزة تثير قلقاً عميقاً إزاء التزامها بالقانون الدولي وإذا تبين أن مثل هذه الهجمات غير متناسبة فقد تشكل جرائم حرب"، وأضافت "إنها لم ترَ أي دليل على أن المباني المدنية في غزة التي دمرتها الضربات الإسرائيلية تستخدم لأغراض عسكرية".

وحثت باشيليت "إسرائيل" على وقف عمليات الإخلاء وتهجير السكان في الضفة الغربية "على الفور"، كما دعت "حركة حماس" إلى الكف عن "إطلاق الصواريخ عشوائياً على "إسرائيل"، وقالت أيضاً: "لم نرَ دليلاً على أن المنشأت المدنية التي دمرت في غزة كانت تستخدمها أي مجموعات قتالية"، وكشفت أن "إسرائيل زعمت أنها قصفت مجموعات مسلحة في غزة إلا أن ضرباتها أدت إلى مقتل وجرح مدنيين، وأن المدنيين الإسرائيليون يستفيدون من القبة الحديدية والفلسطينيون في غزة لا حماية لهم"، وأكدت باشليت أيضاً أن "الإجلاء الوشيك للفلسطينيين في حي الشيخ جراح ونشر جنود إسرائيليين في الأقصى ساهم بالتصعيد الأخير"، وحثت السلطات الإسرائيلية على وقف عمليات الترحيل في حي الشيخ جراح والأحياء الأخرى فوراً، و"إسرائيل" ملزمة بموجب القانون الدولي بحماية سكان الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة.

بالمقابل، رفضت "إسرائيل" القرار، وهددت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن تل أبيب لن تتعاون مع التحقيق، ووصفته بأنه محاولة "للتغطية على جرائم ارتكبتها منظمة حماس الإرهابية" على حد قولها.

كما أعربت البعثة الأمريكية بجنيف عن أسفها بشدة لقرار إنشاء لجنة التحقيق الدولية، كما عبرت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس جرينفيلد، عن "الأسف الشديد" لقرار المجلس، وقالت في بيان: "إن الإجراء الذي تم في مجلس حقوق الإنسان بشأن الصراع في غزة يهدد بعرقلة التقدم الحالي في المنطقة".

هذا وقد وصف رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "عمار دويك" قرار مجلس حقوق الإنسان لصالح تشكيل لجنة تحقيق دولية في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بغير المسبوق، من خلال مضامينه، واصفاً القرار بالتطور الجديد في الخطاب الحقوقي الدولي باتجاه مساءلة دولة الاحتلال على جرائمها.

وأوضح في حديث لإذاعة صوت فلسطين أن قرار مجلس حقوق الإنسان، يتضمن استمرارية عمل لجنة التحقيق، وبالتالي تقديم تقاريرها بشكل دوري، فيما حمل القرار أيضاً صلاحيات بالبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى مثل هذه الانتهاكات الإسرائيلية. كما اعتبر مدير مدير "مؤسسة الحق" شعوان جبارين، قرار مجلس حقوق الإنسان تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، حول ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من ممارسات

وانتهاكات احتلالية "سابقة في تاريخ قراراته"، كونه لأول مرة يشمل أهلنا داخل أراضي عام 1948.

وبيّن جبارين في حديث لإذاعة صوت فلسطين، بتاريخ 30 مايو 2021، أن مجلس حقوق الإنسان سجل سابقة باعتبار اللجنة دائمة، ولن يقتصر عملها لمدة عام، مشيراً إلى أنها ستقدم تقارير عدة، وسترسل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والجنائية الدولية.

من جهته، شدد مدير "مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" زياد الحموري، على أهمية البناء على قرار مجلس حقوق الإنسان، والخاص بتشكيل لجنة تقصي حقائق من خلال تنفيذ عدة حملات قانونية، ودبلوماسية، وشعبية، لإسقاط المخططات الاحتلالية في الضفة الغربية بما فيها القدس.

وتوقع الحموري في حديث لإذاعة صوت فلسطين أن تقوم سلطات الاحتلال بمضاعفة انتهاكاتها بحق المقدسيين، رداً على قرار مجلس حقوق الإنسان الأخير، وعلى الوقفات الاحتجاجية ضد إخلاء المنازل في حي الشيخ جراح.

عموماً فإنه على الرغم من أهمية هذا القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان الدولي وخاصة في هذا التوقيت تبقى الأنظار صوب تركيبة لجنة التحقيق المزمع تشكيلها والتي لا يفترض أن تضطلع بولايتها إلا بخبراء محايدين موضوعيين لا يجاملون "إسرائيل" ولا يخشونها.

— — — — — —

73 نائباً ديمقراطيا يطالبون بايدن بالتراجع عن تأييد "إسرائيل"

بعث 73 نائبًا في الكونغرس الأمريكي ينتمون إلى الحزب الديمقراطي، رسالة إلى الرئيس جو بايدن يطالبونه فيها بالتراجع عن سياسات ترامب المؤيدة لـ "إسرائيل".

وبحسب الرسالة التي نشرتها وسائل إعلام إسرائيلية منها "جيروزاليم بوست"، وموقع "تايمز أوف إسرائيل"؛ فإن من الموقعين نواب يشغلون مناصب قيادية داخل البرلمان الأمريكي.

وحثّت الرسالة الرئيس جو بايدن على اتخاذ عدد من التحركات لعكس ما يسمونه "تخلي إدارة ترامب عن سياسة الولايات المتحدة طويلة الأمد والحزبية حول العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية".

ودعت الرسالة بايدن إلى عدِّ المستوطنات الإسرائيلية "غير شرعية"، والضفة الغربية "محتلة"، وهما شيئان قالت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب إنها لن تفعلهما بعد الآن. وجاء في الرسالة: "يجب توضيح أن الولايات المتحدة تعدّ المستوطنات غير متوافقة مع القانون الدولي، من خلال إعادة إصدار توجيهات لوزارة الخارجية والجمارك الأمريكية ذات الصلة بهذا المعنى". كما طالبت الرسالة بالإشارة إلى وضع الضفة الغربية وقطاع غزة على أنها محتلة في "الوثائق والاتصالات الأمريكية الرسمية ذات الصلة".

ووقع على الرسالة سبعة رؤساء لجان، منهم النواب روزا ديلاورو، ديمقراطية، التي تقود لجنة المخصصات القوية، وجون يارموث، ديمقراطي من كنتاكي، الذي يرأس لجنة الميزانية، بالإضافة إلى مساعد رئيس مجلس النواب النائب كاثرين كلارك من ماساتشوستس.

وتخلت إدارة ترامب عن عقود من السياسة الأمريكية بقبول المستوطنات، وأصدرت خطة للشرق الأوسط (صفقة القرن) كان من الممكن لـ"إسرائيل" بموجبها الاحتفاظ بها جميعًا، بما في ذلك المستوطنات الصغرى في عمق الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى الموافقة على سيادة الاحتلال على مرتفعات الجولان السورية المحتلة ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

كما دعت الرسالة بايدن إلى التخلي عن خطة ترامب للسلام، التي نصت على ضم إسرائيلي لأجزاء من الضفة الغربية، بالإضافة إلى ذلك حثته على الضغط على "إسرائيل" لوقف الإخلاء المخطط للعائلات الفلسطينية في شرقي القدس، والذي ساهم في البيئة المضطربة التي حفزت ما أسموه "الصراع العنيف" في الشهر الماضي بين "إسرائيل" وغزة (عدوان الاحتلال على غزة).

وتعكس الرسالة الدعوات المتزايدة بين الديمقراطيين لاتخاذ موقف أكثر صرامة مع الاحتلال. وتأتي الرسالة أيضًا في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الإسرائيلية الجديدة، بقيادة رئيس وزراء الاحتلال نفتالي بينيت ووزير خارجيته يائير لابيد، إلى إصلاح العلاقات مع الديمقراطيين، والتي تدهورت في عهد رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو.

— — — — — —

680 شخصية عالمية تطالب بايدن بإنهاء قمع الاحتلال ضد الفلسطينيين

وقعت 680 شخصية عالمية من 75 دولة، رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأميركي جو بايدن، تدعوه إلى العمل من أجل المساعدة في إنهاء الهيمنة والقمع المؤسسي الذي تمارسه "إسرائيل" على الشعب الفلسطيني، وإلى حماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، مشيرة إلى أن الوقت قد حان للولايات المتحدة لتكسر الوضع السياسي الراهن في الشرق الأوسط.

وجاء في الرسالة، أن أعضاء التحالف العالمي للمجتمع المدني، وقادة الأعمال والفنانين والزعماء الدينيين والسياسيين الحائزين على جائزة نوبل، الموقعين أدناه، يدعون قادة الولايات المتحدة للعمل للمساعدة في إنهاء الهيمنة والقمع المؤسسي الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني؛ لأن السلام الدائم والعادل لجميع الناس، سيبقى بعيد المنال إذا بقيت السياسة الأميركية على الوضع الراهن بدون عدالة ومساءلة.

وخاطبت الرسالة الرئيس بايدن، بالقول، "إن إدارتكم ملتزمة بسياسة خارجية تتمحور حول الدفاع عن الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. وقلتم مؤخراً إنكم تعتقدون أن الفلسطينيين والإسرائيليين لهم الحق نفسه في العيش بأمان والتمتع بتدابير متساوية من الحرية والازدهار والعدالة"، غير أن الهوة بين هذه التصريحات والحياة اليومية للفلسطينيين واسعة جداً.

ونبهت إلى أن الشرطة الإسرائيلية والمستوطنين مستمرون في ممارسة العنف ضد الفلسطينيين رغم وقف إطلاق النار الرسمي، وذلك بالطرد القسري والأعمال العنيفة ضد المتظاهرين السلميين والمصلين في المسجد الأقصى، مؤكدة أن هذه السياسات تقوض النسيج الاجتماعي، وتمنع أي تقدم نحو مستقبل ديمقراطي عادل وسلمي، كما أدت إلى نزوح 72 ألف فلسطيني مؤخراً في غزة، متضررين من أزمة إنسانية سببها 14 عاماً من الحصار.

وعلى الولايات المتحدة -كما تقول الرسالة- معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف، الذي تغاضت عنه الإدارات المتعاقبة، وبالتالي يجب أن تمارس الإدارة الحالية ضغوطاً دبلوماسية منسقة للمساعدة في إنهاء التمييز والقمع المنظمين، ولضمان محاسبة السلطات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الفلسطينيين. وخلصت الرسالة إلى أن التنفيذ الحازم لسياسة خارجية تتمحور حول الحقوق، هو السبيل الوحيد لجعل القادة الإسرائيليين يدركون بأن انتهاكات القانون الدولي لن تمر بدون رد؛ مما يعني أن الوقت حان لوضع معيار جديد للسياسة الخارجية الأميركية يضمن العدالة، ويمهد الطريق لسلام دائم، كما تقول الرسالة لبايدن.

وفيما يلي أسماء الموقعين على الرسالة: رئيسة أيرلندا السابقة ماري روبنسون، التي تولت أيضاً منصب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من 1997 إلى 2002، ووزير خارجية الجزائر الأسبق الأخضر الإبراهيمي، الذي تولى مهمة المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا من 2012 إلى 2014، والناشطة اليمنية توكل كرمان، الحائزة على جائزة نوبل للسلام عام 2011، والدبلوماسي الفرنسي المتخصص في قضايا الدفاع والعلاقات الدولية جان ماري غيهينو، والسياسي الفرنسي الإسرائيلي أبراهام بورغ، الذي ناضل من أجل فصل المؤسسات الدينية عن دولة "إسرائيل"، إضافة إلى مروان المعشر وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء الأردني السابق، والجنوب أفريقي كومي نايدو المدير التنفيذي الدولي السابق لمنظمة السلام الأخضر الدولية والأمين العام السابق لمنظمة العفو الدولية. كما تضم قائمة الموقعين رئيس منظمة مشروع الشرق الأوسط الإسرائيلي دانيال ليفي، والمغني ومؤلف الموسيقى البريطاني بيتر غابرييل، والرئيس السابق لمنظمة أطباء بلا حدود الفرنسي روني برومان، وكذلك نعوم تشومسكي، عالم اللسانيات والمفكر الأميركي الذي اشتهر بالالتزام وبميوله الاشتراكية والتحررية، والدكتورة البريطانية سيلا إلورثي مؤسسة مجموعة أكسفورد للأبحاث، "بيس دايركت، بيزنس بلان فور بيس" Peace Direct, Business Plan) (for Peace، والتي رشحت 3 مرات لنيل جائزة نوبل للسلام.

وفضلاً عن الشخصيات نجد العديد من المنظمات مثل: رابطة الأطباء الدوليين لمنع الحرب النووية والمعروفة اختصاراً بـ"آي بي بي إن دبليو" (IPPNW) الحائزة على جائزة نوبل للسلام عام 1985، و"حملة مناهضة التسلح" (CAAT) المرشحة لجائزة نوبل 2021، و"اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل" بألمانيا وفنلندا، و"التحالف الدولي للدفاع عن الحقوق والحريات" بفرنسا، و"الاتحاد الدولي للحقوق والتنمية" ببلجيكا، و"الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان"، و"الحركة من أجل سلام عادل" بكندا، وغيرها.

تراجع تأييد "إسرائيل" في أوروبا بعد العدوان الأخير على غزة

كشف استطلاع للرأي أجرته مجموعة البحث والتحليل الدولية "يوجوف"، عن تراجع مستوى تأييد "إسرائيل" في عموم الدول الأوروبية بنسبة بلغت في المتوسط 14%، بعد العدوان الأخير على قطاع غزة، الذي أوقع مئات الشهداء والجرحى.

وقالت المجموعة في عرض لنتائج الاستطلاع على موقعها على الإنترنت: "إن شعبية "إسرائيل" تراجعت كثيرًا في عموم أوروبا، منذ آخر استطلاع أجري في فبراير/شباط الماضي".

وأضافت: أظهر الاستطلاع أن البريطانيين كانوا الأقل تفضيلاً لـ"إسرائيل"؛ حيث انخفض التأييد من 14 نقطة في فبراير إلى 41 في مستوى التأييد والتفضيل حالياً، مشددة على أنها الأدنى منذ عام 2016.

وأوضحت أن 13% من حزب العمال البريطاني فقط ينظرون إيجابًا لـ"إسرائيل"، في حين 68% ينظرون لها سلبيًّا، في حين أن 53% من ناخبي حزب المحافظين ينظرون سلبيًّا لـ"إسرائيل"، مقابل 29% إيجابيًّا.

ووفق الاستطلاع؛ حلت فرنسا في المرتبة الثانية بين دول أوروبا من حيث انخفاض مستوى التأييد لـ"إسرائيل" بعد العدوان على غزة؛ إذ انخفض من 13 إلى 36 نقطة، وهو أدنى تأييد منذ 2019، وكان للدنمارك الأمر ذاته ولفت إلى أن السويد وألمانيا تشهدان أقل انخفاضاً في التأييد عند 17 و14 نقطة توالياً.

وأسفر العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية إجمالاً عن ارتقاء أكثر من 292 شهيداً، منهم 69 طفلاً، و40 سيدة، و17 مسنًّا، وأكثر من 8900 مصاب، إضافة إلى دمار هائل.

---

500 صحفي أمريكي يطالبون بكشف حقائق القمع الإسرائيلي للفلسطينيين

نشر أكثر من 500 صحفي في وسائل إعلام أمريكية رسالة مشتركة، طالبوا فيها بأن تعكس الأخبار في البلاد حقائق الاحتلال الإسرائيلي وسياساته في فلسطين.

ودعت الرسالة التي تحمل عنوان "رسالة مفتوحة حول تعامل وسائل الإعلام الأمريكية مع فلسطين" إلى إنهاء إخفاء الاحتلال الإسرائيلي والقمع الممنهج الذي يتعرض له الفلسطينيين في إنتاج الأخبار.

وقّع الرسالة 514 صحفياً، منهم صحفيون من وسائل إعلام رائدة في الولايات المتحدة مثل: واشنطن بوست، وول ستريت جورنال، ولوس أنجلوس تايمز.

وجاء في الرسالة: "العثور على الحقيقة ومحاسبة الأقوياء من المبادئ الأساسية للصحافة، لكن على مدى عقود، تخلت صناعة الأخبار لدينا عن هذه القيم في الأخبار المتعلقة بـ"إسرائيل" وفلسطين"

وقال الصحفيون في رسالتهم: "لقد خذلنا قراءنا برواية حجبت الجوانب الأساسية للقصة: الاحتلال العسكري الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري".

وأشار الصحفيون إلى ضرورة وضع حد لهذه الممارسات الصحفية السيئة التي دامت عقودًا، وتغيير مسار الصحافة عاجلًا.

وأضافت الرسالة: "الأدلة على قمع "إسرائيل" الممنهج للفلسطينيين كثيرة جداً، ولا ينبغي تعتيم تلك الأخبار بعد الآن".

ولفتت الرسالة إلى تقرير هيومن رايتس ووتش الذي نُشر في 27 أبريل / نيسان والمؤلف من 213 صفحة حول جرائم الفصل العنصري والاضطهاد للسلطات الإسرائيلية، موضحة أن التقرير المذكور وثق ارتكاب السلطات الإسرائيلية جرائم ضد الإنسانية من خلال سياسات الفصل العنصري.

الدولة جبت عشرات الملايين من الشيكلات بصورة غير قانونية من العمال الفلسطينيين وحولتها إلى الهستدروت

تقرير جريدة "هآرتس"، 22/6/2021

جَبَت دائرة السكان والهجرة من العمال الفلسطينيين عشرات الملايين من الشيكلات سنوياً بصورة غير قانونية وحولتها إلى الهستدروت العام. في مطلع هذا الشهر قررت المحكمة الإقليمية في القدس أن ما جرى غير قانوني، لكن الدولة لم تُعِد إلى العمال الفلسطينيين أموالهم.

القرار الذي اتخذته الحكومة سنة 1970 فرض على أرباب العمل الإسرائيليين الذين يشغّلون فلسطينيين في مجال الزراعة تقديم الشروط الاجتماعية التي يتمتع بها العمال الإسرائيليون. طوال 50 عاماً فرضت دائرة السكان والهجرة على أرباب العمل اقتطاع "رسوم معالجة" بمقدار 0.75% من راتب العمال الفلسطينيين في الزراعة وتحويل الأموال إلى الهستدروت العام. لكن معظم هؤلاء العمال ليس لديهم عقد عمل جماعي ولا ينتمون إلى نقابة عمالية، لذلك الاقتطاع من أجورهم مخالف للقانون.

والمقصود آلاف الفلسطينيين الذين اقتُطعت من رواتبهم عشرات ملايين الشيكلات سنوياً وحُوّلت إلى الهستدروت بصورة منافية للقانون.

في عام 2020 قُدم طلب التماس إلى المحكمة ضد قرار الجباية من طرف جمعيات مدافعة عن حقوق العمال الفلسطينيين، مثل جمعية "معاً" التي ادّعت أن العمال الفلسطينيين لم يحصلوا على أي مقابل لقاء المال الكثير الذي دفعوه.

وأن النقابات الفلسطينية لا تمثل العمال في "إسرائيل"، وأن الهستدروت لم يسمح أبداً حتى الفترة الأخيرة للعمال الفلسطينيين بالانتساب إليه. ويقولون في الجمعية: "إن هذا الأمر برز بصورة واضحة في الأعوام الأخيرة مع الحوادث التي تعرّض لها عمال البناء الفلسطينيون من دون أن يكون لهم حقوق في الحصول على علاج صحي ملائم".

وفي أعقاب طلب الالتماس أعلنت دائرة السكان والهجرة في كانون الأول/ديسمبر 2020 أنها ستتوقف عن الجباية من العمال الفلسطينيين.

في العام الماضي تقدم المحامي يغآل دانينو بطلب لتمثيل كل العمال الفلسطينيين الذين حصّلت منهم دائرة السكان أموالاً بصورة غير قانونية.
وقدم المحامي في إطار القضية معلومات تكشف أن حجم الأموال التي حصّلتها دائرة السكان بصورة غير قانونية من الفلسطينيين خلال 2020-2018 وحولتها إلى الهستدروت بلغ نحو 69 مليون شيكل.

وفي السنوات الممتدة بين 2018-2012 اقتُطعت من رواتب العمال الفلسطينيين مبالغ وصلت إلى نحو 19 مليون شيكل بصورة غير قانونية.

— — — — — —

عضو كنيست من راعم: سنصوّت ضد قانون منع لمّ شمل العائلات العنصري وغير الديمقراطي

تقرير جريدة "هآرتس"، 23/6/2021

قال عضو الكنيست وليد طه من قائمة حزب راعم [القائمة العربية الموحدة]: "إن القائمة ستصوّت ضد تمديد ما يُسمى بـ"قانون منع لم شمل العائلات" إذا تم طرحه على الكنيست للتصويت عليه"، واصفاً إياه بأنه قانون عنصري وغير ديمقراطي.

وكتب طه في تغريدة نشرها في حسابه الخاص على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" بتاريخ 22 يونيو 2021 بخصوص هذا القانون الذي يمنع الفلسطينيين الذين يتزوجون من مواطنين إسرائيليين من الحصول على الجنسية بصورة تلقائية: "لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يمرّ القانون بأصوات أعضاء الكنيست من قائمة راعم. سأستمر في معارضة هذا القانون وسوف تصوت القائمة الموحدة ضد

القانون في الهيئة العامة".
ومن دون دعم راعم وعدد من أعضاء الكنيست من حزبيْ ميرتس والعمل الذين أعلنوا أنهم سيصوتون هم أيضاً ضد القانون، لن يكون لدى الائتلاف الحاكم الأغلبية اللازمة لتمديد القانون. ويدعم معظم أعضاء الكنيست في المعارضة أيضاً القانون من حيث المبدأ، لكن الكثيرين منهم أشاروا إلى أنهم سيصوتون مع ذلك ضده لتقويض الائتلاف الجديد وإحراجه.

وذكرت تقارير في وسائل إعلام أن أعضاء الكنيست الثلاثة الآخرين من حزب راعم منفتحون على حل وسط بشأن هذا القانون، لكن طه يعارض بشدة أي إجراء من هذا القبيل، ولذا من المتوقع أن يصوت الحزب ضد القانون لتجنّب الانقسام الداخلي.

وقال مصدر مسؤول في الائتلاف الحكومي: "إن الحل الوحيد المحتمل لهذا المأزق هو تقديم شيء مهم إلى راعم، مثل تجميد أوامر الهدم في القطاع العربي في مقابل أصواتهم".

وتشكل المعركة على تمديد قانون منع لمّ شمل العائلات الفلسطينية اختباراً للائتلاف الجديد المكوّن من ثمانية أحزاب إسرائيلية يمينية ووسطية ويسارية وحزب راعم التابع للحركة الإسلامية - الجناح الجنوبي.

وأجرى رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت في مطلع الأسبوع الحالي مشاورات مع كبار الوزراء ومع رئيس راعم عضو الكنيست منصور عباس، لكنها انتهت من دون التوصل إلى أي اتفاق بهذا الشأن.

وبناء على ذلك تم سحب التصويت على تمديد القانون الذي تم تمريره سنة 2003 من جدول الأعمال بتاريخ 21 يونيو 2021.

وفي الوقت نفسه عُلم بأن وزير التعاون الإقليمي عيساوي فريج من حزب ميرتس وزميله في الحزب عضو الكنيست موسي راز وعضو الكنيست ابتسام مراعنة من حزب العمل يعارضون تمديد القانون في شكله الحالي.

ويضع القانون قيوداً على إجراءات الحصول على جنسية إسرائيلية أمام فلسطينيين وفلسطينيات من الضفة الغربية وقطاع غزة متزوجين ومتزوجات من فلسطينيات وفلسطينيين من "إسرائيل"، وهو ما يجعل من الصعب عليهم الإقامة بـ"إسرائيل" من خلال الزواج.

وتم تمديد القانون كل سنة منذ إقراره سنة 2003، وكان ذلك يتم في العادة بدعم قوي من الليكود والأحزاب اليمينية الأخرى. وتنتهي صلاحية القانون الحالي يوم 6 يوليو 2021.

الطفلة فرح.. "إسرائيل" تبتر روح الدار وقلبها النابض

"روح الدار، قلب الدار، فرورة الدار" بهذه الكلمات وصف حازم إسليم والد الطفلة فرح إسليم ابنته الجريحة فرح التي بتر الأطباء في المستشفيات الأردنية ساقها اليمنى بعد أن عجزوا عن علاجها، حتى أضحت ملازمة الفراش والعكازات.

بكثير من الرضا وقليل من الابتسامة، تلقت الطفلة فرح إسليم (11 عاماً) نبأ بتر قدمها وهي التي كانت تدرك منذ اللحظة الأولى أنّ الأمور ستؤول إلى البتر بعد أن عجز الأطباء في غزة والأردن عن علاجها على إثر قصف صاروخي استهدف منزلهم فأدى إلى إصابتها بجراح بالغة، فيما أصيب كل من شقيقاتها أميرة (14 عامًا) وشهد (13 عامًا) وبهاء (8 أعوام) بجراح متوسطة إلى خفيفة.

بتر الحلم

يقول إسليم وهو أب لسبعة أطفال تتوسطهم فرح: "إن طفلته المدللة كانت اسماً على مسمى فقد كانت تنثر بضحكاتها الفرح في كل أنحاء بيتهم وبيت عائلتهم الكبير، وقد كان حلمها الدائم والوحيد أن تصبح طبيبة، وكانت أحلامها وطموحاتها وأفكارها دائماً أكبر منها".

يضيف: "صحيح أن الحالة النفسية لفرح لم تتأثر بحجم الإصابة البالغة التي أدت إلى بتر ساقها، لكن الاحتلال عمل بذلك على بتر حلمها بأن تصبح طبيبة كما كانت دائماً تتمنى وتخطط لهذا الأمر حتى وهي في طفولتها".

أمل وإصرار

ورغم الإصابة لا زالت فرح تصر على استمرار حلمها ولديها أمل كبير بأن تكون يوماً في صفوف الأطباء الذين يمنحونها العلاج ويقدمون لها الدواء، وهي التي ترافقها والدتها إلى المستشفيات الأردنية كجزء من وقوفها الدائم إلى جانبها في كل أعمال البيت.

يقول إسليم: "لم تتأخر فرح يوماً عن بث الأمل والتفاؤل والفرح في نفوس إخوانها وأخواتها، وحتى كانت سنداً لأمها في كل شيء حتى في إعالة أشقائها الصغار وكانت ترى في نفسها كبيرة وقوية على كل شيء، ولا تعرف ترددا ولا مستحيلاً".

قصف بلا إنذار

مع طلوع شمس آخر أيام العدوان الصهيوني على القطاع استهدفت المقاتلات الحربية الصهيونية بصاروخٍ واحد على الأقل منزل عائلة إسليم بحي الصبرة وسط مدينة غزة دون سابقِ إنذارٍ أو تحذير كما جرى مع عشرات العائلات التي أُبيدت في غزة، وقد كاد الصاروخ أن يوقع مجزرة محققة بحق سبعة أطفال ووالدتهم كانوا لتوهم ناموا بعد ليلٍ طويل في محاولة منهم استراق لحظات من النوم بسبب العدوان، عدا عن باقي أفراد العائلة الذين يسكنون في الطوابق السفلية الخمس، والذين يزيد عددهم عن ثلاثين فرداً.

القصف الذي استهدف منزل العائلة المذكورة طال ما يشبه شقةً عبارة عن (غرفتين ومنافعهما) يسكنها المواطن حازم إسليم مع زوجته وأطفاله السبعة، لتتحول إلى كومة من الركام والدمار من أثر القصف، الذي تسبب بأضرارٍ بالغة في العمارة المكونة من خمسة طوابق،

عدا عن الأضرار الأخرى التي أصابت المنازل المجاورة أيضاً.

صدمة الاستقبال

المواطن إسليم يعمل ضابط أمن مناوبٍ في مستشفى الشفاء المركزي في مدينة غزة، ولحظة تسلمه إشارةً بوصول عدد من الإصابات من حي الصبرة من الإسعافات خرج للاستقبال كعادته، ولم يكن يتوقع للحظة واحدة أنّ تلك الإسعافات تحمل أطفاله واحداً تلو الآخر، وهو الذي تركهم ليلاً في أحضان والدتهم وجدتهم قبل أن يغادر إلى عمله.

يقول إسليم (39 عاماً): "بصراحة، أصبت بالذهول من مشهد إصابة أبنائي خاصة أنّهم أطفال وبنات"، متسائلاً: "هذه هي أهداف "إسرائيل" التي تبحث عنها؟ تقصف أطفالاً أبرياء نائمون؟ ليس لهم أحلام إلا فرحة العيد وأجواء العيد".

للمرة الـ 189 .. الاحتلال يهدم قرية "العراقيب" الفلسطينية

هدمت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي"، بتاريخ 27 يونيو 2021، قرية "العراقيب" في النقب المحتل (جنوبي فلسطين المحتلة)، للمرة الـ 189 تواليًا.

وأقدمت قوات من شرطة الاحتلال ووحدة "يوآف" من ما يسمى "سلطة تطوير النقب" الاحتلالية ترافقها آليات على دهم قرية "العراقيب" وشرعت بهدم خيام ومساكن المواطنين الفلسطينيين فيها.

وجاء هدم خيام القرية، اليوم، بعدما هُدمت في المرة الماضية في 1 يونيو 2021.

وهذه هي المرة الثامنة التي تهدم فيها سلطات الاحتلال، خيام أهالي "العراقيب" المتواضعة خلال العام الجاري 2021، والمرة الـ 189 منذ بدء عمليات الهدم، لكن الأهالي يعيدون نصبها كل مرة.

وتواصل سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" ملاحقة سكان "العراقيب" الذين يرفضون المساومة على الأرض، وتهدم منازلهم وتدمر محاصيل مزروعاتهم وتفرض عقوبات وغرامات مالية عليهم بدعوى البناء دون تراخيص.

ويصف مراقبون صمود أهالي قرية "العراقيب" بـ "الأسطوري"، حيث يعيدون بناء الخيام والمساكن ويتصدون لمخططات اقتلاعهم وتهجيرهم من أرضهم في كل مرة.

وتتوالى عمليات هدم "العراقيب" وغيرها من القرى الفلسطينية غير المعترف بها "إسرائيليًّا"، بدعوى إقامة منازلها بدون ترخيص على أراضٍ للدولة العبرية.

ويهدف الاحتلال إلى تهجير أهالي "العراقيب" عن أراضيهم الأصلية، ما يمهّد لاستغلالها في مشاريع استيطانية توسعية.

و"العراقيب" هي قرية فلسطينية تقع إلى الشمال من مدينة بئر السبع في صحراء النقب (جنوب فلسطين)، أقيمت للمرة الأولى في إبان الخلافة العثمانية، وهي واحدة من بين 51 قرية عربية في النقب لا تعترف حكومة الاحتلال بها.

وعملت سلطات الاحتلال منذ عام 1951 على طرد سكانها، بهدف السيطرة على أراضيهم، عبر عمليات هدم واسعة للبيوت، في مسعى للسيطرة على الأراضي الشاسعة والتي تعادل ثلثي فلسطين التاريخية.

وتعرضت القرية للهدم بالكامل من

جرافات الاحتلال في 27 يوليو 2010؛ حيث هدمت جميع منازلها وشردت المئات من سكانها، بدعوى البناء دون ترخيص.

فعاود سكان القرية بناءها من جديد، لتهدم مرة بعد أخرى، كان آخرها بتاريخ 27 يونيو 2021، حيث هدمت قوات الاحتلال الخيم التي نصبها أهالي القرية، بديلاً عن المنازل التي هدمت في المرات الماضية.

وأصبح صمود "العراقيب" رمزًا لمعركة إرادة يخوضها فلسطينيو الداخل المحتل، وخاصة في النقب من أجل البقاء والحفاظ على الأرض والهوية من سياسات التهويد.

ويعيش في صحراء النقب نحو 240 ألف فلسطيني، يقيم نصفهم في قرى وتجمعات بعضها مقام منذ مئات السنين.

ولا تعترف سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بملكيتهم لأراضي تلك القرى والتجمعات، وترفض تزويدها بالخدمات الأساسية مثل: المياه والكهرباء، وتحاول بكل الطرق والأساليب دفع العرب الفلسطينيين إلى اليأس والإحباط من أجل الاقتلاع والتهجير.

العفو الدولية: "إسرائيل" تمارس انتهاكات قمعية تمييزية ضد الفلسطينيين

قالت منظمة العفو الدولية، في تقرير موّسع: "إن شرطة الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت مجموعةً من الانتهاكات ضد الفلسطينيين بعد حملة "قمعية تمييزية"، شنتها ضدهم شملت اعتقالات جماعيةً، واستعمال القوة غير القانونيةً ضد متظاهرين سلميين، وإخضاع المحتجزين للتعذيب والمعاملة السيئة".

وأضافت المنظمة، في تقرير نشر على موقعها الإلكتروني، أن شرطة الاحتلال تقاعست عن حماية الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية، من الهجمات المتعمَّدة التي يشنها المستوطنون ضدهم، فرغم إعلانهم عن هجماتهم المحتلمة إلا أن شرطة الاحتلال لم تتدخل لوقفها.

ونقل التقرير عن نائب مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية صالح حجازي قوله: "إن الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية تقدّم صورةً دامغةً للتمييز والقوة المفرطة التي استخدمتها الشرطة الإسرائيلية بلا رحمة ضد الفلسطينيين في "إسرائيل" والقدس الشرقية المحتلة".

وأضاف: "يقع على عاتق الشرطة واجب حماية كل الأشخاص الذين يعيشون تحت سيطرة "إسرائيل"؛ سواء كانوا من اليهود أو الفلسطينيين.

لكنْ عوضًا عن ذلك، فقد كان الفلسطينيون هم الغالبية الساحقة ممن اعتقلوا في حملة الشرطة القمعية بعد اندلاع العنف في الأحياء المختلطة للسكان".

ويتابع بالقول: "أمّا القلّة من مواطني "إسرائيل" اليهود الذين ألقت الشرطة القبض عليهم فقد لقَوا معاملةً متساهلةً على نحو أكبر. كما يتابع اليهود المتعصبون تنظيم المظاهرات، في حين يواجه الفلسطينيون القمع".

وأشارت المنظمة الحقوقية الأممية إلى أن باحثيها تواصلوا مع 11 شاهدًا، كما تحقّق مختبر أدلة الأزمات التابع لها من 45 مقطعَ فيديو وأشكالٍ أخرى من وسائط الإعلام الرقمية لتوثيق أكثر من 20 حالةً من انتهاكات الشرطة الإسرائيلية بين 9 مايو و12 يونيو عام 2021. وقد أصيب المئات من الفلسطينيين في تلك الحملة، وقُتِل صبيٌّ كان عمره 17 عامًا بالرصاص.

حملة قمع تمييزية

وأشارت المنظمة في تقرير إلى أنه "ومنذ 10 مايو 2021، ومع امتداد المظاهرات إلى المدن التي يعيش فيها سكانٌ فلسطينيون داخل "إسرائيل"، اندلعت أعمالُ عنف في الأحياء المختلطة السكان. وقد أصيب العشرات بجروح، وقُتِل اثنان من مواطني "إسرائيل" اليهود ومواطنٌ فلسطيني. وقد تعرضت المقابرُ الإسلامية للتخريب".

وأضافت أنه "في 13 مايو 2021، دُمّرت 90 سيارةً يملكها فلسطينيون في مدينة حيفا، وألقيت الحجارة على الفلسطينيين

داخل بيوتهم. وفي القدس الشرقية، استمرّ المستوطنون الإسرائيليون في مضايقة السكان الفلسطينيين بعنف".

وردًّا على ذلك، شنت السلطاتُ الإسرائيلية في 24 مايو 2021 "عملية القانون والنظام" التي استهدفت بالدرجة الأولى المتظاهرين الفلسطينيين. وقالت وسائل الإعلام الإسرائيلية: "إن الهدف من العملية "تصفية الحسابات" مع المتورطين، و"ردع" المزيد من الاحتجاجات".

وتنقل المنظمة عن مركز "مساواة"، وهو مؤسسة فلسطينية للدفاع عن حقوق الإنسان، اعتقال الشرطة الإسرائيلية بحلول 10 يونيو 2021 أكثر من 2150 شخصًا، أكثر من 90 في المائة منهم فلسطينيون من حملة الجنسية الإسرائيلية في "إسرائيل" أو من سكان "القدس الشرقية"، كما ذكرت المنظمة أنه تم توجيه 184 لائحةَ اتهامٍ بحق 285 متهمًا.

وحسب مركز "عدالة"، وهو مجموعة أخرى تُعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، فقد قال أحد ممثلي مكتب الادعاء العام في 27 مايو 2021: "إن 30 مواطناً إسرائيليا يهودياً لا غير كانوا من الذين وُجِّهَتْ لهم اتهامات".

يُذكر أن غالبية الفلسطينيين المعتقلين احتجزوا لارتكابهم مخالفات من قبيل "إهانة شرطي أو الاعتداء عليه"، أو "المشاركة في تجمّع غير قانوني"، وليس بسبب الاعتداء العنيف على أشخاص أو ممتلكات، حسبما أفادت "لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل".

وأردف صالح حجازي: "لقد تم تدبير حملة القمع التمييزية هذه كعملٍ انتقاميٍّ وترهيبي؛ بغية سحق المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين، ولإسكات مَنْ يَجهرون بإدانة التمييز المؤسّسي والقمع الممنهج الذين تمارسهما "إسرائيل" بحق الفلسطينيين".

استخدام غير قانوني للقوة ضد المتظاهرين

ووثّقت منظمة العفو الدولية استخدام شرطة الاحتلال القوةَ المفرطةَ و"غيرَ الضرورية" لتفريق الاحتجاجات الفلسطينية ضد عمليات الإخلاء القسري في "القدس الشرقية"، وكذلك في "الهجوم" (العدوان) على غزة.

وتشير إلى أنه وعلى النقيض يستمر اليهود المتعصبون في تنظيم المظاهرات كما يحلو لهم.

ففي 15 يونيو 2021، سار ألوف من المستوطنين والأشخاص المتعصبين اليهود على نحوٍ مستفزّ في الأحياء الفلسطينية في شرقيّ القدس.

وتؤكد روايات الشهود ومقاطع فيديو تمّ التحققُ منها أنه في مظاهرة خرجت في 9 مايو 2021 في المستعمرة الألمانية في حيفا، (شمال فلسطين المحتلة عام 1948) كانت مجموعة من نحو 50 متظاهرًا يحتجون سلميًّا عندما اعتدت الشرطة المسلحة عليهم، دون استفزازِهم إيّاها، وضربت عددًا منهم.

وتضيف في 12 مايو 2021، أصيب محمد محمود كيوان -وهو صبيٌّ كان يبلغ من العمر 17 عامًا- برصاصة في رأسه قرب مدينة أم الفحم (شمال فلسطين المحتلة عام 1948)، وتوفي بعدها بأسبوع.

وفي اليوم نفسه، فرّقت شرطة الاحتلال بعنف مظاهرةً سلميةً كانت تضمّ نحو 40 شخصًا في ساحة بئر سانت ماري في مدينة الناصرة، (شمال فلسطين المحتلة عام 1948)، دون أيّ سابق إنذار، واعتدوا جسدياً على المحتجين، بحسب العفو الدولية.

كما استعملت الشرطة الإسرائيلية القوة غير القانونية في شرقيّ القدس المحتلة. ففي 18 مايو 2021، أطلقت الشرطة الرصاص على جنى كِسواني وعمرها 15 عامًا في ظهرها عند دخولها بيتَها في حيّ الشيخ جراح، وكان قد حصل احتجاج قبل ذلك بساعات قليلة أمام منزل عائلتها.

وقال والدها محمد لمنظمة العفو الدولية: إن فقرات عمودها الفقري قد تهشّمت، وإن الأطباء لا يعلمون إن كانت ستمشي مجددًا.

ويُظهر مقطع فيديو تم التحققُ منه سقوطَ جنى كِسواني على الأرض لدى إطلاق الرصاص عليها من الخلف.

ويظهر مقطع فيديو آخر تم التحققُ منه شرطيًّا إسرائيليًّا يطلق مقذوفًا من بندقية خاصة بإطلاق قنابل يدوية منفردة من طراز "آي. دبليو. جي. إلـ. 40" نحو شخص خارج كادر شاشة مقطع الفيديو، يتبع ذلكَ صوتُ صراخ.

عنف وتعذيب

وتتابع "العفو الدولية" تقريرها، أنه في 12 مايو 2021، أطلقت الشرطة الإسرائيلية الرصاص على إبراهيم الصوري في وجهه أثناء استخدامه هاتفَه المحمولَ لتصوير الشرطة التي كانت في دورية في الشارع من شرفة بيته في مدينة يافا (وسط فلسطين المحتلة عام 1948).

وفي مقطع فيديو تم التحققُ منه، يُسمَع أحد عناصر الشرطة وهو يقول: "ما الذي يحمله؟" ويصيح إبراهيم الصوري ردًّا على ذلك قائلاً: "أنا أصوّر، أليس ذلك مسموحًا؟ أطلقوا الرصاص! كل شيء مسجّل!".

وفي وقتٍ لاحقٍ قال لمنظمة العفو الدولية: "لم أتصور أنهم سيطلقون الرصاص حقًّا! ظننتُ أنّ لديَّ حقوقًا، وأنني في مأمَن، في بلدٍ ديمقراطي".

وتدل الصورُ التي استعرضها الطبيب الشرعي في منظمة العفو الدولية، والتقاريرُ الطبية على أنه تعرّض على الأغلب لإصابة برصاصة من فئة "مقذوفات التأثير الحركي" من عيار 40 ملم، وهو ما أدى إلى كسر عظام وجهه.

وقد وثّقت منظمة العفو الدولية كذلك التعذيبَ في مركز شرطة المجمع الروسي (المسكوبية) في مدينة الناصرة في 12 مايو 2021.

إذ قال شاهد عيان: "إنه شاهد قواتٍ خاصةً تنهال بالضرب على مجموعةٍ تضمّ ما لا يقلّ عن ثمانية معتقلين مقيّدين ألقيَ القبضُ عليهم خلال مظاهرة".

وقال الشاهد العيان: "كان الأمر أشبهَ بمعسكر أسرى حربٍ وحشيّ. كان رجال الشرطة يضربون الشبان بعِصِي مكانس، ويركلونهم بأحذية عسكرية حوّافها وأسفلها مغطاة بالفولاذ. وقد وجب نقلُ أربعةٍ منهم بسيارة إسعاف للعلاج، وقد كُسِرت ذراع أحدهم".

قال محامي زياد طه، وهو متظاهرٌ آخر احتجز في مركز احتجاز كيشون قرب مدينة حيفا في 14 مايو 2021: "إن موكّله قد تم تقييده من معصمَيْه وكاحلَيْه إلى كرسي وحرِمانه النوم، لتسعة أيام".

التقاعس عن حماية الفلسطينيين

ويؤكد تقرير "العفو الدولية" تقاعس شرطة الاحتلال عن حماية الفلسطينيين من الهجمات المنظمة التي شنتها جماعاتٌ مسلحةٌ من اليهود المتعصبين، الذين غالبًا ما تُعلَنُ خُططُها مسبقًا.

وتأكّدت منظمة "العفو الدولية" من 29 رسالةً نصيةً وصوتيةً من قنوات "تليغرام" مفتوحة و"واتساب"، حيث كشفت كيفيةَ استخدام هذين التطبيقين بين 10 و21 مايو 2021 لتجنيد رجال مسلحين، وتنظيم هجماتٍ على الفلسطينيين في المدن التي يقطنها خليطٌ من السكان اليهود والعرب، كحيفا، وعكا، والناصرة، واللّد.

وقد تضمّنت تلك الرسائلُ تعليماتٍ تتعلق بمكان وموعد التجمّع، وأنواع الأسلحة التي ينبغي استعمالها، بل وحتى الملابس التي يجب ارتداؤُها لَئِلاَّ يُخلَطَ بين اليهود المنحدرين من الشرق الأوسط والفلسطينيين العرب.

وقد تشارَكَ أعضاءُ المجموعة صورًا التقطوها لأنفسهم وهم يحملون أسلحة ورسائل من قبيل: "الليلة لسنا يهودًا، بل نحن نازيُّون".

وفي 12 مايو 2021، تجمّع المئات من اليهود المتعصبين في متنزّه مدينة بات يام، (وسط فلسطين المحتلة عام 1948)؛ استجابةً لرسائل أرسلها حزب "القوة اليهودية" السياسي، وجماعاتٌ أخرى.

ويظهر في مقاطع فيديو تمّ التحققُ منها عشراتٌ من هؤلاء الناشطين وهم يهاجمون المصالح التجارية التي يملكها العرب ويشجّعون المهاجمين. وكان مِنْ مَنْ تعرّضوا للضرب سعيد موسى الذي دهسه أيضًا مهاجمون يهود بدراجةٍ نارية. ويواجه ستة إسرائيليين فقط

الملاحقة القضائية بسبب ذلك الاعتداء.

كذلك حرّض السّاسةُ والمسؤولون الحكوميون على العنف. ففي 11 مايو 2021، اندلعت "أعمالُ شغب" بعدما حشد عضو الكنيست الإسرائيلي عن حزب "القوة اليهودية" إيتمار بن غفير مؤيديها للقدوم إلى مدينة اللد ومدن أخرى، ودعت إلى إطلاق الرصاص على مَنْ يرمون الحجارة.

وقبْلها بيومٍ واحد، قُتِل موسى حسّونة برصاص مستوطن إسرائيليٍّ يهودي في مدينة اللّد أثناء أعمال عنفٍ بين سكان الأحياء المختلطة السكان. ويُظهر مقطعُ فيديو إطلاقَ الرصاص عليه عندما كان قرب مجموعةٍ من الفلسطينيين يقذفون الحجارة.

وألقى أبوه باللوم على رئيس بلدية المدينة، يائير ريفيفو؛ لقيامه بـ"استدعاء المتطرفين لشن هذه البلطجة"، في إشارة إلى بيانٍ وَصَفَ فيه رئيسُ البلدية ما يجرى في اللد بأنها مذبحةٌ ضد اليهود.

وقد أُلقِيَ القبضُ على أربعة مشتبهٍ فيهم على خلفية عملية القتل، لكنْ أُطلِق سراحُهم بكفالة بعدها بثلاثة أيام. وقد أدان وزيرُ الأمن العام الإسرائيلي، أمير أوهانا، الاعتقالاتِ على الملأ، واصفًا إيّاها بأنها "رهيبة".

وفي مثال توضيحي على التمييز، أُلقِيَ القبضُ على كمال الخطيب، وهو نائب قائد "الحركة الإسلامية الشمالية"، في 14 مايو 2021، واتّهِم بالتحريض على العنف، وبدعم منظمة إرهابية بسبب تعليقاتٍ أدلى بها علنًا؛ أعرب فيها عن افتخاره بالتضامن مع الناس في غزة وشرقيّ القدس.

وقال: "إن التغييرات في وضع الأماكن المقدسة في مدينة القدس أفْضَت إلى نشوب "العنف" بين الفلسطينيين واليهود".

وقالت مولي ماليكار، مديرة الفرع الإسرائيلي لمنظمة العفو الدولية: "إن تقاعس الشرطة الإسرائيلية باستمرار عن حماية الفلسطينيين من الهجمات المنظمة التي تشنها جماعات اليهود المتعصبين، والافتقار لوجود المساءلة عن مثل هذه الهجمات لَهو أمرٌ مخزٍ ويدلّ على استخفاف السلطات بحياة الفلسطينيين".

وأضافت ماليكار: "إن السماح لمواطني "إسرائيل" اليهود، بمن فيهم شخصياتٌ بارزة، بالتحريض على الملأ على العنف ضد الفلسطينيين دون مساءلتهم، هو أمرٌ يُبْرِز الحدّ الذي وصل إليه التمييزُ المؤسسي الذي يواجهُه الفلسطينيون، والحاجةَ الملحة إلى الحماية".

الطفل أحمد اليازجي.. ذاق مرارة اليتم مرّتين

على قدرٍ من الله جاء الطفل أحمد اليازجي إلى الدنيا بعد عملية قيصرية لوالدته قبل نحو ثلاثة أعوام، أدت إلى مضاعفات خطيرة على صحة الأم حتى ارتقت إلى ربها، ليبدأ الطفل حياة اليُتم في مهده.

في أحضان عمته

لم تمضِ ساعات معدودة على ولادة الطفل اليتيم، حتى ألهم الله عمته ديانا اليازجي (أبو العوف) بسرعة احتضانه في كنف أسرتها، حتى بدأ يترعرع بين أحضان أسرة عمته، فأصبح واحدًا منهم، كأنه لم يذق يتماً قط.

يقول مقربون من العائلة التي استشهد معظم أفرادها لمراسل "المركز الفلسطيني للإعلام": "إنّ الطفل اليتيم كان يجد ارتياحاً كبيراً في أحضان عمته أكثر من أي أحد آخر، وهي التي لم تبخل عليه بكل ما يحتاج ويطلب، حتى أصبح يناديها "ماما".

كانت تشعر بسعادة غامرة وهي تحاول أن تبذل قصارى جهدها لأن تكون نِعْم الأم لحالة اليتم التي يعيشها ابن أخيها وتعوضه بكل ما تملك عن حنان أمه التي غابت بلا إرادة منه، وهو لا يعلم مدى اشتياقها لرؤية وجهه الجميل قبل أن تفارق الحياة، لكنها إرادة الله النافذة.

تمزيق الشمل

في الأيام الأولى للعدوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة كان الطفل أحمد يجد في أحضان عمته ملاذا آمناً من أزيز الطائرات الحربية وصوت قنابلها الثقيلة، وهو الذي لعله لم يدرك للحظة أن هذه الغربان السوداء لن ترحم حتى براءته أو حالة اليتم التي يعيشها، وأنّها لا تفرق بين طفل أو مقاوم أو امرأة أو شيخ كبير.

مرّت الأيام الأولى للعدوان وقلب اليتيم يكاد أن يتوقف مع كل ضربة تستهدف محيط منزلهم بحي الرمال وسط مدينة غزة حتى وقع ما لم يكن يدركه أو يراه حتى في أسوأ كوابيس نومه البريئة.

عدد من الصواريخ انهالت دون سابق إنذار على منزل عائلة أبو العوف وسط شارع الوحدة، تلك المنطقة التي كانت تُعرف بأنّها الأكثر أماناً خلال الاعتداءات الصهيونية السابقة، القصف الذي باغت المنزل الآمن على سكانه تحول في لحظاتٍ قليلة إلى كومة من الركام تُخفي تحتها أشلاء ودماء وذكريات.

14 شهيدا ومفقودون

لم تكد صرخات الطفل اليتيم تصل إلى مسامع أمه البديلة "ديانا" ليس تنازلاً عن دورها في احتضان هذه الأمانة التي ارتضتها لنفسها، لا بل لأن القصف الصهيوني غيّبها عن الوعي وأضحت في حالة حرجة، في حين أخرجت طواقم الإنقاذ والإسعاف الطفل اليتيم لا يشكو إلا من جروح طفيفة، حصّنته معية الله، وقد كان صاحب الحظ الأوفر في قلة الجروح التي أصابت جسده الغضّ.

ساعات طويلة حاولت فيها طواقم الإنقاذ انتشال جثث الضحايا وأشلائهم والتعرف عليهم، وكل تلك المحاولات لم تنجح بإخراج أحد من تلك الأسر على قيد الحياة تماما، إلا تلك الأم ديانا التي أصيبت بجروح عميقة نقلت على إثرها إلى المستشفى لتلقي العلاج وهي بحالة حرجة.

وارتقى عدد كبير من المواطنين في مجزرة "الوحدة" المشهودة، فاق الأربعين شهيداً بين طفل وامرأة وشيخ كبير وشبان في ريعان شبابهم.

اليتم الثاني

على قدم واحدة كانت تنتظر عائلتا أبو العوف اليازجي أي أنباء تأتي حول صحة ابنتهم ديانا التي قضت مدّة علاج كبيرة، إلا أنّ أي تحسن لم يطرأ على صحتها، حتى ارتقت إلى ربها شهيدة تشكو إلى الله ظلم الظالمين ليعود الطفل أحمد يتيماً للمرة الثانية كما بدأ أول مرة.

رحلت الشهيدة ديانا اليازجي "أبو العوف" لتلتحق بأفراد أسرتها؛ الطبيبة المخطوبة شيماء والتي دمّرت طائرات الاحتلال فرحة زفاف بقتلها، والمتفوقة روان التي كتم الاحتلال شهقات فرحتها بتفوقها وتميزها في مدرستها.

ارتقت ديانا الأم البديلة لأحمد لينتظر اليتيم أمًّا ثالثة تحتضنه وترعاه، لكن أسئلة كبيرة وكثيرة تطرح نفسها، لا يجد اليتيم ابن الربيع الثالث أن يجيب عليها، مشاعره، أحلامه، مستقبلته، نظراته، فهل يمنحه القدر المساحة ليرويها لأجيال تأتي من بعده عن ظلم الاحتلال وإجرامه.

إقامة بؤرة استيطانية جديدة على أراضي 3 قرى فلسطينية

تقرير عن جريدة "هآرتس"، 3/6/2021

بُنيت في وسط القرى الفلسطينية جنوبي نابلس خلال شهر مايو 2021 بؤرة استيطانية جديدة باسم أفيتار تخليداً لذكرى أفيتار بوروفسكي أحد مستوطني يتساهر، الذي توفى في مايو 2013. وخلال وقت قصير جداً بُنيَ أكثر من 40 منزلاً بمبادرة من الحركة الاستيطانية "نحالة"، وبتمويل وبمساعدة لوجستية ودعم من المجلس الإقليمي في السامرة.

بُنيَت البؤرة على أراضي 3 قرى فلسطينية، هي بيتا الفوقا وقبلان ويتما، على هضبة كانت في الثمانينيات معسكراً للجيش الإسرائيلي. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال شهر مايو 2021 قُتل شابان من قرية بيتا بنيران الجيش الإسرائيلي وجُرح 25 آخرون خلال تظاهرات احتجاجية قام بها سكان القرى ضد أعمال البناء.

مدير حركة "نحالة" دانييل فايس قال بتاريخ 2 يونيو 2021 إن أراضي البؤرة تمتد الآن على عشرات الدونمات، لكن يمكنها أن تتوسع إلى حدود 600 دونم. وبحسب كلامه، يسكن في المكان 42 عائلة، وهناك 75 عائلة أخرى تريد السكن في المكان.

وكُتب على صفحة البؤرة في الفايسبوك أن الهدف من إقامتها منع التواصل بين قرى قبلان ويتما وبيتا. وفي المقابل إقامة تواصل بين مستوطنات تبواح الواقعة غربي زعترة ومستوطنة مغداليم الواقعة

على بعد 9 كيلومترات.

وذكـرت الإدارة المدنيـة لصحيفـة ''هآرتـس'' أن المباني في أفيتار شُـيدت بطريقـة غير قانونية مـن دون الحصول على الرخص المطلوبة، ومن دون قرار من المجلس الأعلى للتخطيط، ومن دون مخطط تنظيمي.

وذكرت الإدارة أن وقف العمل في الموقع سـيجري وفقاً للصلاحيات والإجراءات، ومـع مراعـاة الاعتبـارات العملانيـة. وبحسـب الصحيفـة، إن هـذا الـرد من الإدارة المدنية يدل على تدخّل شخصيات عسـكرية وسياسـية لمنع الإخلاء وهدم المنـازل غيـر القانونية. وقد تشـكل هذه القضية أول مشكلة سـتواجهها الحكومة الجديدة.

— — — — — —

الاحتلال يغلق وادي قانا أمام المواطنين لتأمين مسيرة للمستوطنين

أغلقـت قـوات الاحتـلال الإسـرائيلي، بتاريـخ 21 يونيـو 2021، وادي قانـا شمال بلدة دير اسـتيا بمحافظة سلفيت، ومنعـت المزارعيـن من الوصـول إلى أراضيهم، لتأمين مسيرة للمستوطنين.

وقال رئيس بلدية دير استيا سعيد زيدان: ''إن قوات الاحتلال أغلقت مدخل الوادي بدعوى تأمين مسيرة للمستوطنين''.

وأوضـح زيدان أن ما يقـارب من 150 مسـتوطناً تمركـزوا فـي منطقـة العين بالقـرب مـن المدخـل الرئيـس للوادي؛ استعدادًا لمسيرتهم الاستفزازية.

ويُعد وادي قانا أحد تفرّعات نهر العوجا، وفي قسمه المركزيّ الواقع في منطقة C ثمـة 12 ينبوع ماء وعـدة جداول تتفرّع عنـه، وتقـع أراضيـه بملكيّة فلسـطينيّة خاصـة، غالبيتهـا مـن قرية دير ايسـتا المجـاورة، وهـم يسـتخدمونها للزراعة والرعي.

وبيـن الأعـوام 1978 و1986 أقيمـت عـدّة مسـتوطنات علـى التـلال المُطلة على ضفتي الـوادي: ''عمانويل وكرنيه شومرون'' من الشمال، و''يكير ونوفيم'' من الجنوب.

ومع الوقت توسّـعت مسـتوطنة ''كرنيه شومرون'' لتمتدّ على عدّة تلال مجاورة، وأقيمت بين الأعوام 1998 و2000 إلى جانب هذه المسـتوطنات بؤر استيطانيّة، وهـي ''ألوني شـيلو وإل متـان وحفات يئير''.

وقـد ضخّـت المسـتوطنات والبـؤر الاسـتيطانيّة مياه مجاريهـا إلى الوادي، وأضـرّت بجداولـه وينابيعـه وبمصادر المياه التي يعتمد عليها المزارعون.

ونظراً لموقع بلدة دير استيا الإستراتيجي حاولت سـلطات الاحتلال ''الإسرائيلي'' السـيطرة عليها، وإخضاعها لسيطرتها؛ لكونها منطقة زراعية مهمة.

وعندمـا فشـل الاحتلال فـي مخططاته الاستيطانية والسيطرة على المنطقة، أقدم المسـتوطنون على فتح شبكات الصرف الصحي على البلـدة ومجرى وادي قانا، وبالتالي التسبب بمشـكلة كبيرة بيئية في المكان.

وكانـت سـلطات الاحتلال قـد أخطرت العام الماضي ببناء 120 وحدة استيطانية على أراضي دير اسـتيا بمنطقة واد قانا غرب سلفيت.

وعلـى الرغـم مـن انتهـاكات الاحتلال إلا أن الـوادي يعد مكاناً سـياحياً يقصده الفلسـطينيون مـن شـتى أرجـاء الضفة الغربيـة للاسـتمتاع بـكل مـا فيـه مـن جماليات طبيعية.

— — — — — —

الاحتلال يفرض على عائلة عبد الغني إغبارية بأم الفحم إخلاء منزلها

تستعد عائلة عبد الغني إغبارية في حي عيـن الدالية بـأم الفحم لإخـلاء منزلها المكون من أربع شـقق سـكنية، يقطنها أكثـر من عشـرين نفـراً، تفاديـاً للهدم وتكاليفـه الباهظة، بعـد خوضها نضالاً في مسـارات شـعبية وقضائية منذ أكثر من عقد من الزمن.

وكانـت محكمـة الاحتـلال المركزيـة، قررت بتاريـخ 16 يونيو 2021، إخلاء المنزل أو هدمه بعـد أن كان قرار الهدم

مجمداً لعدة أشهر.

وخاضت عائلة عبد الغني إغبارية منذ عام 2003 نضالاً طويلاً وشاقاً في مساريه الشعبي والقضائي لمنع هدم منزلها في حي عين الدالية، بادعاء عدم الترخيص، وخرجت العائلة من منزلها الذي كانت تقطنه قبل نحو 4 أعوام بعد اتفاق على تسوية الملف، لكن دون جدوى.

ونظرت المحكمة المركزية في حيفا، يوم 21 فبراير 2021، في الاستئناف الذي قدمه الحاج عبد الغني إغبارية على قرار هدم منزل العائلة في حيّ عين الدالية بأم الفحم. واقترحت المحكمة تأجيل البت النهائي بالاستئناف لعدة أشهر مع تمديد تجميد أمر الهدم، وذلك لمتابعة الإجراءات التخطيطية وإتاحة الفرصة للعائلة لإتمام المصادقات اللازمة. ومنحت المحكمة النيابة مدة أسبوع للرد على الاقتراح.

كما نظرت المحكمة المركزية في مدينة حيفا، بتاريخ 10 يونيو 2021، في استئناف عائلة عبد الغني إغبارية ضد أمر هدم منزلها، وأعلنت المحكمة في ختام تلك الجلسة أنها ستصدر قرارها خلال الأيام القريبة.

وأصّرت النيابة العامة على موقفها بهدم المنزل، وذلك رغم التقدم الكبير بالتخطيط في المنطقة.

— — — — — —

الاحتلال يهدم منشآت زراعية وتجارية في دير شرف غرب نابلس

هدمت قوات الاحتلال، بتاريخ 14 يونيو 2021، عدداً من المنشآت الزراعية والتجارية في قرية دير شرف غرب نابلس، شمال الضفة الغربية المحتلة.

وقال رئيس مجلس الخدمات المشترك لقرى شمال غرب نابلس محمد عازم في تصريح صحفي: "إن قوات الاحتلال هدمت عدداً من المنشآت الزراعية والتجارية والتي أخطرتها أواخر شهر أيار المنصرم، في دير شرف".

وأفاد عازم أن المنشئات، وهي عبارة عن مخازن تقع على الطريق الرئيسي الواصل بين نابلس وطولكرم، يملكها كل من: يعقوب عنتري، ووليد عنتري، ورامي طباري.

وتعاني قرية دير شرف من الخطر الاستيطاني المتمثل بمستوطنة "شافي شمرون" القائمة على أكثر من 400 دونم من أراضي القرية.

ففي عام 1971 كانت بداية نهب أراضي دير شرف، وتفاقمت في عام 2000؛ حيث صودر أكثر من 200 دونم وضمت للمستوطنة، وبذلك تعد قرية دير شرف المغتصب الأكبر بما يقارب 70 بالمائة من الأراضي المصادرة تابعة للقرية، وما تبقى يعود لبلدة سبسطية والناقورة.

وتبلغ مساحة قرية دير شرف 7 آلاف دونم، وعدد سكانها يبلغ 3 آلاف نسمة، والمواطنون يقيمون على امتداد جدار فاصل لمستوطنة "شافي شمرون" الواقع على أراضي القرية، فيمنع الاقتراب أو دخول المواطنين لذلك الجدار، عدا عن أشجار الزيتون الواقعة خارج الجدار التي لا يمكن قطافها إلا بتنسيق ومواعيد محددة.

وأقيمت "شافي شمرون" في أعقاب نكسة عام 1967م حيث كانت قبل إنشائها معسكراً للجيش الأردني، وبعد إخلاء المعسكر من الأردنيين، اتخذ الاحتلال المعسكر بؤرة استيطانية عسكرية.

وبداية عام 1971 حولت إلى بؤرة استيطانية سكنية، حيث أحضروا مستوطنين من حركة يطلق عليها "جوشنئيم"، وصودرت المزيد من أراضي دير شرف ومنطقة المسعودية للتوسيع.

وشهدت مناطق وقرى محافظة نابلس في الأسابيع الأخيرة الماضية تزايداً في اعتداءات سلطات الاحتلال ومستوطنيه، أبرزها ما تعرضت له بلدة عصيرة القبلية من هجوم لقطعان المستوطنين واعتداء على المزارعين فيها.

مستوطنون يكبدون مزارعي جالود خسائر فادحة

تكبد عدد من المزارعين في قرية جالود جنوب شرق نابلس خسائر فادحة بعد أن جرف المستوطنون مساحة كبيرة من أراضي السفوح الشرقية المزروعة بالقمح، والواقعة بين بؤرتي "احياه" و"ايش كودش" في القرية، وسرقوا كميات كبيرة من التربة، ونقلوها إلى سفح الجبل المقابل الذي تم تمهيد عشرات الدونمات منه لزراعتها بالعنب.

وأفاد مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة الغربية غسان دغلس، أن المستوطنين أتلفوا مساحات من محصول القمح من خلال مرور سياراتهم والجرافات فوقه، وإطلاق أغنامهم في السهول الشرقية.

وأضاف بأن ثماني عائلات من أصحاب الأراضي التي تزيد مساحتها على 250 دونماً، مزروعة بالقمح، كانت تنتظر لحظة حلول موسم حصاد القمح الذي يشكل مصدر رزق، ليفاجأ أصحابها بما أقدم عليه المستوطنون بتاريخ 9 يونيو 2021 عند توجههم إلى أراضيهم، حيث ذهب الانتظار والمصروفات المالية الكبيرة للعائلات سدى بعد أن ألحق المستوطنون دماراً كبيراً بالمحصول، ما كبد المزارعين خسائر فادحة. وأفاد مجلس قروي جالود أن مستوطني البؤرتين "احياه" و"ايش كودش" يواصلون تخريب محصول القمح في سهول جالود الشرقية، التي استعيدت منهم بعد سيطرتهم عليها 13 سنة، وزراعتهم لأكثر من 80 دونماً منها الزيتون والعنب، حيث أزيلت من الأرض خلال العام 2014 بعد انتزاع قرار من المحكمة الإسرائيلية العليا بإعادة الأرض لأصحابها.

وأضاف أن خسائر المزارعين تتعدى 300 ألف شيقل، ورغم ذلك جمع المواطنون باقي محصول القمح، ونقلوه داخل القرية؛ حتى لا تتخذ سلطات الاحتلال من ترك العمل بالأرض ذريعة لترفض منحهم تصاريح في موسم الزراعة العام المقبل. وكان المستوطنون أضرموا النار قبل نحو أسبوعين في الأرض ذاتها؛ ما أدى لحرق أكثر من 50 دونماً كانت مزروعة بالقمح، وحرق أكثر من 200 شجرة زيتون، بالإضافة إلى حرق وتدمير شبكة الكهرباء بطول 2 كم.

وتعدّ جالود الواقعة إلى الجنوب الشرقي من مدينة نابلس واحدة من أكثر القرى المتضررة بالزحف الاستيطاني؛ بسبب الطوق الذي تفرضه عليها ثماني مستوطنات تحيط بها من جميع الاتجاهات. وتبلغ مساحة جالود عشرين ألف دونم، استولت المستوطنات على ما يقارب ثمانين بالمائة من مساحتها بما يعادل ستة عشر ألف دونم تقريباً. ويحيط بالقرية ثماني مستوطنات، استولت على عدد كبير من الدونمات الزراعية وأشجار الزيتون، وأغلب ساكنيها من المتطرفين وجماعات "تدفيع الثمن"، الذين يعتدون على المواطنين وطلاب المدرسة الثانوية القريبة من مستوطنة "شفوت راحيل" ويحرقون أشجار الزيتون.

— — — — — —

مستوطنون يجرفون حيًا تاريخيًا قرب الإبراهيمي بالخليل

جرف مستوطنون، بتاريخ 7 يونيو 2021، حيًا تاريخيًا قرب الحرم الإبراهيمي بالبلدة القديمة بمدينة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة.

وأفاد مدير الدائرة القانونية في لجنة إعمار الخليل توفيق جحشن، أن مستوطنين تحت حماية جيش الاحتلال، شرعوا في تجريف ما مساحته 400 متر مربع في حوش قفيشة وشريف، الذي قطنته بالإضافة للعائلتين المذكورتين عائلتا الفاخوري وأبو سنينة، قرب الحرم الإبراهيمي بالبلدة القديمة وسط مدينة الخليل، في سياق عمليات التهويد التي تنتهجها سلطات الاحتلال بالمدينة القديمة.

وطالب جحشن، المجتمع الدولي والدول الأعضاء في منظمة 'اليونسكو' بتحمل مسؤولياتهم تجاه ما تقوم به "إسرائيل"، السلطة القائمة بالاحتلال، من انتهاكات لحقوق الشعب الفلسطيني وممتلكاته وآثاره وتراثه، وشدد على ضرورة إنفاذهم الاتفاقيات المؤسسة لعمل المنظمة واتخاذ إجراءات فاعلة وتوفير الحماية لأرض فلسطين وشعبها وتراثها الفكري والحضاري، موضحاً أن الخليل القديمة بجميع أحواشها وأحيائها أرض تراث عالمي، ثقافياً وطبيعياً، وذات قيمة

نادرة واستثنائية يجب صونها وحمايتها.

وناشد جحشن المنظمات الدولية والعربية والإسلامية التدخل السريع لوقف هذا التدمير وهذه الممارسات التصعيدية والخطيرة من الاحتلال ومستوطنيه الهادفة إلى الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وتاريخها وحضارتها.

وكانت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" أعلنت في باريس بتاريخ 7 يوليو 2017 أن البلدة القديمة في الخليل أصبحت "منطقة محمية"، بصفتها موقعاً "يتمتع بقيمة عالمية استثنائية"، وذلك في أعقاب تصويت سري على إدراج الخليل على لائحة التراث العالمي. وأدرجت "اليونسكو" في حينها البلدة القديمة في الخليل على لائحتين هما لائحة التراث العالمي، ولائحة التراث المهدد.

وبتاريخ 10 أكتوبر 2018 اعتمد المجلس التنفيذي للمنظمة الدولية قرار فلسطين المحتلة والمؤسسات التعليمية والثقافية التي تعبر عن ضرورة حماية وصيانة الآثار والثقافة والتعليم في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها شرقي القدس. وبتاريخ 26 يونيو 2018 اعتمدت لجنة التراث العالمي التابعة لـ"اليونسكو"، خلال اجتماعها الـ42 المنعقد في العاصمة البحرينية المنامة، قرارين مهمّين حول مدينتي القدس المحتلة والخليل بالإجماع؛ الأول يتعلق بحالة الحفاظ على بلدة القدس القديمة وأسوارها، والثاني يخص حالة الحفاظ على بلدة الخليل القديمة.

وطالب القرار المتعلق بالقدس سلطات الاحتلال بالكف عن الانتهاكات التي من شأنها تغيير الطابع المميز للمدينة، وعليه يبقى القرار القديم للقدس وأسوارها مدرجة على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر، وكذلك الأمر بما يخص بلدة الخليل القديمة التي تضم الحرم الإبراهيمي؛ حيث تبقى بسبب الانتهاكات الإسرائيلية على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر أيضاً.

— — — — — —

الاحتلال يهدم 10 منشآت سكنية في معرجات أريحا

هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 7 يونيو 2021، 10 منشآت في منطقة المعرجات شمال أريحا.

وأفاد الناشط فارس كعابنة أن قوات الاحتلال هدمت 10 منشآت منها 6 بركسات وحظائر أغنام، و4 مساكن في منطقة عرب الكعابنة بالمعرجات. وأشار إلى أن المنشآت للمواطنين: محمود سالم الظويعين الكعابنة، وأبنائه: عودة، وسالم، وغالب، بدعوى عدم الترخيص، وشردت القاطنين دون إخطار مسبق بنية الهدم وأضاف أن قوات الاحتلال استولت على جميع ممتلكات المنشآت المهدمة.

وأن قوات الاحتلال هدمت (3) منازل، فضلاً عن عشرات المنازل التي أخطر أهلها بالهدم، وبلغ عدد مداهمات منازل الفلسطينيين (90) مداهمة. تجدر الإشارة إلى أن أريحا كانت هدفاً للاحتلال والاستيطان الإسرائيلي منذ احتلال الضفة الغربية.

وقد بنى الاحتلال مجموعة كبيرة من المستوطنات ومعسكرات تدريب الجيش الإسرائيلي، أتت على مساحات واسعة من أراضي المحافظة، خاصة بعد قرار الاحتلال الإسرائيلي بفصل منطقة الأغوار وعزلها. ومنذ عام 1967 والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، دون استثناء، تعدّ الأغوار من المناطق الحيوية للأمن والاقتصاد الإسرائيلي، وقد انتهجت هذه الحكومات خططاً متعددة لتهويد الأغوار، بدأت منذ اليوم الأول للاحتلال. ويبلغ عدد المستوطنات المقامة على أراضي محافظة أريحا والأغوار خمس عشرة مستوطنة.

كما يوجد في محافظة أريحا ست بؤر استيطانية؛ بالإضافة إلى وجود 19 معسكرًا وقاعدة عسكرية ومنطقة تدريب لجيش الاحتلال، ومعظم المستوطنات التي تقع على أراضي محافظة أريحا والأغوار ذات طابع عسكري وزراعي، وتتبع المجلس الاستيطاني المعروف باسم المجلس الاستيطاني "أرفوت هيارديين" (وادي الأردن).

وهذه المستوطنات هي: "متسبي يريحو، الموج، فيرد يريحو، يطاف، بتسئيل، نعران، نتيف هجدود، مسواه، معالي أفرايم، جلجال، أرجمان، بيت هعرفا، تومر، نعامي، يافيت".

القضية الفلسطينية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
حصاد الشهر

يتواصل الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية والتي تعد القضية المركزية للأمة العربية وعلى رأس أولويات العمل العربي المشترك خلال شهر يونيو في إطار متابعة تداعيات العدوان الاسرائيلي على غزة، ومن أجل ايجاد حل دائم وشامل للقضية الفلسطينية، وقد شهد هذ الشهر أول اجتماع للجنة الوزارية العربية بتاريخ 15/6/2021 المكونة من: الأردن، والسعودية، وفلسطين، وقطر، ومصر، والمغرب، وتونس بصفتها رئيس القمة العربية والعضو العربى فى مجلس الأمن، والأمين العام، المعنية بالتحرك لوقف الاجراءات الاسرائيلية غير الشرعية، حيث رحبت اللجنة بمشاركة الجزائر فى الاجتماع الأول لحين صدور قرار من الدورة المقبلة للمجلس.

وقد اختار أعضاء اللجنة المملكة الأردنية الهاشمية لرئاستها، وبموجب التفويض الممنوح للجنة من مجلس الجامعة، فقد ناقش أعضاء اللجنة أفضل السبل لتنفيذ التكليف الصادر اليها من مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 11/5/2021، حيث استقر الرأى على القيام بمجموعة من الاليات للتحرك تنفيذاً للخطوات والاجراءات والاتصالات مع مراكز التأثير والقرار فى المجتمع الدولى بهدف وقف الاجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التى تستهدف تغيير الهوية العربية الإسلامية والمسيحية للقدس المحتلة، والوضع القانونى والتاريخى القائم فى المدينة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وتقوض حل الدولتين وفرص تحقيق السلام الشامل والعادل فى المنطقة.

وقد تم تكليف الأمانة العامة ومختلف مجالس السفراء العرب فى العواصم الدولية المعنية باتخاذ الاجراءات تنفيذا للتفويض الممنوح للجنة، تزامن ذلك مع نشاط الامانة العامة وأجهزتها في ذات الشأن، وفيما يلي مجمل نشاط الأمانة العامة خلال هذا الشهر على النحو الآتي:

أولا: نشاط معالي الأمين العام

ركز معالي السيد الأمين العام نشاط الامانة العامة بما يتناسب مع مستوى الحدث، سياسيا واعلاميا، حيث قام معاليه بتوجيه وتركيز جهوده على ابراز الموقف العربي الرافض للممارسات والانتهاكات الاسرائيلية ودعما لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، أصدر خلال هذه الفترة عدد كبير من البيانات وشارك في العديد من الاجتماعات التي تناولت وبحثت مستجدات القضية الفلسطينية، وفيما يلي مختصر لأهم أنشطة معاليه:

بتاريخ 2/6/2021، أجرى السيد الأمين العام مقابلة مع السيد ضياء رشوان نقيب الصحفيين خلال برنامج بالمصري المذاع على قناة الغد، أكد فيه أن القضية الفلسطينية هي الأولى والأكبر، مشيرا إلى أن جامعة الدول العربية تدعم بقوة القضية الفلسطينية، موضحا أن الجامعة العربية تعيد تسليط الأضواء على حقوق الفلسطينيين، كما تم تشكيل لجنة لوضع مساعدة ودعم فلسطين.

بتاريخ 7/6/2021، حذر السيد الأمين العام، من مغبة الإقدام على إجراءات اسرائيلية من شأنها إشعال الموقف في القدس لأسباب داخلية تتعلق بمصالح أحزابٍ أو أشخاص، منبهاً إلى خطورة الحشد الجاري في أوساط اليمين المتطرف وجماعات الاستيطان الإسرائيلية، والذي يهدف بوضوح إلى استفزاز الفلسطينيين وافتعال مواجهات من خلال تنظيم مسيرات ومظاهرات ستؤدي حتماً إلى تأجيج المشاعر ورفع مستوى التوتر. كما أكد السيد الامين العام أنه يُتابع بقلق ما يجري من تحريض ضد الفلسطينيين، فضلاً عن استمرار السلطات الإسرائيلية في ممارسة إجراءات قمعية في الأحياء الفلسطينية بالقدس، بما فيها حي الشيخ جراح، معتبرا أن هذا النوع من الإجراءات هو ما أدى إلى انفجار الموقف في شهر مايو الماضي، وأن إسرائيل تحاول تصدير أزمتها الداخلية إلى الجانب الفلسطيني، كنوع من الهروب إلى الأمام، مؤكدا على أن المرحلة الحالية تقتضي إظهار المسئولية وممارسة ضبط النفس من أجل تثبيت الهدنة، بدلاً من التحريض على العنف والإجراءات القمعية، محملاً الحكومة الإسرائيلية المسئولية عن أي تدهور محتمل في الموقف.

بتاريخ 16/6/2021، ألقى السيد الأمين العام كلمة في الجلسة الافتتاحية للدورة 51 لمجلس وزراء الاعلام العرب قال فيها أن التحدي أمامنا هو صناعة محتوى إعلاميا قادر على الوصول إلى الآخر والتأثير في قناعاته حيال قضايانا الرئيسية وفي القلب منها القضية الفلسطينية، وأننا بحاجة إلى خطاب جديد يتوجه إلى العالم بلغته، كما أكد في كلمته على أنه ينبغي أن يركز خطابنا الإعلامي على التعريف بواقع الاحتلال الإسرائيلي وما ينطوي عليه من مظاهر التفرقة العنصرية وأن ما حدث في الأسابيع الماضية في القدس الشرقية هو خير مثال على ما يقصده، فقد نجح الفلسطينيون وهو أمر نفخر به جميعهًا- أن يصلوا بقضيتهم لكافة دول العالم.

ونوه إلى أن القضية الفلسطينية قضية شعب يتعرض لنوع من الاحتلال اختفى من الدنيا وهى قضية تتلاقى مع قضايا سياسية واجتماعية أخرى بعضها يكافح العنصرية، وهناك حاجة للاستفادة من موجة التعاطف الدولي والزخم الإعلامي مع القضية الفلسطينية وندعو كافة الأعضاء إلى العمل بصورة حثيثة لتحديث خطة التحرك الإعلامي في الخارج والتي أقرها مجس وزراء الاعلام العرب لعام 2006 وتم مراجعتها اكثر مرة وتحديثها عام 2017.

بتاريخ 17/6/2021، استقبل السيد الأمين العام بمقر الأمانة العامة السيد "جان أسيلبورن"، وزير خارجية لوكسمبورغ، حيث أعرب معاليه خلال اللقاء عن ترحيبه بالمواقف الإيجابية التي تتخذها لوكسمبورغ حيال القضايا العربية، وفي القلب منها القضية الفلسطينية، مُشيراً على نحو خاص إلى مواقفها الواضحة في إدانة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، والهجمات على قطاع غزة.

كما ذكر السيد الأمين العام مع وزير لوكسمبورغ كذلك بعض المواقف الأوروبية السلبية والتي انحازت بشكل صارخ للجانب الإسرائيلي خلال المواجهات الأخيرة في شهر مايو الماضي، مؤكداً أن الجانب العربي يشعر بالانزعاج حيال تلك المواقف التي تناقض الاجماع الأوروبي المستقر حول حل الدولتين على أساس خطوط 67، مُضيفاً أن بعض الدول الأوروبية لعبت دوراً سلبياً في إفشال الإجماع، وهو أمرٌ مخيبٌ للآمال في ضوء ما نتطلع له جميعاً من دور فاعل للاتحاد الأوروبي في استعادة المسار التفاوضي الذي يُفضي إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما استمع معاليه من وزير خارجية لوكسمبورغ إلى استعراض مفصل حول رؤية بلاده للأوضاع في الشرق الأوسط، وما يُمكن فعله لتفعيل الدور الأوروبي حيال النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، وقراءته للمشهد في ضوء توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة.

بتاريخ 20/6/2021: استقبل السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية ، بمقر الأمانة العامة السيد "سفين كوبمانس"، مبعوث الإتحاد الأوروبي الجديد للشرق الأوسط، واعرب عن أمله في أن ينجح في التعبير عن موقف أوروبي أكثر وحدةً واتساقاً في شأن الحقوق الفلسطينية، خاصة وأن الجانب العربي يُعوّل كثيراً على الأساس القيمي والأخلاقي للمواقف الأوروبية حيال

استقبل أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، "نيلز آنن" وزير الدولة بالخارجية الألمانية

النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، وأعرب خلال الاجتماع عن القلق والانزعاج حيال بعض المواقف الأوروبية السلبية التي انحازت بصورة صارخة للموقف الإسرائيلي خلال المواجهات الأخيرة في فلسطين، مشيراً إلى أن هذه المواقف تناقض الإجماع الأوروبي المُستقر حول حل الدولتين على أساس خطوط 67، وتخصم من قوة الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي، وتُعطي رسائل مخيبة للآمال للجانب العربي.

كما أكد أن ثمة حاجة ماسة لإطلاق مسار التسوية النهائية بين فلسطين وإسرائيل، من أجل تجنب المزيد من جولات الصراع وإراقة الدماء، مضيفاً أن مبادئ الحل النهائي معروفة للكافة، وأن الرباعية الدولية -والاتحاد الأوروبي طرفٌ مهمٌ فيها-عليها أن تضطلع بمسئوليتها في حشد الإرادة الدولية لمساعدة الطرفين على الجلوس على مائدة التفاوض، مُشدداً على أن تفعيل قرار مجلس الأمن 2334 (لعام 2016) يُمثل نقطة انطلاق مناسبة لهذا الجهد الذي نتطلع إليه.

بتاريخ 23/6/2021، استقبل السيد الأمين العام، "نيلز آنن" وزير الدولة بالخارجية الألمانية، وذلك بمقر إقامته في برلين على هامش مؤتمر برلين حول ليبيا، حيث تناول اللقاء عدداً من القضايا المهمة في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة القضية الفلسطينية، حيث حرص أبو الغيط على التأكيد على خطورة الركون إلى الهدوء المؤقت بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتركيز على إعادة الإعمار باعتباره السبيل الوحيد إلى التهدئة، مُضيفاً أنه من دون مسار سلمي جاد وذي مصداقية، ويحظى بدعمٍ من المجتمع الدولي، ستنفجر الأمور مرة أخرى في فلسطين خلال فترة ليست طويلة مؤكداً على أن المجتمع الدولي عليه مسؤولية كبيرة في هذه المرحلة، وأن المطلوب هو تنشيط الرباعية الدولية بعد توسيعها لكي يتحرك المسار السياسي للتسوية، مُشدداً على أن البديل عن ذلك هو تصاعد العنف من جديد خاصة في ضوء التوجهات المتطرفة للحكومة الإسرائيلية الجديدة.

ثانيا: على مستوى الأمانة العامة

بالإضافة إلى نشاط معالي الأمين العام، فإن قطاعات الأمانة العامة المختلفة تتفاعل بذات الوتيرة مع مستجدات القضية الفلسطينية، دفاعا على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والمكفولة بالمواثيق الدولية وقرارات الشرعية الدولية، خاصة منها قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة.

بتاريخ 5/6/2021، أصدرت الامانة العامة (قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة) بيانا بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين للنكسة جاء فيه:

يوافق اليوم الذكرى الرابعة والخمسين للنكسة جرّاء العدوان الإسرائيلي في الخامس من حزيران يونيو عام 1967 والذي أسفر عنه استكمال احتلال بقية الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، والجولان العربي السوري وما لحقه من احتلال لأجزاء من جنوب لبنان، في إنتهاكٍ صارخ لميثاق الأمم المُتحدة والقرارات الدولية ذات الصلة وإعتداءٍ سافر على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، حيث لا تزال امتدادات وتداعيات الحرب العدوانية الإسرائيلية مُستمرة، فتواصل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) تكريس احتلالها العسكري الاستيطاني الاستعماري والإحلالي مُتنكّرةً لمبادئ وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الانساني واتفاقية جنيف الرابعة، وتُمعِن في تصعيد اعتداءاتها ضد كافة أبناء الشعب الفلسطيني من خلال سياساتها العنصرية وانتهاكاتها المتواصلة عبر ابتلاع المزيد من الأراضي وبناء المستوطنات وتهويد مدينة القدس وانتهاك حُرمة مُقدّساتها الإسلامية والمسيحية وتنفيذ مُخططات التطهير العرقي ونهب الموارد الطبيعية وتنفيذ الاعتقالات والإعدامات الميدانية.

وتأتي ذكرى النكسة هذا العام ومدينة القدس تتعرّض على مرأى ومسمع من العالم لتنفيذ مُخططات ومشاريع التطهير العرقي والتهجير القسري للعائلات المقدسية في حي الشيخ جرّاح وبطن الهوى في بلدة سلوان لإحلال المستوطنين، كما تأتي في أعقاب حرب تدميرية شنّها جيش الإحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة المُحاصر لما يزيد عن 14 عاماً، أدّت لإرتقاء أكثر من 240 شهيد غالبيتهم من المدنيين من النساء والأطفال واستهداف الأبراج السكنية

وتدميرها بالكامل بما يُمثّل جريمة حرب وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني.

إذ تُحيي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية صمود ونضال الشعب الفلسطيني ودفاعه عن أرضه وحقوقه وحريته بدعمٍ من أمّته وأحرار العالم، لتؤكد استمرار التزام الأمّة دولاً وشعوباً بقضيتها المركزية، القضية الفلسطينية ودعمها لنضال الشعب الفلسطيني العادل لتحقيق الحرية والاستقلال وبناء دولته المُستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران يونيو عام 1967، وتؤكد أنه ورغم مرور أكثر من 50 عاماً على النكسة وكل هذه العقود من الزمن والسجلّ الطويل لجرائم الاحتلال ومحاولاته فرض الأمر الواقع بالقوة، ورهانه على عامل الوقت لتغيير الحقائق على الأرض، لم ولن يُغيّر من حقيقة أن هذه الأراضي الفلسطينية والعربية التي استولت عليها إسرائيل منذ عام 1967 هي أراضي مُحتلة وفقاً للقانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة وفي مُقدمتها قراريّ مجلس الأمن رقم 242 و338، وقرار 2334، كما لا يُغيّر من حقيقة أن هذه الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني لا تسقط بالتقادم ولن تُضعِف من عزيمته على استمرار الصمود والمقاومة.

وتُطالب الأمانة العامة مجلس الأمن بتحمّل مسؤولياته وإنفاذ قراراته والقيام بواجباته في حفظ الأمن والسلم الدوليين وإلزام إسرائيل بانهاء الاحتلال والانسحاب الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المُحتلة منذ الخامس من يونيو عام 1967 وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، كما تُطالب المُجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للإنصياع للإرادة الدولية، والعمل على حماية حل الدولين بإعتباره السبيل لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة عبر تجسيد الدولة الفلسطينية المُستقلة على خطوط الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة ومُبادرة السلام العربية، كما تدعو الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تتخذ هذه الخطوة بما يُعزز من أُفُق تحقيق السلام وفق رؤية حل الدولتين وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي المتواصل منذ 54 عاماً.

بتاريخ 24/6/2021، أدانت الأمانة العامة (قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة) افتتاح هندوراس سفارة لها في مدينة القدس المحتلة، معتبرة ذلك "انتهاكا جسيما للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، التي تؤكد على المكانة والوضع القانوني والتاريخي القائم لمدينة القدس". وأكد الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية سعيد أبو علي في تصريح صحفي، أن "هذا الموقف اعتداء سافر على حقوق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته"، محذرا من انعكاساته وانتكاساته على العلاقات العربية مع هندوراس.

ويتواصل عمل الأمانة العامة للجامعة وأذرعها بقيادة معالي الأمين العام لنصرة القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وفضح جراءم الاحتلال إلى ان بتحقق المطلب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

بتاريخ 29/6/2021 أدانت الأمانة العامة (قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة) بأشد العبارات الهجمات الشرسة الممنهجة التي تنفذها اسرائيل في حي البستان ببلدة سلوان بالقدس المحتلة ضمن سياسة تمييز وفصل عنصري وتطهير عرقي للفلسطينيين في مدينة القدس، بهدف تزوير التاريخ وتهويد المدينة، وحذر الأمين العام المساعد لقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة دكتور سعيد أبو علي في تصريح صحفي من استمرار تنفيذ مخططات الاقتلاع والتهجير التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتسهيل مشاريع الاستيطان والضم في سلوان والشيخ جراح وغيرها من المناطق والاحياء الفلسطينية المهددة بالهدم والتهجير.

وحمل اسرائيل مسؤولية هذا التصعيد الخطير لإشعال وتوتير الموقف من جديد، ضاربة عرض الحائط بموقف المجتمع الدولي الرافض لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس، كما أدان السياسات والممارسات الإسرائيلية المتواصلة في المدينة، بما فيها اقتحامات المسجد الأقصى وتدنيسه، مؤكداً إمعان سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإصرارها على مواصلة هذه الأعمال الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته وأراضيه ومقدساته واستخفافاً بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومواقف دول العالم المنددة بهذه السياسات، غير آبهة بالإدانات والمناشدات الدولية.

تطورات القضية الفلسطينية ما بعد العدوان الإسرائيلي على غزة

إعداد: شريفة شودار – سكرتير ثان بإدارة الأراضي العربية المحتلة

عقد مجلس الجامعة على المستوى الوزاري دورة غير عادية (عبر تقنية الفيديو كونفرانس) بتاريخ 11/5/2021 بشأن العدوان الإسرائيلي على مدينة القدس المحتلة وأهلها بما في ذلك المسجد الأقصى المبارك وحي الشيخ جراح، وقد أصدر المجلس القرار رقم 8660 فقرة (7) والتي نصت على"تشكيل لجنة وزارية عربية من كل من: الأردن، السعودية، فلسطين، قطر، مصر، المغرب، رئاسة القمة العربية (بصفته)، والعضو العربي في مجلس الأمن (بصفته)، والأمين العام، للتحرك والتواصل مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وغيرها من الدول المؤثرة دولياً، لحثها على اتخاذ خطوات عملية لوقف السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، وتقدم اللجنة تقريراً حول نتائج تحركاتها إلى اجتماع مجلس الجامعة في دورة غير عادية تعقد للغرض".

وبذات التاريخ، ندد السيد الأمين العام بالقصف الجوي الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي أسقط 21 شهيداً فلسطينيا، بينهم 9 أطفال، واصفاً هذه الهجمات بالعشوائية وغير المسؤولة، والتي تحركها نزعات انتقام وحسابات سياسية داخلية، واستعراض بائس للقوة على حساب دماء الأطفال.

وحمل معاليه "إسرائيل" مسؤولية هذا التصعيد الخطير، مؤكداً أن الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، وتسامح الحكومة مع المتطرفين اليهود المعادين

للفلسطينيين والعرب، هو ما أدى إلى اشتعال الموقف على هذا النحو الخطير، مطالباً المجتمع الدولي بالعمل فوراً على وقف هذا العدوان الإسرائيلي، في القدس وغزة وكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أكد على أن الاستفزازات الإسرائيلية لا زالت تتواصل في القدس، في تحدٍ لمشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، مضيفاً أن ما يجري في باحات الأقصى من عنف، يمس المسلمين جميعاً.

وتنفيذاً لتوجيهات السيد الأمين العام لبعثات الجامعة في الخارج بشأن التكليف الوارد في القرار المشار إليه أعلاه، الفقرة (13) والتي تنص على "تكليف بعثات جامعة الدول العربية ومجالس السفراء العرب، بإطلاق جهد دبلوماسي مكثف لنقل مضامين هذا القرار إلى عواصم الدول المؤثرة حول العالم"، والفقرة (14) والتي تنص على "تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة في نيويورك لمباشرة المشاورات والإجراءات مع رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة، بما فيها النظر في خيار عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة الخاصة بالأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك تكليف المجموعة العربية في جنيف وفي باريس بمباشرة المشاورات والإجراءات اللازمة في مجلس حقوق الإنسان واليونسكو، كلٌ في موقعه، لمواجهة ووقف الاعتداءات والسياسات الإسرائيلية الممنهجة في مدينة القدس المحتلة".

عكفت بعثات الجامعة على متابعة تنفيذ التكليفات الواردة في القرار الذي صدر عن المجلس الوزاري بشأن العدوان الإسرائيلي على القدس وأهلها. كما أن مجالس السفراء العرب في العواصم الرئيسية عملت على التحرك مع حكومات الدول المعتمدة لديها لحشد التأييد للموقف الفلسطيني المؤيد عربياً حول اعتداءات "إسرائيل" على القدس وأهلها، بما فيها التجاوزات والانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال في الحرم القدسي الشريف، وكذلك ما تقوم به من ممارسات مفضوحة للضغط على أهالي حي الشيخ جراح للرحيل عن المدينة.

كما تابعت بعثة الجامعة بنيويورك مع المجموعة العربية عن كثب التحركات الجارية في مجلس الأمن بهدف تحميل "إسرائيل" مسؤولية اعتداءاتها، وبخاصة في ضوء التصعيد الخطير في قطاع غزة، كما أن تونس –العضو العربي في المجلس- قادت هذه التحركات باقتدار، فيما سعى البعض إلى إجهاضها حمايةً لـ"إسرائيل" من التعرض لأي مساءلة أو انتقاد.

بتاريخ 15/5/2021، اعتبر السيد الأمين العام أن الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية على قطاع غزة، والتي كان من بين ضحاياها عددٌ من الأطفال، أسهمت في تعرية الاحتلال بشكل كبير أمام الرأي العام العالمي. وأضاف أن المجتمع الدولي صار مدركاً بشكل متزايد لدور المستوطنين المتطرفين، الذين تتبنى الحكومة الإسرائيلية أجندتهم، في إذكاء الأوضاع بالقدس، بما قاد إلى اشتعال الموقف على هذا النحو الخطير في الأراضي المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة الذي يتعرض لهجمات غاشمة في استعراض فج للقوة، داعياً مجدداً إلى وقف فوري للاعتداءات على القطاع، مؤكداً أن الحكومة الإسرائيلية تتصرف وفق أجندة انتخابية داخلية، وأنها تُقامر بإشعال الأوضاع في المنطقة كلها بسبب تعمدها إراقة المزيد من الدم الفلسطيني تعزيزاً لمكانتها الداخلية، واصفاً هذا النهج بالمشين وغير المسؤول".

استمر التضامن الدولي غير المسبوق مع القضية الفلسطينية، حيث شهدت أغلب المدن الأمريكية وكندا وأوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية مسيرات شعبية تضامنية كبيرة تنديداً بجرائم الاحتلال في كل من القدس وغزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان من الملفت ليس فقط أعداد المتظاهرين في مختلف أرجاء العالم ولكن تنوعهم وهتافاتهم ضد "الفصل العنصري والتطهير العرقي" فضلاً عن وسائل التواصل الاجتماعي التي استمرت بالتعريف بالقضية الفلسطينية وتعرية الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه، حيث أعلن خبراء أن نصف سكان الكرة الأرضية قد تابع وشارك برامج على منصات التواصل الاجتماعي تأييداً للقضية الفلسطينية وتنديداً بالاحتلال الإسرائيلي.

كما توالت ردود الأفعال العربية والدولية المنددة بالعدوان الإسرائيلي الغاشم على الشعب الفلسطيني والمجازر البشعة التي نفذتها "إسرائيل" بقطاع غزة، فيما أبدت كل من: النمسا، والتشيك، والمجر، انحيازهم المطلق للاحتلال الإسرائيلي وقد انعكس ذلك في بياناتهم في أهم القضايا الخاصة بالشأن الفلسطيني، وكذا سلوكهم التصويتي السلبي سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو المنظمات الدولية.

بناءً على طلب من المملكة العربية السعودية عقد بتاريخ 16/5/2021 اجتماعاً استثنائياً (افتراضياً) للجنة التنفيذية مفتوحه العضوية على مستوى وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي، لبحث الاعتداءات التي تقوم بها "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) في الأرض الفلسطينية وتحديداً في مدينة القدس الشريف، حيث أدانت اللجنة بأشد العبارات الاعتداءات الوحشية التي تشنها "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، كما حذرت من الآثار الخطيرة على تأجيج "إسرائيل" المتكرر والمتعمد للحساسيات الدينية واستفزازها لمشاعر الشعب الفلسطيني

استقبل الرئيس الفلسطيني، محمود عباس المبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط، هادي عمر

والأمة الإسلامية بأسرها، وطالبت بوضع حد لهذه الانتهاكات، مؤكده على الوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس ودورها في حماية المقدسات والوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، كما أكدت اللجنة على رفضها وإدنتها للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي المتواصل للأرض الفلسطينية المحتلة وإنشاء منظومة فصل عنصري، وعبرت عن قلقها من التهديد بإجلاء المئات من العائلات الفلسطينية من منازلها في الشيخ جراح وحي سلوان، وحملت "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) مسؤولية تدهور الوضع بسبب جرائمها الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحديداً العدوان الهمجي الواسع على قطاع غزة.

كما ثمنت اللجنة الدور الذي تقوم بها رئاسة لجنه القدس لحماية المقدسات في القدس الشريف، وأكدت على الاستعداد للانخراط في جميع الجهود لدعم قضية فلسطين العادلة وضمان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في تقرير المصير وصولاً إلى حل عادل وشامل على أساس حل الدولتين وفق المعايير المتفق عليها دولياً على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية بما يفضي إلى تجسيد دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

بتاريخ 17/5/2021، استقبل فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين المبعوث الأمريكي واطلعه على الأوضاع الخطيرة التي تمر بها مدينة القدس والعدوان الغاشم على قطاع غزة، حيث أكد على ضرورة تدخل الإدارة الأمريكية لوضع حد للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والبدء بجهود للتوصل لحل سياسي قائم على قرارات الشرعية الدولية، وأن الجانب الفلسطيني مستعد للعمل مع اللجنة الرباعية من أجل تحقيق السلام العادل والدائم الذي يضمن حقوق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال وفق ما أقره القانون الدولي.

بدوره أكد المبعوث الأمريكي على موقف الإدارة الامريكية "بتحقيق السلام وتوفير الفرص المتساوية للفلسطينيين والإسرائيليين للعيش بكرامة وأمن وازدهار والعمل من أجل حل الدولتين".

بتاريخ 18/5/2021، أعلن فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية عن تقديم مصر مبلغ 500 مليون دولار كمبادرة مصرية تخصص لصالح عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة مع قيام الشركات المصرية المتخصصة بالاشتراك في تنفيذ عملية إعادة الإعمار. وقد جاء هذا الإعلان خلال القمة الثلاثية بشأن تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، والتي عقدت بقصر الإليزيه في باريس بمشاركة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

كما وجّه فخامة الرئيس السيسي بفتح المستشفيات المصرية لاستقبال الجرحى والمصابين من قطاع غزة، وفتح معبر رفح البري، لاستقبال ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من الجرحى والمصابين والمرضى. حيث دفعت السلطات المصرية، بتدعيم المعبر بعدد كبير من سيارات الإسعاف برفقتها الأطقم الطبية.

كما وجّه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، بتخصيص منحة بقيمة 500 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة. فيما خصصت جمعية قطر الخيرية 5 ملايين دولار لتوفير الاحتياجات الإنسانية العاجلة للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، ضمن حملة "أغث فلسطين" التي نظمتها بالتزامن مع بدء العدوان الإسرائيلي على القطاع.

وفي إطار متصل، وجه العاهل الأردني جلالة الملك عبد الله الثاني الحكومة إلى إرسال مساعدات طبية عاجلة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن يتم إيصال المساعدات من خلال الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية بالتعاون مع الخدمات الطبية الملكية". وبتجهيز مستشفى ميداني في غزة، بالتنسيق مع مديرية الخدمات الطبية الملكية بأعلى المواصفات الطبية لدعم ومساندة الجهود

الطبيــة للمستشــفى الميداني العســكري الأردني.
فيمــا قدمت المملكة المغربية مســاعدات إنســانية إلى قطاع غزّة والضفة الغربية تتألّف من أربعين طنّاً من المواد الغذائية والأدويــة المخصّصــة لعــلاج الحالات الطارئة والأغطية.

كمــا ســلمت دولــة الإمــارات العربيــة المتحــدة 960 طنــاً مــن المــواد الطبية والغذائية العاجلة للتخفيف من التداعيات الإنســانية لنحو 20 ألف أسرة في قطاع غزة، عبر ذراعها الإنساني هيئة الهلال الأحمر الإماراتي.

كمــا عملــت دولــة الكويت عــن طريق الجمعيات الخيرية في الكويت بالتنســيق مع وزارة الشــؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية ووزارة الخارجية على توحيد الجهــود لجمــع التبرعات، فيما أرســلت العديــد من قوافــل المســاعدات الميدانية والإغاثية والطبية.

وفــي إطــار متصل أرســلت الجمهورية التونسية قوافل مساعدات ميدانية وإغاثية وطبية لدعم ومساندة القطاع.

رحبــت الأمانــة العامــة بتاريــخ 20/5/2021 بتقديــم الــدول العربيــة المســاعدات لقطاع غزة، وكذلك رحبت بتنظيــم حمــلات الدعــم وتقديــم مختلف أشــكال العون المادي وحمــلات التبرع الرسمية والأهلية من كافة الدول العربية، بما يؤكــد علــى دور وأهميــة التضامن العربي فــي توفير مســتلزمات الصمود ودعــم القضيــة الفلســطينية، القضيــة المركزيــة للأمــة العربية، فــي مواجهة الاحتــلال الإســرائيلي الغاشــم وعدوانه المتواصل على الشــعب الفلسطيني. كما رحبت بإعلان فخامة الرئيس عبد الفتاح السيســي رئيس جمهورية مصر العربية تخصيــص 500 مليــون دولار لإعمار غزة جــراء العدوان الإســرائيلي، وفتح المستشــفيات المصرية أبوابها لاستقبال الجرحــى الفلســطينيين لعلاجهــم وإنقاذ حياتهــم، وتوفير الأدوية والمســتلزمات الطبيــة معونة للجرحى مــن ضحايا هذا العــدوان على قطاع غــزة. وكذلك قرار جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وجلالة الملك محمد الســادس ملك المملكــة المغربية، بإرســال مساعدات طبية وإنسانية عاجلة إلى الفلســطينيين بالضفة الغربية وقطاع غــزة. ودعــت ســائر الــدول العربيــة والإســلامية والدول المناصــرة للقضية الفلســطينية ببذل كافة الجهود لمســاعدة الشــعب الفلســطيني وحشــد المساعدات الإنســانية والطبيــة لإغاثــة الجرحــى الفلسطينيين. كما طالبت المجتمع الدولي الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لوقف العدوان بشــكل فوري وفتح المعابر التي أغلقها جراء العدوان لوصول المساعدات الصحية والوفود الطبية، وتسهيل حركة الجرحى والمرضى لاســتكمال علاجهم في المستشفيات التخصصية خارج قطاع غزة.

بتاريــخ 20/5/2021، عقــدت الجمعية العامــة للأمــم المتحدة بنيويورك جلســة شــارك فيها وزراء خارجية كل من دولة فلســطين والمملكــة الأردنيــة الهاشــمية والجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشــعبية (رئيس المجموعــة العربية في نيويورك) والجمهورية التونسية (العضو العربــي فــي مجلــس الأمــن) والمملكة العربيــة الســعودية ودولــة قطــر ودولة الكويت والسفير حسام زكي الأمين العام المســاعد، وذلك لإظهار الالتفاف الدولي حول الفلسطينيين، والتي كانت مهمة في ضوء عجــز مجلس الأمن عــن التوافق على مشروع بيان يدعو إلى وقف إطلاق النــار فــي غزة بســبب تصلــب الموقف الأمريكي، كما أوضحــت الأمانة العامة أهمية إظهار الإجماع الدولي حول عدالة القضية الفلســطينية، وتحميل "إسرائيل" مســؤولية التســبب في هذا التصعيد عبر إجراءاتهــا الاســتفزازية المتعمــدة فــي القدس طوال شهر رمضان، والتعبير عن الإدانــة لهجماتها العشــوائية المتواصلة ضد المدنيين في قطاع غزة.
وقد نجحــت التحركات الدبلوماســية في إظهار عزلة الموقف الأمريكي الســاعي إلــى توفير مظلةٍ لحماية "إســرائيل" من الانتقادات الدولية المتصاعدة.

كلمة الجامعة العربية في جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة للدورة 75 لمناقشة الوضع في فلسطين المحتله تحت بندين 37 و 38 يلقيها السفير حسام ز كي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية

بتاريخ 21/5/2021، وبجهود ورعاية مصرية كريمة، توقف العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة بعد 11 يوماً من التصعيد الأعنف منذ 2014، حيث توقفت معه أعمال القتل والتدمير التي مارستها قوات الاحتلال على نطاق واسع، التي استهدفت خلاله وبشكل مباشر ومتعمد المدنيين، ودمرت بشكل منظم منازل مواطنين على رؤوس ساكنيها، واستهدفت الأبراج السكنية،والمنشآت الصناعية والتجارية، والمرافق الحكومية، ومزارع الدواجن والحيوانات، والأراضي الزراعية. كما استهدفت البنية التحتية ودمرت شبكات توزيع الكهرباء، وشبكات المياه والصرف الصحي، وأغلقت المعابر، ومنعت دخول الغذاء والدواء، وخلقت واقعاً كارثياً تضاعفت فيه معاناة السكان، لا سيما المهجرين قسرياً الذين هدمت منازلهم خلال العدوان.

وقد بلغ عدد الشهداء خلال العدوان أكثر من (280) شهيداً، من بينهم (66) طفلاً، و(39) سيدة و(17) مسناً، وأصيب (1948) آخرين بجراح مختلفة، من بينهم (289) طفلاً، و(211) سيدة، بجراح مختلفة، كما لحقت أضراراً كلية في مئات المنازل، وجزئية في آلاف المنازل الأخرى، وممتلكات المواطنين، وعشرات الأبنية والمقرات الحكومية والمصارف والمساجد والمدارس، وشبكات توصيل التيار الكهربائي الهوائية والأرضية، وشبكات توصيل المياه والصرف الصحي، وتخريب واسع النطاق لآلاف الأمتار المربعة من الطرق المرصوفة. وفق المعلومات الأولية الصادرة عن الجهات الرسمية والدولية.

ومن الجدير ذكره، أن الوساطة المصرية لعبت دوراً محورياً في نجاح التوصل لوقف إطلاق النار في "إسرائيل" وغزة، حيث دفعت مصر بكل قوة من أجل إنجاح وساطتها بين "إسرائيل" والفلسطينيين، هذا الاتفاق الذي أشاد به الرئيس الأمريكي "جو بايدن" وبالدور الذي قامت به مصر للتوصّل إليه، معتبراً أنّه يمثّل فرصة حقيقية لإحراز تقدّم بعد 11 يوماً من القصف المتبادل بين الجانبين. فقد وجه فخامة رئيس جمهورية مصر العربية السيد عبد الفتاح السيسي، بإرسال وفدين أمنيين إلى "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية للعمل من أجل دعم وقف إطلاق النار، ولمتابعة إجراءات تنفيذ الهدنة والاتفاق على الإجراءات اللاحقة التي من شأنها الحفاظ على استقرار الأوضاع بصورة دائمة.

بتاريخ 21/5/2021، رحب السيد الأمين العام بوقف إطلاق النار الذي بدأ سريانه في قطاع غزة، مُشيداً بالمبادرة المصرية التي شكلت الأساس لاتفاق الجانبين على إنهاء الأعمال العدائية والدخول في هدنة، مؤكداً أن جهود مصر وتضامنها مع أهل غزة أسهمت بشكل كبير في تخفيف الخسائر ووضع حدٍ للهجمات الإسرائيلية على القطاع. وأشار إلى أن الجولة الأخيرة من المواجهات في الأراضي المحتلة كشفت عن عدم قبول الشعب الفلسطيني باستمرار الاحتلال، وبما يُمارسه هذا الاحتلال من جرائم ترقى إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية. وأضاف أن بديل التفاوض والتسوية وحل الدولتين، هو دولة الفصل العنصري التي رأينا مظاهرها في أحياء القدس الشرقية، في الطرد والتهجير القسري ونزع الملكية والاضطهاد على الهوية. وأوضح السيد الأمين العام أن إعلان التهدئة في غزة لا يعني عدم المحاسبة على الجرائم التي ارتُكبت خلال هذه الجولة الدامية، والتي شكل الأطفال والنساء في غزة نصف ضحاياها، فضلاً عن تعرض البنية الأساسية في القطاع لدمار مروع، مؤكداً أنه يتعين أن تتحمل "إسرائيل" المسؤولية عن هذه الجرائم، وأن يُحاسب مرتكبوها وفقاً لنظام المحكمة الجنائية الدولية التي سبق وأن أعلنت أن ولايتها تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشار عن اقتناعه بأن وقف إطلاق النار يُمثل الخطوة الأولى نحو نزع فتيل التصعيد، ولكن على المجتمع الدولي التنبه إلى خطورة بقاء الأوضاع على حالها في الأراضي المحتلة، فلا بديل عن إطلاق مسار تفاوضي على أساس من القانون الدولي والمرجعيات المتفق عليها، وبما يُفضي إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وأكد الأمين العام أن هذا هو السبيل الوحيد لضمان أمن مُستدام وسلام شامل للفلسطينيين والإسرائيليين على حدٍ سواء.

بذات التاريخ، أشاد السفير حسام زكي الأمين العام المساعد بالدور الذي قامت به عدة دول عربية في إسناد الفلسطينيين ودعمهم في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية الغاشمة وبالذات الحملة ضد قطاع غزة خلال العدوان الغاشم. وأوضح في تصريح على هامش مشاركته في الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة لمناقشة الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين "أن الأمين العام للجامعة يثمن بشكل خاص الجهود الحثيثة التي بذلتها ولا تزال كل من مصر والأردن وقطر لحقن الدماء الفلسطينية ووقف المواجهات وإطلاق النار في إطار من الحفاظ على المصالح الفلسطينية".

وأضاف "أن الأزمة الأخيرة كشفت عن التفاف عربي كامل حول القضية الفلسطينية، على المستويات الشعبية والرسمية". وأكد الأمين العام المساعد أن "الفلسطينيين اظهروا بطولة وصموداً في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية التي ارتكبت انتهاكات وخروقات مشينة للقانون الدولي الإنساني لابد أن تتحمل المسؤولية عنها".

وشدد على " ضرورة ألا تذهب تضحيات الفلسطينيين سدى، وأن تتواصل حالة الالتفاف العربي حول الفلسطينيين

وقضيتهم، فثمة حاجة ماسة للعمل على إعادة إعمار ما هدمته يد الاحتلال في غزة، كما يتوجب العمل كذلك على دعم صمود المقدسيين الذين نجحوا في إيصال صوتهم للعالم، الذي صار أكثر اقتناعاً بعدالة قضيتهم في ظل ما يتعرضون له من تطهير عرقي وتهجير قسري".

بتاريخ 22/5/2021، استقبل فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين الوفد الأمني المصري، وجرى خلال اللقاء، بحث المستجدات المتعلقة بالتهدئة في قطاع غزة والقدس والضفة، وكذلك تنسيق الجهود الساعية لإعادة الإعمار في قطاع غزة، والموضوعات المتعلقة بترتيب البيت الداخلي الفلسطيني. وأعرب فخامة الرئيس الفلسطيني عن شكره لفخامة الرئيس السيسي، لما تبذله مصر الشقيقة من جهود لتهدئة الأوضاع وإعمار قطاع غزة، والعودة للمسار السياسي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

بتاريخ 25/5/2021، بدأ وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن جولته إلى الشرق الأوسط، بناء على طلب الرئيس الأمريكي جو بايدن، حيث بدأ بـ "إسرائيل" وشملت جولته فلسطين والأردن ومصر، لمناقشة جهود المتابعة الأساسية لتعزيز وقف إطلاق النار وتقليل مخاطر اندلاع المزيد من الصراع خلال الأشهر المقبلة،" حسب بيان الإدارة الامريكية، حيث أكد بايدن ووزير خارجيته أن "حل الدولتين" يبقى الحل الوحيد الممكن.

وتزامنت هذه الزيارة، مع الاتصالات المكثفة الجارية بين مصر والأردن حيث تم عقد قمة مصرية أردنية فرنسية، وقبلها جرت لقاءات ومباحثات بين مصر والأردن والعراق، ضمن مساع لتقريب وجهات النظر العربية، كما التقى وزير خارجية جمهورية مصر العربية مع العاهل الأردني، حيث أكدا على تطابق وجهات النظر بين البلدين حيال القضية الفلسطينية، وضرورة العمل على تكثيف الجهود بهدف تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، إلى جانب لقائهما كُلٍ على حدا مع فخامة الرئيس الفلسطيني في مقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله، للتأكيد على تثبيت وقف إطلاق النار بشكل دائم، والانخراط في جهود إعادة مفاوضات السلام.

بتاريخ 27/5/2021، صوتت 24 دولة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المُتحدة لصالح قرار تشكيل لجنة تحقيق دولية مُستقلة في العدوان والانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المُحتلة بما فيها القدس الشرقية، وامتنعت عن التصويت 13 دولة (بهماس، البرازيل، دنمارك، فيجي، فرنسا، الهند، إيطاليا، اليابان، نيبال، هولندا، كوريا الجنوبية، توجو، أوكرانيا)، واعترضت 9 دول (النمسا، بلغاريا، الكاميرون، التشيك، المانيا، مالاوي، جزر مارشال، بريطانيا، اوراجواي).

بتاريخ 30/5/2021، رحبت جامعة الدول العربية بتصويت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المُتحدة لصالح قرار تشكيل لجنة دولية مُستقلة للتحقيق في الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بحق أبناء الشعب الفلسطيني، خاصة في ضوء تصعيد الاحتلال من عدوانه عبر التطهير العرقي في حيّ الشيخ جراح وسلوان والعدوان على غزة ومُعاقبة مرتكبي هذه الجرائم وداعميهم باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وأكد الدكتور سعيد أبو علي الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المُحتلة، في تصريح له، أن تبّني هذا القرار بتصويت 24 دولة لصالح القرار مُقابل 9 ضمن الجلسة الخاصة 30 للمجلس تحت عنوان "الحالة الخطيرة لحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المُحتلة بما فيها القدس الشرقية"، إنما يُعبّر عن وقوف غالبية الدول إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله العادل وتدعيم حقوقه المشروعة، كما يعكس حالة الغضب واستياء المُجتمع الدولي من تردّي حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المُحتلة جراء استمرار "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) في الإمعان في جرائمها وانتهاكاتها في كافة الأراضي الفلسطينية

الرئيس الفلسطيني أثناء استقبال الوفد الأمني المصري

المُحتلة بما في ذلك القدس وقطاع غزة خاصة في ضوء تصاعد وتيرة العدوان.

وفي إطار استمرار دعم ومساندة جمهورية مصر العربية لدولة فلسطين قدم فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية دعوة للفصائل الفلسطينية للاجتماع في القاهرة بتاريخ 12/6/2021 لبحث ترتيبات خطة الإعمار تتويجاً لجهود مصرية مكثفة للبدء الفوري في عمليات الإعمار وإنهاء الخلافات بين الفصائل الفلسطينية للوصول إلى المصالحة الشاملة، حيث وصل وفد حركة حماس يقوده السيد إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي للحركة، كما وصل وفد حركة فتح الذي يقوده اللواء جبريل الرجوب نائب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، إلا أن جمهورية مصر العربية قد أعلنت لاحقاً عن تأجيل موعد الاجتماع.

وفي سياق متصل، أجرى السيد رئيس المخابرات العامة المصرية عباس كامل، خلال زيارته لغزة محادثات مع قادة الفصائل الفلسطينية حول تثبيت التهدئة بين "إسرائيل" والفلسطينيين، في إطار رؤية مصرية شاملة لعملية سياسية تستند إلى جانب تثبيت التهدئة عملية إعادة الإعمار وإنجاز صفقة تبادل للأسرى وتحقيق المصالحة الفلسطينية، تمهيداً لإطلاق مسار مفاوضات السلام بالتعاون مع القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة، ودعوة كل القوى الإقليمية والدولية لدعم جهود مصر لإعادة الإعمار في قطاع غزة.

في إطار استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في القدس وعدوانها على المقدسيين، استمرت الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك، كما أن هنالك معركة جديدة مع الاحتلال، في إطار الحملة الممنهجة للتطهير العرقي والتهجير التي طالت مئات المقدسيين في كافة أحياء المدينة، على غرار معركة الشيخ جراح، حيث تسعى "جمعية عطيرت كوهانيم الاستيطانية" لوضع اليد على حوالي 5 دونمات في حي بطن الهوى في سلوان بادعاء ملكيتها ليهود يمنيين منذ عام 1881، والتهديد بإخلاء 86 عائلة مقدسية يزيد عدد أفرادها عن 700 فرد، بالإضافة إلى 100 منزل يقطنها 1550 في حي البستان بسلوان مزمع هدمها وتهجير سكانها قسراً تمهيداً لتنفيذ مخطط استيطاني في المنطقة.

كما علقت طواقم بلدية الاحتلال استدعاءات وإنذارات هدم على منشآت سكنية في بلدة العيسوية.

وقامت طواقم البلدية بتصوير المنشآت وطرقات البلدة، خلال عملية الاقتحام. فضلاً عن أن معركة الشيخ جراح لم تنتهي، حيث أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الحي بالمكعبات الأسمنتية وتثبيت نقطة عسكرية لمنع دخول الزوار والمتضامين إليه حتى أصبح أهالي الحي "أسرى في بيوتهم"، بالإضافة إلى استمرار عمليات القمع والتنكيل بأهله وبالمتضامنين معه من قبل الشرطة والمستوطنين المتطرفين.

فيما تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحملة اعتقالات جماعية مستمرة طالت المواطنين المقدسيين ورجال الأوقاف الإسلامية وحراس المسجد الأقصى المبارك، في محاولة إسرائيلية لمعاقبتهم على صمودهم في وجه الاعتداءات الإسرائيلية على القدس ومقدساتها.

ومن الجدير ذكره، أن مدينة القدس على أعتاب أيام ساخنة بدأت بالاقتحامات المكثفة للمسجد الأقصى المبارك وقمع ماراثون القدس الذي انطلق بتاريخ 3/6/2021 بدعوة من شباب المدينة وفلسطيني 48 من حي الشيخ جراح المحاصر مروراً بباب الإسباط باتجاه بطن الهوى في حي سلوان، فضلاً عن الاعتقالات التي طالت نشطاء من حي الشيخ جراح وسلوان والاعتداء الممنهج على الصحفيين ومنعهم من تغطية أحداث المدينة واعتقالهم في محاولة إسرائيلية لمنع وصول وقائع القمع والانتهاكات الإسرائيلية إلى العالم خصوصاً بعدما وصل الصوت الفلسطيني وأحدث تأثيراً كبيراً في الرأي العام العالمي.

وفيما يبدو أن نتنياهو وهو يصارع من أجل البقاء حتى اللحظة الأخيرة يحاول تفجير الأوضاع لخلط الأوراق الحزبية بدعم من اليمين المتطرف، الأمر الذي دعا وزير الجيش الإسرائيلي إلى التحذير من تصعيد محتمل في قطاع غزة وأوصى بمنع مسيرة الإعلام وذلك خلال مداولات بمشاركة ممثلين عن الشرطة والشاباك والجيش. هذا، وقد حذرت الإدارة الأمريكية الإسرائيليين بالقول "لا تتسببوا في أحداث تهز المنطقة، يجب تجنب الأحداث التي من شأنها الإضرار بمحاولات تحقيق السلام".

وطالبت بمنح الفرصة لجهود الوساطة لتحقيق التهدئة الشاملة بعيدة المدى في قطاع غزة.

وفي هذا الصدد، حذر السيد الأمين العام بتاريخ 7/6/2021، من مغبة الإقدام على إجراءات إسرائيلية من شأنها إشعال الموقف في القدس لأسباب داخلية تتعلق بمصالح أحزابٍ أو أشخاص، منبهاً إلى خطورة الحشد الجاري في أوساط اليمين المتطرف وجماعات الاستيطان الإسرائيلية، والذي يهدف بوضوح إلى استفزاز الفلسطينيين وافتعال مواجهات من خلال تنظيم مسيرات ومظاهرات ستؤدي حتماً إلى تأجيج المشاعر ورفع مستوى التوتر.

وأكد مصدر مسؤول بالأمانة العامة للجامعة العربية أن السيد الأمين العام يُتابع بقلق ما يجري من تحريض ضد الفلسطينيين، فضلاً عن استمرار السلطات الإسرائيلية في ممارسة

إجـراءات قمعية في الأحياء الفلسـطينية بالقدس، بما فيها حي الشيخ جراح. ونقل المصدر عن معالي الأمين العام للجامعة قولـه "إن هذا النـوع من الإجراءات هو ما أدى إلى انفجار الموقف في شهر مايو 2021، وأن "إسـرائيل" تحاول تصدير أزمتها الداخلية إلى الجانب الفلسـطيني، كنوع من الهروب إلى الأمام".

واختتـم السـيد الأميـن العـام للجامعـة بالتأكيـد على أن المرحلة الحالية تقتضي إظهار المسؤولية وممارسة ضبط النفس من أجل تثبيت الهدنة، بدلاً من التحريض على العنف والإجراءات القمعية، محملاً الحكومة الإسـرائيلية المسؤولية عن أي تدهور محتمل في الموقف.

ومن الجدير ذكـره، أن هبة باب العامود والشـيخ جراح وصمود المقدسيين، وما فرضتـه الحقائـق علـى الأرض وفـي الداخـل الأمريكي، والتغييـر اللافت في موقف جنـاح في الحـزب الديمقراطي، حيـث أكـد أكثـر مـن مصـدر أمريكي نشـوب خلاف كبير بيـن الرئيس بايدن والجناح التقدمي في حزبه بشـأن العلاقة مـع "إسـرائيل"، والتحـدث بقـوة لدعم الفلسـطينيين، وتنامي الحركات العرقية المدافعة عـن حقوق الإنسـان، مما أدى الى إجبـار الإدارة الأمريكية على إعادة ترتيب سياسـاتها الخارجية، الأمر الذي دفع المتحدث باسـم الخارجية الأمريكية بالإعراب عن أن "الحفاظ على الوضع القائم في القـدس أمر بالغ الأهمية"، كما عبـرت الإدارة الأمريكية عـن مخاوفها مـن الوضع في حي الشـيخ جراح وأنها ستواصل الضغط على "إسرائيل" بشأن ضرورة معاملة سـكان حي الشيخ جراح باحترام.

اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير برئاسـة فخامـة الرئيس محمـود عباس رئيس دولة فلسطين بتاريخ 7/6/2021، حيـث أعربـت عـن تقديرها وشـكرها للدول الشقيقة والصديقة التي أعلنت عن مساهماتها لإعادة الإعمار في غزة وتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، كما أكدت على ضرورة اسـتمرار الحوار الوطني بيـن كافة القـوى والفصائل الفلسـطينية مـن أجل تنفيـذ الاتفاقات الموقعة بشـأن الانقسـام بـكل تفاصيله، وعلـى تعزيز وضـع منظمة التحريـر وتمثيلها الوحيد للشعب الفلسطيني وتكريس عمل دوائرها ومؤسساتها كافة.

وفـي إطار متصل، أطلقت الأونروا نداءً عاجلاً بشـكل عاجـل للمطالبة بمبلغ 38 مليون دولار أمريكي لتغطية الاحتياجات الإنسانية للسـكان المتضررين في قطاع غـزة والضفة الغربيـة، حيث يتضح من رصد وتقييم الدعم على امتداد السـنوات الثلاث الماضية ومـا تم التبرع به خلال السـنة الحالية وحتـى الآن أنه كان دعماً سـخياً مرتفعـاً بلغ بمجملـه 155 مليون دولار أمريكي عام 2018 ثم بدأ بالتراجع والانخفاض حتى الانخفاض الشـديد في العامين 2020 و2021.

الكيمونو الياباني بلمسات فلسطينية.. تصاميم عريقة تواكب الحياة العصرية

لكن الآن وعلى بعد آلاف الكيلومترات من فلسطين حاولت السيدة ياماموتو ماكي نشر التطريز الفلسطيني عبر دمجه في أحزمة الكيمونو الياباني. في الحادي عشر من شهر مايو 2021، تم افتتاح معرض داخلي في مكان إقامة السفير الفلسطيني في حي جوتاندا في طوكيو، لعرض أحزمة الكيمونو المطرزة بالتطريز الفلسطيني. وتم دعوة حوالي عشرين شخصا من زوجات دبلوماسيي الدول الأجنبية والسيدات اليابانيات المهتمات بهذا الفن. وعند ظهور زوجة السفير الفلسطيني معالي المجايدة، وياماموتو ماكي - مديرة شركة إنترناشونال كالتشر إكستشينج جابان المساهمة (ICEJ) والتي تقوم بإنتاج الأحزمة - بالكيمونو، تعالت أصوات الضيوف وهم يقولون "هذا رائع للغاية"، "إنه مثير للإعجاب".

ويجمع التصميم بين الأشكال التقليدية المستخدمة في الأزياء التقليدية الفلسطينية، ولكن لا يوجد أي شعور غريب أبدا عند استخدام تلك الأشكال التقليدية في أحزمة الزي الياباني، وتقول سيدة ألمانية: "إن إدخال الألوان الخافتة في الحزام يجعله يتوافق كثيرا مع الكيمونو. لقد شعرت أنه عمل لا مثيل له في العالم، وحتى لو كان ثمنه مرتفعا فإنه عمل يدوي يستحق ذلك الثمن".

يكون الوجه الخارجي للحزام المطرز بالتطريز الفلسطيني من القطن، ولكن في الوجه الداخلي يتم استخدام بطانة مصنوعة من الحرير الياباني التقليدي "نيشيجين أوري"، ويقوم حرفيو خياطة الكيمونو الياباني بخياطة الحزام باليد، ومن خلال الاهتمام بإنتاج منتجات ذات جودة عالية تتميز حتى بـ"جمال الأجزاء غير الظاهرة منها"، نحصل على عمل فني يتشارك الحرفيون اليابانيون والفلسطينيون بمسؤوليتهم عن الجزء الذي يجيدونه.

وقعت السيدة ياماموتو في غرام التطريز الفلسطيني قبل أربع سنوات، أي في عام ٢٠١٣، وفي تلك الزيارة قامت بالتجول في القدس ومناطق الضفة الغربية. وفي ظل انخفاض عدد الفلسطينيين الذين يقومون بالتطريز، وعدد اليابانيين الذين يقومون بارتداء الزي الياباني التقليدي بسبب التغير في نمط الحياة، تعتقد السيدة ياماموتو أن توارث الثقافة اليابانية والثقافة الفلسطينية بشكل إيجابي هو أمر مهم، وتقول: "القيام بمزج تقليد لثقافة ما مع تقليد من ثقافة أخرى يضيف قيمة جديدة. سأقوم بإنتاج منتجات جميلة من الآن وصاعدا، وسأكون سعيدة إذا قام الناس في اليابان بالاهتمام بفلسطين من خلال هذه الأحزمة المطرزة بالتطريز الفلسطيني".